السبت 19 كانون الأول 2020
العدد 4228 السنة الخامسة عشرة
Samedi 19 Décembre 2020 n°4228 15ème année
24 صفحة
1000 ليرة

# الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

## كلمات

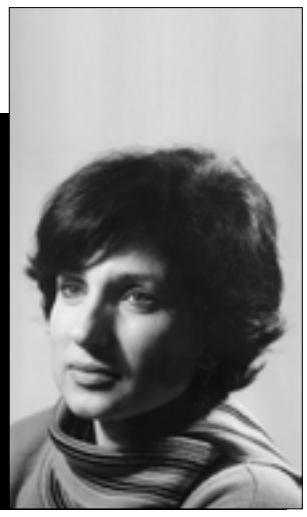

خالدة سعيد
**ناقدة الحداثة العربية**

**سلامة يراهن على تفكيك الهندسات: شطب الخسائر بـ«عملية تجميل»** [4]

# الراعي لباسيل: لا تتنازل عن حقوق المسيحيين [3]

# تقاطع سياسي لتنحية صوّان [2]

## هرطقة عماد عثمان

[5 ـ 4]

(هيثم الموسوي)

قضية اليوم

# «تقاطع» سياسي على تنحية صوّان

بحسب المعلومات، يبدو أن هناك تقاطعاً بين مختلف القوى السياسية على تنحية المحقق العدلي في قضية تفجير مرفأ بيروت فادي صوان ونقل الملف الى عهدة قاضٍ آخر

أخذ التحقيق في انفجار مرفأ بيروت مساراً مختلفاً مع تعليق المحقق العدلي القاضي فادي صوان التحقيقات لعشرة أيام. وهي المهلة القانونية للإجابة عن طلب كف يده الذي قدّمه الوزيران المُدعى عليهما علي حسن خليل وغازي زعيتر «للارتياب المشروع». جمّد صوان كل نشاطه بعدما تبلّغ (وفقاً للأصول) من محكمة التمييز الجزائية، عبر المحامي العام العدلي القاضي غسان الخوري، طلب نقل الدعوى التي يتولاها إلى قاضٍ آخر، بناءً على طلب خليل وزعيتر. وبحسب قانون أصول المحاكمات الجزائية، فإن الطلب يُجيز للمحقق العدلي الجواب عنه خلال عشرة أيام، كما يتيح للقاضي المعني استمرار النظر في الملف في حال عدم صدور قرار عن محكمة التمييز التي يُعدّ قرارها المتعلق ببتّ الطلب غير قابل للمراجعة بأي شكل من الأشكال.

**هل يضغط الحريري على محكمة التمييز لقبول طلب الارتياب المشروع؟**

ويُمكن القول إن الملف بأكمله انتقل من كفّة العراك الدستوري على الصلاحيات، إلى كفّة السياسة. مصادر متابعة للملف أكّدت أن «الأيام العشرة هذه ستتخلّلها اتصالات على أعلى مستوى، بهدف تنحية صوان وتعيين قاضٍ آخر محله». وتساءلت ما إذا كان «القاضي جمال الحجار، رئيس محكمة التمييز الجزائية، سيتعرّض للضغوط لقبول دعوى الارتياب»، وخصوصاً في ظل معلومات عن أن «رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري سيطلب إليه ذلك». فيما أشارت مصادر أخرى إلى أن «الحريري ليس بحاجة الى الطلب مباشرة من الحجار قبول الدعوى، فالأخير (المحسوب على الرئيس المكلف) يفهم الجو العام وسيأخذ القرار بناءً على هذا الجو». وأكدت المصادر أن «هناك تقاطعاً سياسياً على تنحية صوان واستبدال قاضٍ آخر به، وهو أمر يتوافق عليه الحريري ورئيس مجلس النواب نبيه برّي، فيما يؤكد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون والوزير جبران باسيل أنهما لا يقفان وراءه». ورأت أوساط الفريق المتضرر من قرارات صوان أن المحقق العدلي «هو من أوصل نفسه الى هذه النتيجة، لأنه تصرف من موقع الخائف والمرتبك، واتّبع مساراً غير منطقي وخلق إرباكاً كبيراً لم يناسب أي طرف».

(الأخبار)

في الواجهة

## عدوى دفن التحقيق الجنائي تصيب ملف المرفأ

# البرلمان - القضاء: مَن يكسر رأس الآخر؟

قدّم الاشتباك الدائر بين مجلس النواب والقضاء، مرفأ بيروت، وتالياً ملف انفجاره، على أنه صورة مصغرة عن دولة لبنان: تضارب صلاحيات، عدم توزيع مسؤوليات، تناقض مصالح، صراع أجهزة، تسابق أحزاب وطوائف ومذاهب، فساد. سادس العوامل الخمسة هو عصارتها مجتمعة

خوض معركة في لبنان ضد مجلس النواب، كما ضد الاعلام، خاسرة سلفاً (هيثم الموسوي)

نقولا ناصيف

ما اضحى عليه الصراع المحتدم بين مجلس النواب والقضاء، انه سيقودهما معاً الى المعادلة الآتية: ايهما يكسر رأس الآخر؟

علّمت تجارب الماضيين، البعيد والقريب، ان خوض معركة في لبنان ضد مجلس النواب، كما ضد الاعلام، خاسرة سلفاً، وإن كان ثمة ظالم ومظلوم. في نهاية المطاف تربح هذه المؤسسة المعمرة. ما حدث اخيراً افضى الى اعتقاد بأن ما اصاب التدقيق الجنائي في مصرف لبنان، وصلت عدواه الى ملف انفجار مرفأ بيروت. كلاهما دُفنا او سيدفنان الى غير رجعة. وقد تكون معطيات الايام الاخيرة وما آلت اليه مهمة المحقق العدلي فادي صوان، قبل اشتباكه مع مجلس النواب ثم بعده، تؤشر حتماً الى مسار مختلف لها، إن لم يصر الى اختفاء التحقيق نهائياً:

اولها، انتقال السجال من بُعده القضائي الى السياسي. تارة برسم خطوط حمر، وطوراً برفض الامتثال لقرار القاضي، ومرة ثالثة بتبادل الاتهامات بتسييس الادعاءات تلك بين مَن يحمّل رئيس الجمهورية وفريقه مسؤولية التدخّل في ملف ومَن يلوذ بالاعتبارات المذهبية بغية تعطيل التحقيق واستغلاله في سياق آخر. اضف ان الاشتباك مع مجلس النواب اعطى انطباعاً للمجلس اولاً انه هو المستهدف كمؤسسة، من القضاء هذه المرة، كأنه استكمال لاستهداف كان قد بدأ في انتفاضة 17 تشرين الاول عندما نادى الحراك الشعبي بإنهاء ولاية البرلمان الحالي، وإجراء انتخابات نيابية مبكرة، انضم اليها رئيس الحكومة حسان دياب فكان اول مَن دفع الثمن بفرض الاستقالة عليه. لحق به ثمانية نواب استقالوا تباعاً متوقعين كرة ثلج تلحق بهم، ففقدوا لوحدهم مقاعدهم مجاناً. ينظر مجلس النواب اليوم الى الاستهداف الجديد له على ان يتجاوز صلاحياته الدستورية، المرتبطة بالمجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، بغية محاصرته والايحاء انه بؤرة الفساد والارتكاب. لم يعد وحده يدافع عن نفسه، بل الطبقة السياسية برمتها، الموجودة فيه بمشاربها المختلفة، باتت في واجهة الصدام.

ثانيها، منذ اليوم الاول لتعيينه محققاً عدلياً في 13 آب، ثم استمراره في مهمته منذاك الى 26 تشرين الثاني عندما وجه المحقق العدلي رسالته الى مجلس النواب، اشتكى على مر الاشهر الثلاثة المنصرمة من الانتقادات الموجهة اليه: إما بالتباطؤ في التحقيقات، او اهدار الوقت بلا طائل، او التحامل عليه لاقتصار التوقيفات على موظفين وضباط وعسكريين ماموريين وصولاً الى سائق سيارة. تذمر من انه لا يرضي احداً: لا اهالي الضحايا، ولا الموقوفين، ولا السلطات، ولا الرأي العام، ولا الاعلام. كان قد اضحى اسير ما انجز حتى ذلك الوقت بحصر التوقيفات بـ 18 موقوفاً احالتهم اليه النيابة العامة، الى ستة آخرين أمر هو بتوقيفهم. أسديت اليه نصيحة مفادها الصعود بتحقيقاته من تحت الى فوق. اذذاك كتب الى مجلس النواب يطلب منه التحرك، متهماً او مشتبهاً بوزراء سابقين بالاهمال والتقصير طالباً ملاحقتهم، مع ذكره ثلاثة رؤساء للحكومة لم يأتِ على اتهامهم. فاذا اللعبة تنقلب على صوان، ويمسي اقرب الى كبش

**رسالة صوان الى البرلمان تعني اعترافه باختصاص السلطة الاشتراعية في ملاحقة النواب واتهامهم**

محرقة منه محققاً عدلياً يبحث عن الجناة الفعليين في انفجار المرفأ.

ثالثها، سواء صحّ صواب مخاطبته مجلس النواب عبر النيابة العامة التمييزية أم لا، الا ان صوان اوقع رسالته في ازدواجية الاختصاص. مجرد توجيهها الى البرلمان وطلب تدخّله، عنى اقتناعه - بل اعترافه - باختصاص السلطة الاشتراعية في ملاحقة اولئك واتهامهم. في الوقت نفسه ختم رسالته بعبارة انه يحتفظ بحقه في ممارسة اختصاصه على جميع اللبنانيين. عنى ذلك ايضاً، انه هو صاحب الاختصاص في النيابة العامة، الى ستة آخرين أمر هو بتوقيفهم. أسديت اليه نصيحة مفادها الصعود بتحقيقاته من تحت الى فوق. اذذاك كتب الى مجلس النواب يطلب منه التحرك، متهماً او مشتبهاً بوزراء سابقين بالاهمال والتقصير طالباً ملاحقتهم، مع ذكره ثلاثة رؤساء للحكومة لم يأتِ على اتهامهم. فاذا اللعبة تنقلب على صوان، ويمسي اقرب الى كبش

**رسالة صوان الى البرلمان تعني اعترافه باختصاص السلطة الاشتراعية في ملاحقة النواب واتهامهم**

الاربعاء (16 كانون الاول).

رابعها، لم تكن الثغرة تلك الوحيدة في الرسالة. رغم النصيحة الثانية التي أُسديت اليه بعدم تضمين الرسالة اسماء، والاكتفاء بالقول ان شبهات تحوم من حول اصحابها ما دام مصراً على مخاطبة مجلس النواب مباشرة، بيد انه اوردها. حجته اقتناعه بما بَنَته له استجواباته وتحقيقاته التي شملت وزراء سابقين من دون الرؤساء السابقين للحكومة. على ان ادعاءه في 10 كانون الاول على رئيس الحكومة المستقيلة حسان دياب وثلاثة وزراء سابقين بينهم نائبان من دون سواهم من اللائحة التي ذكرها في رسالته الى المجلس، وطلب استجوابهم كمدعى عليهم، فقا الدملة: إنهم القاضي بالانتقاء اولاً في ما بين المدعى عليهم المفترضين كان المقصود بهم رسالة ذات مغزى. ثم بإغفاله ثانياً اسماء اخرى صوف ان بينها وزراء اختارهم رئيس الجمهورية ميشال عون، قبل الرئاسة وبعدها منذ عام 2013، كسليم جريصاتي والبر سرحان وشكيب قرطباوي، فلم يشملهم الادعاء عليهم.

للفور ترجم الانتقاء هذا على انه ناجم عن تدخّل سياسي، وراءه عون ومستشاره الاول جريصاتي. اقترن هذا التفسير والاستنتاج بملاحظتين: اجتماع ضم جريصاتي وصوان، ثم انتقال المحقق العدلي الى مكتب قريب من رئيس مجلس القضاء الاعلى سهيل عبود بعدما كان لزم مكتباً قريباً من المدعي العام التمييزي غسان عويدات. فُهِمَ هذا التصرّف - لدى الخصوم - على انه تدخّل سياسي موجّه الاهداف مرتبط بتصفية حسابات سياسية:

● مع ان صوان لم يتهم الرؤساء السابقين للحكومة - وقد سمّاهم - في رسالته الى مجلس النواب، بيد انه اختار في ادعاءات 10 كانون الاول رئيس الحكومة المستقيلة دون سواه من سلفيه الرئيسين تمام سلام وسعد الحريري، وعدّه مدعى عليه. هو الذي عاش في ظل ولاية تيترات الامونيوم على مرفأ بيروت ثمانية اشهر فقط في عمرها الممتد الى سبع سنوات. لدين دياب لأنه الغى زيارة للمرفأ، وغُض النظر عن زيارة الحريري له في 6 ايلول 2019 متفقداً السوق الحرة ومحطة المستوعبات مارأ حتماً بالقرب من العنبر رقم 12.

● غمزي ايراد اسم دياب الى الود المفقود بينه وبين رئيس الجمهورية، وهو السبب ربما الذي حمل على استثناء اسم الحريري كإشارة «تدليع».

● من اسماء الوزراء الحاليين والسابقين المشتبه بهم الـ12، وبينهم ثلاثة في حكومة تصريف الاعمال طبقاً لرسالته الى مجلس النواب، اختار المحقق العدلي ثلاثة فقط هم علي حسن خليل وغازي زعيتر ويوسف فنيانوس. «المصادفة» ان الاولين عضوان في كتلة رئيس البرلمان نبيه برّي فطاولهما الرذاذ، والثالث يقع عند تقاطع عجيب غير مسبوق بين برّي وحزب الله وسوريا وسليمان فرنجيه الذي غالباً ما كان يقول عن الدور المتصاعد لفنيانوس انه محسوب عليه من غير ان يكون له. تعبير غير صحيح حتى. سرعان ما وسّع فنيانوس هذا الخط بأن مدّه الى الحريري مذ وُزِّر للمرة الاولى في اولى حكومات العهد الحالي عام 2016، ثم اصر على ان يستمر معه في حكومته الثانية عام 2019.

خامسها، مع ان الامل مفقود في مبادرة مجلس النواب الى ملاحقة المتهمين او المدعى عليهم، سواء حصل على ملف التحقيقات معهم وقد طلبها أم لا، الا ان دفاع هيئة مكتب المجلس عن نفسها بدا مبرراً، متمسكة بالصلاحية الدستورية الممنوحة بها وفق المادتين 70 و71. لكن السجل التاريخي للبرلمانات المتعاقبة منذ ما بعد عام 1990 مع صدور قانون اصول المحاكمات امام المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء رقم 13 عامذاك، يشي بأن المجلس الاعلى هو أمنعُ جدار حام للسلطات كي ترتكب وتفر من المحاسبة. اذا خرج الاختصاص منه تبعاً لظروف سياسية كما حدث في عهد الرئيس اميل لحود ما بين عامي 1999 و2000، استعاده في ظروف مغايرة. لم تعثر برلمانات ما بعد عام 1990، وتحديداً ما بعد عام 1992 عندما أُدخلت الى البلاد ثقافة الفساد، على مرتكب. فكيف اذا اضحى الفساد الآن اسلوب حياة لدى السلطات؟



المشهد السياسي

# الراعي لباسيل: لا تتنازل عن حقوق المسيحيّين

أزمة تأليف الحكومة باقية وتتمدّد. ورغم أن أحداً لم يكن يتوقع «معجزة» من الزيارة التي كانت مقرّرة للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لبيروت، لكنها «كانت ستكون عاملاً مُساعداً». مصادر مطلعة أكّدت أن الفرنسيين تواصلوا عشية الزيارة الملغاة مع الرئيسين ميشال عون وسعد الحريري ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، في محاولة لفكفكة العقد حول عدد الوزراء وتوزيع الحقائب. إذ يصرّ رئيس الجمهورية على أن ينال حقيبة الداخلية «لأن الحريري يريد أن يعيّن فيها مسيحياً من حصته، ويعتبر عون أنه أولى بتسمية الوزراء المسيحيين». كما يرفض الحريري التنازل للرئيس عن وزارة العدل «بعد الممارسات القضائية لفريق عون في عدد من الملفات». فيما تؤكّد مصادر أخرى أن إصرار الحريري على العدل سببه خشية من فتح ملفات المحاسبة في إدارات ومؤسسات يتولاها مقرّبون منه.

وفي ضوء الجمود الذي يغطي مداولات التأليف، زار البطريرك الماروني بشارة الراعي بعبدا أمس، بعد استقباله الرئيس المكلف أول من أمس، في محاولة للتوسط من أجل إحداث ثغرة في جدار التعطيل. وكان لافتاً تصريح البطريرك، عقب الزيارة، بـ«أنني لم المس من الرئيس تمسّكه بالثلث المعطل»، مشدداً على ضرورة التفاهم بين رئيس الجمهورية والرئيس المكلف.

وفي وقت لاحق، توجّه باسيل إلى الصرح البطريركي. اللقاء الذي دام نحو ساعتين مع الراعي وتخلّله غداء شهد، بحسب المصادر، «نقاشاً معمّقاً» في الملف الحكومي وفي «ضرورة الحفاظ على الشراكة الوطنية». أجاب باسيل، في اللقاء، على استفسارات الراعي، وردّ «نقطة» على ما حمله الرئيس المكلف إلى بكركي قبل يومين.

**سؤال يشغل بكركي: من سيحكم إذا دخلنا فراغاً رئاسياً بحكومة يغيب عنها التيار والقوات؟**

هو من طرحها». باسيل أشار إلى أن الأمر «لا يتعلق بالأسماء المطروحة، وبعضها قد يكون جيداً، إنما بمرجعية الدستور الذي تنص المادة 53 منه على أن رئيس الحكومة يشكّل الحكومة مع رئيس الجمهورية، لا أن يسمّي رئيس الحكومة التشكيلة ويحملها إلى رئيس الجمهورية للبصم». ولفت أيضاً إلى أن «ما يجري حالياً هو محاولة إزالة صفة رئيس الدولة عن رئيس الجمهورية وتحويله إلى رئيس لجمهورية التيار فقط، عبر حصر الحديث معه بجزء من حصة المسيحيين بدل أن يكون له دوره المحوري، ورأيه في كل الأسماء من كل الطوائف، وفي التوزيع الوزاري، وشراكته الكاملة في التشكيل الحكومي التي لا تقتصر على حصة فحسب. وفي هذا ضرب لمنطق الشراكة ولموقع الرئاسة». كما أن «هناك محاولة لضرب ما ثبّتناه سابقاً من أن لرئيس الجمهورية في الحكومة حصة لا علاقة لها بالحزب الذي يرأسه». وهنا سأل باسيل الراعي: «سيدنا لقد تعبنا كثيراً بعد الطائف لنعيد تثبيت الشراكة، فهل تريدون أن نتنازل عن حقوق المسيحيين؟»، فأجابه الراعي فوراً: «أوعا»!

المصادر نفسها أكدت أن الراعي «كان متفهّماً للوقائع التي قدّمها باسيل، ومتفاجئاً من أنها جاءت مغايرة لما كان الحريري أبلغه به، وهو طلب من باسيل أن يصارح الرأي العام بأن التيار لا يتمسّك بأي حقيبة أو بالمشاركة وأنه لم يطلب الثلث المعطل».

ووفق المصادر، فإن «سؤالاً يشغل بال بكركي مفاده: إذا كان التيار والقوات خارج الحكومة التي يرجّح أن تبقى إلى نهاية العهد، بيد من سيكون الحكم في حال تعذّر انتخاب رئيس للجمهورية بعد انتهاء ولاية الرئيس ميشال عون؟». لذلك، بحسب المصادر، «جرى نقاش مستفيض في أهمية تثبيت المشاركة المسيحية الكاملة في الحكم، وعدم التفريط بما حصّله المسيحيون في السنوات العشر الأخيرة من مناصفة كاملة، بما يمنع العودة إلى ممارسة منقوصة عانوا منها سابقاً، من شأنها أن تطيح بالحقوق وتكرّس أعرافاً بذلوا جهوداً جبّارة للخروج منها».

وليلاً، نُقل عن مصادر بكركي أن «الصيف والشتاء تحت سقف واحد غير مقبول في التأليف، ما يعني أنه لا يجوز طلب لوائح اسمية من بعض الكتل ولا تطلب ذلك من غيرهم».

(الأخبار)

مصادر بكركي: الصيف والشتاء تحت سقف واحد غير مقبول في التأليف (دالاتي ونهرا)

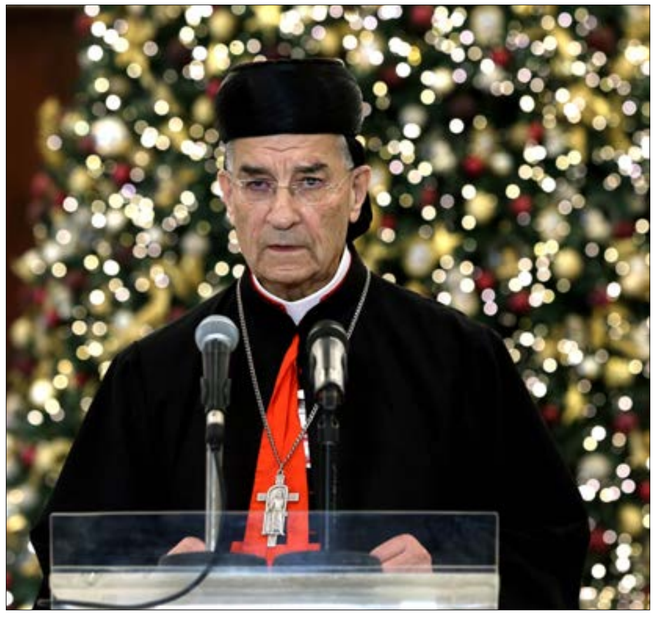

على الغلاف

# هرطقة عماد عثمان

**ادّعت القاضية غادة عون على المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان والعميد حسين صالح بجرم الإخلال بالواجب الوظيفي عبر منع مفرزة الضاحية القضائية من معاونة في تحقيقات «الدولار المدعوم». سبقت الادعاء مذكرة مخالفة للقانون أصدرها اللواء عثمان ترقى إلى مستوى الفضيحة. أما سبب استنفار الأخير، فهو استشعاره بالخطر والحرج معاً، نتيجة قيام أحد ضباط الشرطة القضائية بفتح عدد من الملفات الحسّاسة التي تمسّ مخالفات المصارف والصرافين**

رضوان مرتضى

أزعج أمر مفرزة الضاحية القضائية الرائد علي جفّال قيادة المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي على خلفية التحقيقات التي تولّاها في قضايا المصرف المركزي، وآخرها الاشتباه في سرقة الدولارات المخصصة لاستيراد السلع «المدعومة» وتواطؤ صرّافين للتلاعب بقيمة العملة الوطنية. هذا الضابط هو نفسه الذي فتح ملف مصرف لبنان وتسبب بتوقيف مدير العمليات النقدية فيه مازن حمدان بشبهة تهريب دولارات وتهديد سلامة النقد الوطني. كما تسبب بتوقيف مدير العمليات النقدية في مصرف SGBL كريم خوري للاشتباه في مشاركته بتهريب دولارات الى خارج لبنان. كذلك وقف جفّال خلف فتح ملف الصرّافين واستدعاء نحو 30 شركة صيرفة للتحقيق. وكانت القاضية غادة عون المشرفة على تحقيقاته، وادعت على المشتبه فيهم في كلّ مرة.

الباب الذي طرقه جفال كان مُحرَماً طرقه. أحرج ذلك قيادة المديرية أمام حاكم المصرف المركزي رياض سلامة، فضيّق على الضابط المزعج حتى صدرت مذكرة قبل يومين خصّيصاً لتقييده. قرر المدير العام لقوى الأمن الداخلي، اللواء عماد عثمان، في المذكرة، منع جفال من المشاركة في التحقيقات، عبر هرطقة قانونية ابتدعها بعنوان «عدم الازدواجية في تنفيذ إجراءات التحقيق». منع عثمان الضباط والرتباء من المشاركة في التحقيقات مع المدّعين العامين. قالها علانيةً: «إما يُجري القضاة التحقيق، أو نُجريه نحن»، ولسان حاله يقول: «لسنا كتبة لأحد». قالها بطريقة منمّقة قليلاً. تناسى عثمان أن الضابطة العدلية دورها الأساسي معاونة القاضي في التحقيق ولو استلزم ذلك أن يحمل ملفات التحقيق أو يكتب ما ينصه عليه القاضي.

أصدر المدير العام مذكرة إلى ضبّاط المديرية مفضّلة على قياس الرائد جفّال. كان ينقصه أن يذكر اسم الضابط الذي تسبب بإزعاج كبير. وطلب عثمان من قادة الوحدات إبلاغ الضباط ورتباء التحقيق «عدم تنفيذ إجراءات التحقيق في الدوائر العدلية أو القيام بصفة كتبة للتحقيق لدى النيابات العامة». وطلب من الضباط ورتباء التحقيق الإجابة عن استفسارات النيابة العامة عن التحقيقات التي تجرى بإشرافها، سامحاً في هذه الحالة، إن اقتضت الضرورة، بالحضور لدى النائب أو المحامي العام، لتوضيح مجريات التحقيق. انتقد عثمان ما سمّاه «قيام بعض الضباط بالانتقال إلى مكتب النائب العام الاستئنافي لتنفيذ إجراءات التحقيق المكلّفين به، ولا سيما الاستماع إلى إفادات الأشخاص، في حين تُستكمل باقي الإجراءات في مراكزهم». وانطلق من مواد القانون الرقم 328 (قانون أصول المحاكمات الجزائية) المتعلقة بصلاحيات النيابة العامة، مشيراً إلى أنّ «أولاها القيام بالتحقيق الأولي في الجرائم المشهودة وغير المشهودة، على أن تتولى هذا التحقيق الضابطة العدلية عندما يتعذّر على النيابة العامة مباشرته بنفسها، شرط أن يراعي الضابط العدلي في إجراءاته الأصول التي حددها القانون للنائب العام». وقال عثمان إنّه «مراعاة لمصلحة الخدمة، ومنعاً للازدواجية في تنفيذ إجراءات التحقيق»، رأى أنه «يجب أن يقوم بالتحقيق إما النيابة العامة وإما الضابطة العدلية».

قبل ذلك بأيام، وبالتزامن مع قرار غادة عون استدعاء حاكم المصرف المركزي، تناقل ضباط في المديرية أنّ قائد الشرطة القضائية العميد ماهر الحلبي طلب من الرائد جفّال أخذ إجازة مفتوحة. كان ذلك طلباً مباشراً بابتعاده، بطريقة منمّقة، عن التحقيق في ملف الاشتباه بسرقة دولارات السلع «المدعومة». غير أنّ ضباطاً آخرين نقلوا عن جفّال أنّه أخذ الإجازة بملء إرادته بسبب «القرف من التعامل مع التحقيقات التي يُجريها والتي تُغلق بقدرة قادر».

(هيثم الموسوي)

يوم أول من أمس، حضر حاكم مصرف لبنان رياض سلامة إلى التحقيق أمام القاضية عون في ملف الهدر الحاصل في الدولار المدعوم. طلبت القاضية حضور الرائد جفّال لمعاونتها في استجواب سلامة، لكونه تولى التحقيقات الميدانية. لكنّ الضابط أبلغها أنّه لا يمكنه ذلك التزاماً بتعليمات رؤسائه. تزامن ذلك مع إصدار بيان عقوبة بحق الرائد، بسبب تلاسن بينه وبين رئيسه العميد حسين صالح، على خلفية تسطير جفال ضبط مخالفة بحق سائق سيارة «أوصى» بها صالح. هنا، اتهمت المديرية جفال بالتوجه إلى مكتب القاضية عون، حاملاً برقية المدير العام وبيان العقوبة، ليبلغها بأنّه يُعاقب لكونه يشارك معها في التحقيقات. غير أن مصادر قضائية تنفي أن يكون جفال قد اشتكى لدى عون من رؤسائه. وتكشف مصادر القاضية عون أنّ العميد حسين صالح اتصل بها، طالباً منها نقل ملف دولارات الدعم من مفرزة الضاحية القضائية إلى مكتب الجرائم المالية، لكنها رفضت مستنكرةً تدخّله في ما لا يعنيه.

وأرسلت عون استنابة خطية تطلب فيها من جفال الحضور إلى مكتبها لمعاونتها في التحقيق، فأبلغها الرفض بأمر من اللواء عثمان. فقالت له عون: «أنتم تخالفون القانون. هل أنتم ميليشيا أم ضابطة عدلية؟». حصل تلاسن وأكد صالح أن الرائد جفال لن يذهب إلى مكتبها. هكذا اعتبرت عون أنّ هذا رفض تنفيذ قرار قضائي وهذا جرم مشهود وتطاول على مدّع عام، فادّعت على صالح وعثمان معاً أمام قاضي التحقيق الأول في بعبدا، نقولا منصور، بجرم الإخلال بالواجب الوظيفي.

خرج خبر الادعاء إلى العلن. وتسبّب ذلك باستدعاء الرائد جفّال على عجل إلى التحقيق لدى فرع المعلومات، بأمر من عثمان. ترافق ذلك مع معلومات عن توجّه لدى اللواء عثمان لإطاحة الرائد جفّال من مركزه ونقله إلى مركز آخر بموجب برقية يجري إعدادها.

يُجمع ضباط المديرية، بمن فيهم قيادتها، على أنّ الرائد جفّال من أنزه الضباط في قوى الأمن. لا يشكّك اثنان بانضباطه وصدقه والتزامه بالقانون، إلا أنّهم يأخذون عليه صرامته وحدّته في تطبيق القانون و«مثاليته الزائدة»، لكن الواضح أنّ اللواء عثمان قرر أن يجعل من جفّال عبرة لزملائه. ففي قاموس المدير العام لقوى الأمن الداخلي ثمّة محرّمتان: الالتزام بالقانون والمسّ بمصالح الطبقة التي تعهّد بحمايتها، وأبرز رموزها حاكم المصرف رياض سلامة وأصحاب المصارف والصرافين.

> **الاقتصاص من ضابط تجرأ على فتح ملف المصارف والصرّافين**

قضية

# تفكيك الهندسات: سلامة يراهن على إنقاذ «النموذج» بـ«عمليّة تجميل»!

**فيما يغرق الجميع في نقاش حول وجهة استعمال الاحتياطات بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان، غافلين او متغافلين عن حقيقة أنها الذخيرة الأخيرة التي يملكها لبنان، يواصل مصرف لبنان عملية تفكيك الهندسات المالية لمنح قوى السلطة فرصة إجراء عملية تجميل للنظام المفلس. هكذا طار البحث في أصل المشكلة، أي خطّة الخروج من الأزمة وتعبئة الموارد في سبيلها، من أجل إنقاذ هيكل النظام**

محمد وهبة

ثمّة مؤشرات متزايدة تشير إلى أن قوى السلطة تراهن على إنقاذ النموذج الاقتصادي المنهار. ركنا النموذج، أي قوى السلطة وقوى الريع المالي (مصارف، شركات، رجال أعمال...)، يسعيان بهذا الرهان للعودة إلى السابق. حالياً، الطرفان يتقاذفان الاتهامات بدلاً من تقاسم الموارد وتحويلها إلى غنائم زبائنية. في السابق كان الغرف من المال العام سهلاً ويؤمن تمويلاً زبائنياً ملحوظاً لقوى السلطة عدا التمويل الذي كانت تستقطبه من الخارج. أما قوى الريع المالي، فكانت تحصل على حصّة واسعة من «الغنيمة»، وهي اليوم تأمل باستبدال قوى السلطة بقوى صندوق النقد الدولي، معتقدة بأن حصّتها من «الغنيمة» محفوظة وشرعية أكثر مع الصندوق. حاكم مصرف لبنان، بوصفه أحد مهندسي النموذج القائم على تثبيت سعر الصرف الذي كان يؤمّن توزيع الريع المالي والربح السياسي أيضاً، يأمل بإعادة إحياء النموذج وإعادة توحيد ركنَيه من خلال تفكيك الهندسات المالية التي نفّذها على مدى السنوات الماضية والتي أدّت إلى تشابك الورم المالي بين موازنات المصارف ومصرف لبنان.

### قنوات التفكيك

خلال الأشهر الماضية، كان مصرف لبنان يعمل على تفكيك الهندسات التي نفّذها منذ منتصف عام 2016. آلية التفكيك لا تعني بأي شكل من الأشكال استعادة الأرباح التي حقّقتها المصارف من هذه الهندسات، وإنما تشير إلى تفكيك الهرم المالي الناتج عن هذه الهندسات وتقليص مفاعيله على موازنات مصرف لبنان والمصارف:

تجري عملية التفكيك بأكثر من طريقة:

- منذ أشهر يعمد مصرف لبنان إلى بيع الدولارات المحلية للمصارف بسعر 1515 ليرة للدولار مقابل حسم شهادات إيداع بالليرة والودائع التي وظّفتها المصارف لديه أيام الهندسات المالية. ومقابل كل عملية بيع للدولارات، يشطب مصرف لبنان مبلغاً مماثلاً حصلت عليه المصارف عبر الهندسات (المصارف كانت تودع الدولارات لدى مصرف لبنان ثم تستدين منه بالليرة بقيمة توازي 125% من قيمة المبلغ المودع بفائدة 2% وتعيد توظيف الليرات لدى مصرف لبنان بفائدة مرتفعة حتى بلغ مجموع الفوائد التي تحصل عليها نحو 17% وأكثر في بعض الحالات. كانت المصارف توظّف هذه الأموال عبر إيداعها لدى مصرف لبنان أو شراء شهادات إيداع بالليرة صادرة منه). ورغم أن مصرف لبنان خفّض سقوف (الكوتا) بيع الدولارات للمصارف، إلا أنه ترك المجال مفتوحاً على مصراعيه أمامها لشراء الدولارات عبر التسديد المؤجّل، أي تسجيل العمليات في مراكز قطع سلبية تُحتسب على أساس نسبية من رساميلها (بلغت نسب مراكز القطع السلبية أكثر من 25% من قاعدة رساميلها لدى بعض المصارف).

- عندما خلق مصرف لبنان ما يُسمى سعر المنصّة تاركاً سعر السوق الموازية على سجية المضاربات ومحدداً سعر الدولار المحلي لديه بقيمة 1515 ليرة، فهو أتاح عملياً تجارة الشيكات المصرفية بالدولار المحلّي أيضاً والتي أصبحت تجارة علنية. تباع هذه الشيكات بسعر يُراوح بين 2800 و3000 ليرة مقابل الدولار الواحد. في إطار هذه العملية، تحوّل قسم من الودائع إلى شيكات مصرفية وجهتها النهائية صبّت لتغطية القروض المصرفية. كما أنه أتاح للمودعين سحب جزء من ودائعهم (سواء كانت بالدولار أصلاً أم جرى تحويلها من الليرة إلى الدولار) على سعر المنصّة بقيمة 3900 ليرة مقابل الدولار أيضاً، أي سحبها بالليرة اللبنانية.

### عمليات دفترية

في الواقع، فإن الدولارات التي يبيعها مصرف لبنان للمصارف هي عبارة عن دولارات محلية (غير حقيقية) لا يمكن تحويلها إلى الخارج ولا يمكن استعمالها إلا بالليرة اللبنانية. كما أنه لا يمكن إغفال أن هذه العمليات ذات طابع دفتري بحت، أي أنها عمليات تجميلية بالمطلق. الناتج من هذه العمليات هو على الشكل الآتي:

- في المسألة المتعلقة بتجارة الشيكات المصرفية، فإن المصارف شطبت مبالغ من محفظة ودائعها (الودائع تسجّل في الموازنة التزامات عليها) وشطبت أيضاً قسماً من القروض (القروض تسجّل في الموازنة أصولاً لديها). وفي المقابل، فإن ما يوازي قيمة الالتزامات التي شطبتها المصارف تجاه الزبائن، هو عبارة عن ودائع بالدولار وظّفتها لدى مصرف لبنان والقسم الأكبر منها أيام الهندسات. وبمعزل عن القنوات التقنية لهذا الأمر، أصبحت هذه الودائع لدى مصرف لبنان بحكم المشطوبة أيضاً، وبالتالي تقلّصت الخسائر المحقّقة في موازنة مصرف لبنان والمصارف أيضاً.

- في المسألة المتعلقة بشراء الدولارات عبر مراكز القطع السلبية، فإن المسألة تنطوي على أهداف أبعد من ذلك. فعندما اشترى المصرف دولارات وهمية (محلية) من مصرف لبنان مستعملاً قاعدة رساميله في هذا الأمر، فإنه سجّلها في موازنته على أنها دولارات بسعر 1515 ليرة بينما يمكن أن يصبح سعرها خلال الفترة المقبلة أعلى بكثير ربطاً بسعر الصرف الفعلي في السوق.

### تقليل الخسائر

لكلّ من هذه العمليات نتائج مختلفة على موازنات المصارف. فمن جهة ستتقلّص موازناتها وستتقلّص معها مخاطر التوقف عن السداد طالما أن الزبائن يسدّدون قروضهم المتعثّرة بقيم أقل. فعلى سبيل المثال، إن أحد الأفراد المقترضين من المصارف يملك 35 ألف دولار نقداً (دولارات حقيقية) بإمكانه أن يشتري شيكاً بقيمة 112 ألف دولار (المعادلة اليوم صارت على النحو الآتي: كل دولار حقيقي يساوي 3,2 دولارات وهمية) لتسديد دين مصرفي. كلما سدّد الزبائن الديون المصرفية بودائع أفراد آخرين، تسعت الفسحة المالية التي ستحصل عليها المصارف نتيجة عدم قيامها باخذ مؤونات مقابل الديون المتعثّرة، وخصوصاً أنه يترتب على المصارف أن تأخذ المؤونات بعملة القرض نفسها. فرغم ارتفاع نسبة التعثّر في القروض المصرفية من 20% في السنة الماضية إلى 28% في منتصف السنة الجارية، لم تزدد قيمة المؤونات المتوجب على المصارف تكوينها مقابل التعثّر إلا بنحو 900 مليار ليرة، والسبب يعود إلى تسديد قروض بقيمة 14 ألف مليار ليرة.

عادة المؤونات هي اقتطاعات تأخذها المصارف من الإيرادات والأرباح، لكن في ظل متطلّبات الرسملة المرتفعة والخسائر الكبيرة التي تكبّدتها المصارف بسبب توظيفاتها في مصرف لبنان بالدولار وفي سندات الخزينة بالدولار (يوروبوندز) وإقراض الزبائن بالدولار، فإن الأعباء الرأسمالية عليها كبيرة ومطلوب منها زيادة رساميلها في نهاية السنة بنسبة 20%، وتكوين احتياط حرّ خارجي في نهاية شباط بنسبة 3% من مجموع الودائع بالدولار. لذا، فإن تقليص المؤونات يخفّف عن كاهلها مصيبة أكبر ويمنحها فسحة للتحرّك بحرية أكثر لتحرير قسم من أرباحها واستعمالها في عملية إعادة الرسملة وفي إعادة تكوين المؤونات بالدولار، وخصوصاً أنه لا تزال لديها إيرادات بالدولار من مصرف لبنان. فبحسب تعاميم مصرف لبنان التي تخالف المعيار الدولي IFRS9 لأنه خفّض قيمة الخسائر المتوقعة على توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان، بات يترتب على المصارف تكوين المؤونات على النحو الآتي: 1,89% على الخسائر المتوقعة في توظيفاتها بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان، و45% على الخسائر المتوقعة في سندات اليوروبوند وعلى الخسائر المتوقعة أيضاً في محفظة التسليفات.

> **خلال الأشهر الـ16 الأخيرة أصدر مصرف لبنان نقوداً قيد التداول بقيمة 22000 مليار ليرة**

### ضريبة ضخّ النقد

في مقابل كل هذه العمليات، يواصل مصرف لبنان إصدار النقد (الليرة). في نهاية تشرين الثاني بلغت قيمة النقد قيد التداول نحو 28 ألف مليار ليرة مقارنة مع 5960 مليار ليرة في نهاية حزيران 2019، وبلغ معدل الكميات الإضافية التي يضخّها في السوق نحو 1350 مليار ليرة شهرياً. هذه الأموال قد تبدو للوهلة الأولى على أنها «الغيث» الذي يتيح للمقيمين في لبنان شراء حاجاتهم مقابل تعدّد أسعار الصرف، لكنها في الواقع عبارة عن ضريبة يدفع ثمنها الاقتصاد بشكل عام عبر تغذية تضخّم الأسعار. وهي ضريبة تضاف إلى تلك التي تنقل الثروة من أيدي المودعين إلى المقترضين، إذ أن المودعين يدفعون ضريبة بمعدل يصل إلى 65% ربطاً بنسبة الحسم التي يحصلون عليها مقابل بيع شيكاتهم المصرفية. والعلاقة بين مصرف لبنان والمصارف باتت اقل وزناً بعدما انخفضت قيمة ودائع المصارف لدى مصرف لبنان بنحو 10 آلاف مليار ليرة في نهاية أيلول. يقول مسؤول مصرفي سابق، إن حصّة الودائع بالدولار تنخفض لمصلحة حصّة الودائع بالليرة. عملياً يتم تحويل الالتزامات المترتبة على مصرف لبنان بالدولار تجاه المصارف، إلى التزامات بالليرة. والمصارف تخفف أيضاً من التزاماتها تجاه الزبائن. ودائع المقيمين تقلّصت في نهاية أيلول بقيمة 17584 مليار ليرة، أما موازنات المصارف العامة فقد تقلّصت بقيمة 36500 مليار ليرة في تسعة أشهر.

رغم كل الحديث عن تباينات بين حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وجمعية المصارف، ما زال مصرف لبنان يعمل في خدمة المصارف. ورغم كل ما حصل في الأشهر الأخيرة، تبقى أولوية مصرف لبنان هي الفئة التي كانت الأكثر استفادة من النموذج القائم، حتى في انهيار النموذج هي الفئة الأكثر استفادة. لكن هل سينتج من هذه العمليات التجميلية للموازنات تكمن في الرهان على أن مصرف لبنان بإمكانه تحمّل الخسائر لمدد زمنية تصل إلى 30 سنة وربما تتجاوزها. وهنا تلعب قوى السلطة دور الغطاء السياسي عبر التمييز بين الخسائر التي يحدّدها سلامة والخسائر التي حدّدتها خطة الحكومة ووافق عليها صندوق النقد الدولي. الرهان الأهم وهو رهان مشترك بين قوى السلطة وسلامة وقوى السوق (الريع المالي) هو أنهم يعوّلون على هذا النوع من العمليات أو ما يمكن تسميته بالسياسات النقدية - المصرفية، من أجل إعادة إحياء النموذج وتحميل الخسائر للأجيال المقبلة.

(أرشيف)

قضية

# قطاع الأزهار والشتول ينهار: المجد للباذنجان!

**يردّد مزارعو وتجّار الزهور والشتول في لبنان مع محمد عبد الوهاب كلمات أغنيته الشهيرة «ياورد مين يشتريك». القطاع الذي يعيل الاف العائلات، ويُبقي بعضاً من الروائح العطرة في بلد اجتاحته النفايات وروائح الصفقات والسمسرات، يذبل بشكل دراماتيكيّ وبصمت. اولويات اللبنانيين تبدّلت، والخوف من الجوع يستولي على النفوس. فكان لابدّ للزهور من ان تدفع الثمن، وان تُخلي الساحة للخضار...**

رضا حوايا

لم يبقَ للبنانيين من الورد إلّا الشوك. المزارعون فقدوا الحماسة لزرع بذور لا فائدة ماديّة من نموّها، واللبنانيون انعدمت قدرتهم على شراء زهور أصبح عبيرها يكلّف غالياً. والخلاصة: القطاع الذي وصل إلى الذروة منذ سنوات وكان قادراً على المنافسة في الأسواق الخارجية... عاد عقوداً إلى الوراء.

«مزارعو الأزهار كانوا يشكّلون بين 10% و15% من إجمالي عدد المزارعين في لبنان قبل انفجار الأزمة الاقتصاديّة»، بحسب الياس منصور، مسؤول قطاع الأزهار في جمعية المزارعين اللبنانيين. هذه النسبة انخفضت خلال أشهر إلى ما بين «3% و4%»، مع تحوّل الغالبية منهم إلى زراعة الخضار الأكثر طلباً ومردوداً في الظروف الراهنة. فـ«على سبيل المثال، يتّسع «هنغار» نايلون مساحته ألف متر مربع، لـ 33 ألف شتلة مستوردة من هولندا بقيمة أربعة آلاف دولار، تُضاف إليها ألفا دولار كلفة عناية وخدمة زراعيّة. أيّ مزارع زهور يمكن أن يبيع زهوراً بقيمة 6 إلى 7 آلاف دولار في مثل هذه الأوضاع؟ لذلك التجأ كثيرون إلى زراعة البندورة والخيار والباذنجان...».

يقدّر جوزيف أبو زيد، نقيب مزارعي الأزهار والشتول سابقاً، عدد من يعتاشون من هذا القطاع بحوالى 15 ألف عائلة، «رغم صعوبة حصر العدد بشكل دقيق، أو تحديد العدد الفعليّ للمشاتل العاملة في المجال بسبب غياب التنظيم الجديّ للقطاع». ويوضّح أن «تقديراتنا تشير إلى أن هناك حوالى 180 مشتلاً مُنتسبة إلى النقابة، ويرتفع العدد إلى حوالى 300 في حال احتسبنا المشاتل غير المنتسبة، من دون الأخذ في الاعتبار المشاتل الصغيرة التي أسّسها مزارعون قرب منازلهم». لكن، كلّ هؤلاء، كباراً وصغاراً، «في انحسار ويصارعون للصمود. إذ أنّ كلّ نفقاتنا بالدولار فيما مبيعاتنا بالليرة».

يبلغ سعر كيس التراب الأسود 18 دولاراً أي أكثر من 140 ألف ليرة، ويراوح سعر الورقة التي تُستخدم للف الورد بين 4 آلاف ليرة و7 آلاف، بعدما كانت بين 800 و1000 ليرة فقط. أحد الأدوية الكيميائية التي تُستخدم للعناية بالزهور، بحسب أبو زيد، «يكلف 800 ألف ليرة فيما سعره في سوريا لا يتعدّى 25 ألف ليرة. لم يعُد بمقدورنا تغيير البلاستيك أو حتى إنهاء الزهور. وبعد أن كان همّنا سابقاً أن يكبر الشتل والزهر، بتنا اليوم نشذّبها

> **انخفضت نسبة مزارعي الأزهار والشتول خلال أشهر من 15% من إجمالي المزارعين إلى 4%**

ونصغرها كي لا نضطر إلى دفع تكاليف إنهاء أكبر وتراب وبلاستيك. وقد أتلفنا 80% من إنتاجنا العام الماضي، حين كان الدولار لا يزال بـ 1500 ليرة. فلك أن تتخيّل الوضع الآن».

بحسرة، يتحدث شادي عرابي، صاحب مؤسسة Arabi Flowers، عن قطاع «عاد 30 عاماً إلى الوراء، بعدما وصلنا إلى مرحلة كنّا نضاهي فيها أوروبا من حيث نوعية الزهور الموجودة في لبنان وتنوّعها. اليوم عدنا إلى الأساسيات، وبدأت الأصناف المميّزة والـ Exotiques تُفقد من السوق. أمّا الموجود فهو من ستوكات العام الماضي، والاستيراد شبه متوقف».

واقع انعكس ارتفاعاً كبيراً في الأسعار وبالتالي تراجعاً هائلاً في الطلب. بحسب عرابي، «كنّا نستورد الوردة بسعر يراوح بين دولار و1,5 دولار، ونبيعها بدولارين ونصف الدولار. من سيشتري وردة بـ 16 أو 17 ألف ليرة؟ فعلياً، بدأنا نلمس التغيّرات الجديّة منذ بداية هذا الشهر. كنّا نبيع دزينة الورد منذ شهر بـ 50 ألف ليرة، وأصبح سعرها الآن 100 ألف ليرة والآتي أعظم...».

«موسم الميلاد لم يبدأ حتى اللحظة، هذا إذا كان بإمكاننا الحديث عن موسم. الزبائن محدودون جداً والمبيعات شبه معدومة»، كما يؤكّد المعنيون في القطاع. يوضح أبو زيد أن ما أنتج من شتلة «بوانسيتيا» (تُعرف بزهرة الميلاد) هذا العام يساوي ما كان ينتجه مشتل واحد فقط في الأعوام السابقة. «كنا نبيع هذه الزهرة بالجملة للبلديات لتزيين الطرقات وللمؤسّسات والمستشفيات والجامعات وغيرها بسعر يراوح بين 6 آلاف ليرة و7 آلاف وصولاً إلى 10 آلاف ليرة. اليوم من تجرّأ وأنتج هذه الشتلة، باعها بسعر 25 ألف ليرة، وهو ما يكفي فقط لدرّ الرأسمال. أما في متاجر الزهور فلا تُباع باقة من 40 أو 50 ألف ليرة».

موسم الأعراس الكارثيّ زاد أيضاً من نزيف القطاع. «من تزوجوا اختاروا بمعظمهم التقشّف في الإنفاق مستغنّين الضوابط التي فرضها فيروس كورونا، والضحية الأولى كانت الزينة والورود. أما الميسورون مادياً، وفقاً لأبو زيد، «فأصبحوا يسألون عن الأسعار أكثر من غيرهم، ويسعون إلى التوفير. كثيرون من أصحاب القصور والفلل الذين كنا نعتني بحدائقهم طلبوا منا التوقّف في فصل الشتاء، أو حصر العناية بمرة واحدة كل شهرين بدل مرتين في الشهر».

ما أصاب قطاع الأزهار والشتول لم يكن صدفة ولا «قضاء وقدراً» مرتبطاً بالانهيار الاقتصادي، بل نتيجة حتميّة للعقلية الاقتصادية والسياسية الحاكمة التي أهملت عن عمد القطاع الزراعي برمّته، ولم تحاول مد يد العون للمزارعين ولو بشكل رمزي ومحدود. يشير منصور إلى «قطاع كان قادراً على المنافسة في الأسواق الخارجية، خصوصاً أن نوعية الزهور والورود لدينا كانت من الأفضل في العالم بشهادة خبراء هولنديين. لكن كيف لنا أن نصدّر وننافس إذا كانت كلفة شحن طن من الورد إلى الخارج عبر الـ MEA تكلفنا 2000 دولار فيما سعر الطن المستورد من خلال طائرات الشحن الأجنبية يكلف 450 دولاراً». والمفارقة، وفق منصور، أنه «بعد حرب تموز وصلت إلى القطاع الزراعي مساعدات بقيمة 14 مليون دولار، لم نحصل على قرش واحد منها رغم زياراتنا المتكرّرة للمسؤولين».

(هروات بو حيدر)

قضية

**يوم الإثنين المقبل سيمر التمديد لشركة «كهرباء زحلة» في مجلس النواب لسنتين إضافيتين بدون ضجيج. القيمة المضافة التي لم يستطع احد تجاوزها هي تنعّم اهل مدينة زحلة و16 قرية في البقاع الاوسط بنعمة الكهرباء 24 على 24. لكن، في المقابل، فإنّ أحداً لم يهتم لعدم احترام بنود العقد. الاولوية للابتعاد عن غضب الأهالي في أيّ انتخابات مقبلة. معارضة كهرباء زحلة عملية خاسرة لا يجرؤ احد على القيام بها**

# «كهرباء زحلة»: تمديد عقد لم يُنفَّذ!

إيلي الفرزلي

كهرباء 24 على 24. بالنسبة إلى كل سكان لبنان هذا ليس سوى حلم بني على مجموعة كبيرة من الوعود الكاذبة. لكن بالنسبة إلى سكان مدينة زحلة و16 قرية مجاورة، تلك حقيقة مطلقة. ولذلك، تحديداً، هم على استعداد لـ«الثورة» ضد من يسعى أو يريد أن يحرمهم هذه النعمة. تستفيد شركة كهرباء زحلة من هذا الواقع لمواجهة أي تحفّظ أو اعتراض على وجود مؤسسة تستفيد من البنية التحتية للدولة لتعزيز أرباحها. وعليه، لم يجد نواب المنطقة أن من واجبهم قبل الحماسة لتمديد العقد التشغيلي لكهرباء زحلة، السؤال عما إذا نُفّذت بنوده أم لا. فضّلوا التأكيد على أولوية التمديد لكهرباء زحلة بعدما انتهت مدة العقد الموقّع معها منذ سنتين، بالاعتماد على القانون الذي أُقر في نهاية تشرين الثاني 2018.

قبل ذلك الحين، كان الامتياز قد فرض أمراً واقعاً، فكان القرار باستكماله في إطار قانوني مختلف، لكنّ القانون لم يُنفّذ، إلا بالشق المتعلق بتمديد الأمر الواقع.

سنتان، ظنّ المشرّع، أو هكذا أوحى، أنهما ستكونان كافيتيْن لإنجاز خطة كهرباء شاملة تساوي بين كل اللبنانيين. مرّت السنتان وقبل أيام من انتهاء مدة العقد، تنبّه إلى أنه لا بد من التمديد. لكنّ أحداً لم يتنبه إلى أن كهرباء لبنان لم تتسلّم الامتياز بشكل رسمي، بل تُرك الأمر للفوضى. فالعقد يأخذ في الاعتبار تشغيل التجهيزات التي يملكها الامتياز أو التي يستأجرها، وهو ما ينطبق على الشبكة وخطوط التوزيع ومحطات التحويل وقطع الغيار والحرائط... لكنه لا ينطبق على المولدات التي تشغلها كهرباء زحلة، لأنها ليست جزءاً من الامتياز، كما يؤكد المدير العام السابق للاستثمار غسان بيضون. لذلك، لم يتم تسلّم الامتياز وفق الأصول، ولا تم التعاقد مع شركة التشغيل. فحتى تاريخ انتهاء العقد لم يُوقّع بشكل رسمي، بسبب عدم تصديقه من قبل وزارة المالية. ولذلك، في ظل عدم تغيّر الواقع، رغم أن

> **كهرباء زحلة: تمّ تركيب 10 آلاف عدّاد والعمل سيُستكمل**

لبنان» وما عليها، وما لـ«كهرباء زحلة» وما عليها. وهذا الإشكال مرجّح للاستمرار سنتين جديدتين، يأتي التمديد ليحل تلك الإشكالية، فينص على أن «يُعتبر العقد المتفق عليه بين كهرباء زحلة وكهرباء لبنان نافذاً من تاريخ 2019/1/1 لغاية 2022/12/31».

«النصف تعاقد» ضمن استمرار العمل، من دون أن يحدّد ما لـ«كهرباء لبنان» وما عليها، وتغطية الفارق من خلال مولّدات خاصة تستعمل البنية التحتية العامة (كابلات وأعمدة، ومحطات...). الأمر الواقع هذا سعى الذي تم التوصل إليه منذ سنتين، بهدف الإبقاء على المزايا التي حصلت عليها «شركة كهرباء زحلة»، بحيث ستستمر بشراء الطاقة من اقتراح القانون الجديد ينص على وجوب «استكمال إجراءات استرداد الامتياز والعمل على إصدار مرسوم التحويل وفق الأصول المرعية الإجراء على أن تلحظ فيه أحكام تُعالج أوضاع أجراء امتياز زحلة».

كذلك ينص اقتراح القانون على وجوب إعداد مؤسسة كهرباء لبنان لدفتر شروط وإطلاق مناقصة عمومية لتقديم الخدمات الكهربائية ضمن نطاق امتياز زحلة السابق وتوقيع العقد مع الجهة التي ترسو عليها الصفقة.

تلك التسوية التي توصّل إليها النواب في لجنة الأشغال العامة، جمعت بين اقتراح تكتل لبنان القوي، الذي كان يشير إلى تمديد سنة واحدة، يتم خلالها إطلاق المناقصة، وبين اقتراح نواب كتلتي المستقبل والقوات الذي يقضي بتمديد العقد لمدة سنتين. التسوية انطلقت من استحالة الانتهاء من إجراء المناقصة خلال عام واحد.

وبالتمديد المتوقّع في الجلسة العامة يوم الإثنين، يكون قد تكرّس المخرج النائب ميشال ضاهر إلى توسيعه، من خلال ضمّ كل قرى قضاء زحلة إلى الامتياز إلا أن الاقتراح لم يمر.

العقد الموقّع مع كهرباء زحلة كان يتضمن إلزام الشركة بفصل العدّادات لدى المشتركين، بحيث يتم بوضوح التمييز بين الكهرباء التي يحصل عليها المشترك من كهرباء لبنان وبين تلك التي يحصل عليها من مولدات كهرباء زحلة (60 ميغاواط). إذ أن العدّاد الواحد كان يخفي حقيقة تفاصيل الاستهلاك، بحيث تُحتسب التعرفة بحسب ساعات التقنين لا بحسب الاستهلاك الفعلي للمشتركين. فإذا تبين أن «كهرباء الدولة» وصلت إلى المشتركين بمعدل 60 في المئة من إجمالي الـ24 ساعة، فإن الفاتورة تُحتسب رأساً على أساس 60 في المئة بحسب تعرفة الدولة و40 في المئة بحسب تعرفة المولّدات، بالرغم من أن المشترك قد يكون استهلك كمية أكبر من الكهرباء المدعومة (كهرباء لبنان) في مقابل تقليصه الاستهلاك عبر المولّدات. ولذلك كان الاتفاق على أن يُصار إلى فصل العدّادات، لتتم معرفة حجم الاستهلاك بدقة. لكن بالنتيجة، مرّت سنتان من دون أن تُركّب هذه العدّادات. مصدر في كهرباء لبنان يؤكد أن تركيب عدّادات لـ70 ألف مشترك لا يمكن أن يتم خلال سنتين، لكنّ المصدر، بنتيجة التطورات التي حصلت، ولا سيما في سعر الصرف، يشكّك في إمكانية استكمال المشروع. وهو ما ينكره مدير كهرباء زحلة ناجي جريصاتي، مؤكداً أن المشروع سيستمر خلال السنتين المقبلتين. كما يوضّح أن التأخير في إنجاز المشروع أسباباً عديدة، منها: كهرباء لبنان لم توافق على العدّاد قبل تشرين الأول الماضي، ثورة تشرين، والارتفاع الكبير لسعر الدولار. لكن مع ذلك يؤكد أن عمليات التركيب لم تتوقّف، مشيراً إلى أنه تمّ، حتى اليوم، تركيب عشرة آلاف عدّاد.

كهرباء لبنان لم تتسلم امتياز زحلة بالرغم من مرور سنتين (هيلم الموسوي)



تقرير

# مدارس خاصّة تبتزّ الأهالي: التعليم الحضوري إلزامي

فاتن الحاج

بعض المدارس الخاصة لم تتح للأهالي حرية اختيار الطريقة المناسبة لتعليم أبنائهم وسط ظروف «كورونا»، في مخالفة صريحة لتوجيهات وزارة التربية التي منعت إدارات المدارس من إجبار التلامذة على الحضور في حال تواجد وضع صحي معين أو سبب خاص، على أن تشرح الأسباب في كتاب يُرفع إلى الوزارة لاتخاذ القرار المناسب بشأنه.

مديرة الإرشاد والتوجيه، هيلدا خوري، لفتت إلى أن الكتب «بدأت تصلنا فعلاً وتجري دراستها وفق معايير متفق عليها مع نقابة الأطباء، ولا سيما بالنسبة إلى الأمراض التي يتعذّر حضور أصحابها إلى المدرسة. وبالتالي فإن المدارس مطالبة بتوفير البديل عن التعليم الحضوري الذي لا يتعلق بتخصيص أستاذ لكل تلميذ، إنما تأمين التعليم ضمن المسارات المتاحة في المدرسة، ومنها ما يمكن أن يكون ورقياً أو إلكترونياً». وثمة توجه، كما قالت، في وزارة التربية والمركز التربوي للبحوث والإنماء للاستعانة بأساتذة أكفاء لتسجيل حصص تزامنية لكل الصفوف والمواد، لمساعدة المدارس الرسمية والخاصة، تضاف إلى موارد رقمية متوفرة على صفحة المركز التربوي، على أن يكون التقييم (الامتحانات) للفصل الأول في غالبيته حضورياً.

لكن، لم يكن هذا حال مدارس (مثل راهبات الليزنسون وليسيه عبد القادر ومدرسة القلبين الأقدسين في كل المناطق ومدرسة الدبليفرات في غوسطا والكوليج بروتستانت) رفضت تقديم أي بديل عن التعليم الحضوري الذي اعتمدته خياراً واحد، وجعلت الأهل يفاضلون بين أمرين لا ثالث لهما: المخاطرة بصحة أولادهم أو خسارة عام دراسي. فيما مدارس أخرى لم تتردد في منع التلامذة من متابعة الدروس عن بعد بسبب عدم تسديد ذويهم لأقساط الفصل الأول، كما فعلت مدرسة الحكمة برازيليا التي شطبت 30 تلميذاً من صفوف «أونلاين». كذلك طردت بعض المدارس المقتشين التربويين الذين زاروها للتأكد من مدى الالتزام بتوجيهات الوزارة.

إحدى الأمهات في مدرسة القلبين الأقدسين في البترون التي يعاني ابنها من مشاكل في التنفس بدت مقتنعة بأن الإصرار على التعليم الحضوري الكامل «سببه الضغط علينا لدفع القسط كاملاً مع القرطاسية والنشريات الأخرى»، نافية بأن تكون المدرسة أجرت أي استفتاء يخيّر الأهالي بين خدمتَي التعليم الحضوري و«أونلاين» عندما قررت إحضار التلامذة إلى الصفوف حصراً. وقالت إن مراجعة مجموعة من الأهالي لوزارة التربية لم تكن ذات جدوى.

إلا أن مصادر في اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور استبعدت أن تكون الأقساط هي السبب الرئيسي للإصرار على التعليم الحضوري، والأمر ليس مطروحاً قبل تحضير الموازنات التي ترفعها المدارس إلى وزارة التربية في آخر كانون الثاني المقبل، وإن كان الأهل يترقّبون شطب رسوم القرطاسية وخفضاً للأقساط بوازي تقليص المصاريف التشغيلية. بالنسبة إلى الاتحاد هناك عاملان يحكمان مقاربة المدارس لطريقة التعليم: عدم كفاءة البعض في إدارة الموارد الرقمية وتنظيم التعلم عن بعد من جهة، والتنصّل من استقدام أساتذة جدد قد تتطلبهم هذه الطريقة الجديدة في التعليم من جهة ثانية، علماً بأن المنهج تقلّص إلى النصف ويفترض أن الوقت بات مريحاً للمعلمين. في الواقع، ما يحصل هو أن المدارس تصرف عدداً وازناً من الأساتذة وترهق الباقين. بحسب المصادر، رفع شكوى إلى وزارة التربية هو السبيل الوحيد لقطع الطريق على أي ابتزاز تقوم به المدارس.

ممثل مدارس المصطفى في اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة، محمد سماحة، رأى أن التحدي اليوم هو التقييم (الامتحانات)، إذ هناك صعوبة في إجرائها عن بعد وليس التعليم الذي يفترض أن تؤمنه إدارات المدارس الخاصة بكل وسائل التواصل المتاحة وبما يراعي ظروف الأهل ورغباتهم، والمطلوب التعاون لتجاوز هذه المرحلة الاستثنائية، إذ من غير المسموح أن يكون التلميذ هو الضحية. وأوضح أن تدخل وزارة التربية في الفترة الماضية لمعالجة الشكاوى كان مجدياً في كثير من الأحيان.

## تمديد ولاية لجان الأهل لصنع تشكيك لجان «متواطئة»؟

في سابقة غير مألوفة، كلّف وزير التربية طارق المجذوب مصلحة التعليم الخاص التدقيق في موازنات المدارس الخاصة التي ليس فيها لجان أهل أو فيها لجان منحلّة أو دون النصاب القانوني (النصف زائداً واحداً)، على أن تعطى الأولوية في عملية التدقيق كغيرها من الموازنات الموقّعة أصولاً (أي من لجان أهل شرعية).

وفي القرار نفسه، مدد الوزير عمل لجان الأهل التي انتهت أو تنتهي مدة ولايتها في الفصل الأول من العام الدراسي الحالي، بما فيها المدارس التي لم تجر الانتخابات فيها حتى تاريخه.

قرار تمديد ولاية اللجان لسنة واحدة فقط جاء، بناءً على طلب ممثلين عن عدد من اتحادات لجان الأهل التي وردتها شكاوى حول محاولات بعض إدارات المدارس تعليب الانتخابات وتشكيل لجان أهل لمصلحتها لثلاث سنوات مقبلة، مستغلة الواقع الصحي الراهن الذي يحول دون إمكان تجميع الأهالي وخوض الحملات الانتخابية الفعلية على الأرض.

رئيسة اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة، لمى زين الطويل، أوضحت «أننا وافقنا واتحاد لجان الأهل في المدارس الكاثوليكية في كسروان ـ الفتوح وجبيل على التمديد في هذه الظروف الاستثنائية بالذات لقطع الطريق أمام تأليف لجان متواطئة مع الإدارات وتُعِدّ موازنات على مزاجها، وسنراقب كاتحاد عمل مصلحة التعليم الخاص الموكلة بالتدقيق في أرقام الموازنات المدرسية التي تحدد عملياً قيمة القسط المدرسي».

لكن هل يستطيع اتحاد لجان الأهل، باعتباره هيئة مرخصة، أن ينوب عن لجان الأهل ويفاوض باسمها لدى مصلحة التعليم الخاص، وهل سيتجاوز تدقيق المصلحة التأكد من صحة الأرقام (65% للأجور والرواتب و35% للمصاريف التشغيلية) إلى طلب الفواتير من المدارس، ومن يضمن شفافية التدقيق؟

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق إيلي حنا امل التحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كومندور ـ الطابق الثامن
■ للتلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 01 ـ 666314 ـ 15 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل /AlakhbarNews @AlakhbarNews /alakhbarnews-paper

# المواطَنة ملتقى الدولة والمقاومة!

**سركيس أبو زيد ***

تشهد الساحة اللبنانية محاولات جادّة لتفجير الخلافات بين الدولة والمقاومة. هل المقاومة والدولة نقيضان أم يمكن أن يتكاملا؟ ما هي طبيعة العلاقة بين المقاومة/ الثورة والدولة؟ بشكل عام، تواجه المقاومة المحتل الخارجي، لكن غالباً ما تصادم قوى داخلية متعاملة معه فتصبح مقاومة وثورة معاً. كذلك، الثورة بشكل عام، تواجه سلطة مستبدّة داخلية، لكن غالباً ما تصادم قوى خارجية معادية لها داعمة للاستبداد، فتتحوّل إلى ثورة مقاومة.

لذلك، أفرزت التجارب صيَغاً متعدّدة للعلاقة بين المقاومة/ الثورة والدولة، منها الخمس التالية:

- الصيغة الأولى، «مقاومة بلا دولة»: وتمثّلها التجارب الثورية قبل انتصار حركة التحرّر الوطني، مثل: الثورة الجزائرية، والثورة الفلسطينية، قبل ظهور السلطة الفلسطينية، وجميع ثورات العالم حيث تنطلق الثورة في ظلّ غياب دولة فاعلة، لأنّ السلطة موزّعة بين المحتل الأجنبي والتابع المحلّي المتعامل معه. وبعد النصر تتحوّل المقاومة/ الثورة إلى دولة.

- الصيغة الثانية، «دولة بلا مقاومة»: تنشأ بعد انتصار الثورة وهيمنة نهج تفرضه واقعية سياسية بلا روح ثورية، ممّا يؤدي إلى سلسلة تنازلات سياسية من الدولة الناشئة بحجّة التعايش مع النظام الدولي في الخارج والاستقرار السياسي في الداخل، ما يؤدّي إلى قمع المعارضة السياسية التي تمثّل روح الثورة، وينتهي الأمر إلى الوقوع في حرب تصفيات بين رفقاء الأمس وبين الدولة والثورة.

- الصيغة الثالثة، «لا مقاومة ولا دولة»: حين تضيع مكتسبات النضال والثورة بعد احتكار المقاومة من الدولة. ولم يتبقَّ من الثورة إلّا أحزاب معارضة تقليدية ضعيفة أمام الدولة الأمنية والحزب الحاكم، وتتحوّل المقاومة إلى ثورة على الثورة أو دولة داخل الدولة. وتتحوّل الدولة إلى دولة قاهرة لخصومها السياسيين في الداخل، وتجد تعويضاً عنها في أحلافها الجديدة مع الخارج. تتفكّك الدولة وتتحوّل إلى جماعات ضغط وشلل سياسية، ومجموعات مصالح متضاربة وتسود الفوضى... فالوطن فقد روحه باستئصال الثورة، وفقد جسده بتفكّك الدولة.

- الصيغة الرابعة، «مقاومة ودولة»: تنشأ مع الدولة الوطنية المستقلّة. هكذا، استقلّت فيتنام بعد حروب تحرير طويلة ضدّ الاحتلال، ثورة تقاوم، ودولة تفاوض. وهناك تجارب أخرى عديدة للثورة والدولة، في الصين والهند وكوبا وغيرها، وقد أفرزت عدّة صيَغ تتراوح بين الازدواجية والتنافس والتصادم، وحالة انتقالية بين إلغاء أحدهما للآخر أو الاندماج الطوعي أو القسري.

- الصيغة الخامسة، هي التكامل بين الثورة والدولة: فلا تعارُض بين الوظيفتين حيث يتمّ الجمع بين مكتسبات التحرير وعملية النهضة والتغيير والتنمية، على قاعدة الحرص على مبدأ سابق على الثورة والدولة وهو الوطن، وهدف تالٍ للثورة والدولة وهو الوحدة الوطنية ووحدة المجتمع.

### مأزق الدولة والمقاومة

العالم العربي ممزّق بين خيارين، من جهة ضرورة بناء دولة القانون والعدالة والمساواة، والحذر من ارتهانها لإرادة من خارجها (مافيا الفساد والاستبداد الداخلي والأجنبي)، ومن جهة أخرى خيار المقاومة الذي يعكس انهيار الثقة بالنظام والسلطة القائمة ويطمح إلى تأسيس دولة متحرّرة من الهيمنة الأجنبية، وقادرة على تلبية مطالب الناس الحياتية، بالإضافة إلى ضمان السيادة الوطنية والمسائل المتعلّقة بالاستقلال والهوية والنهضة.

سياسات السيطرة الخارجية قوّضت مشروع الدولة ووضعته على طريق مسدود، وشجّع تعثّر خطط الإصلاح والبناء والتنمية على مأزق الدولة. كما أنّ المقاومات التي نشأت في سياق الصراع ضد الاحتلال، وفي ظلّ الدولة القاصرة، برزت على أنقاض الوطنيات العاجزة والمتراجعة، وهي محمولة على عصبيات أهلية قد تقود إلى طريق الصدامات المذهبية والطائفية، في حال كانت غير قادرة على إعادة بناء الوطنية التي تشكّل روح الدولة القانونية التي تساوي بين المواطنين وتجمع بينهم وتوحّدهم في إطار واحد يتجاوز الولاءات الجزئية العقائدية والإثنية.

في العراق مثلاً، دخل مشروع الدولة في الطريق المسدود، كما أنّ طريق الفوضى يهدّد مشروع الحركات المذهبية التي تسير في اتجاه بناء كيانات تحكمها ميليشيات خاصة، تلغي مشروع الدولة القانونية، وتقود حتماً إلى تعميق الانقسامات والنزاعات الداخلية. من جهة أخرى، فجّر انهيار حلم الدولة الفلسطينية الموعودة، الصراع على السلطة الوطنية الوهمية بين القوى القومية والإسلامية في فلسطين، وأدى إلى المأزق الذي وصل إليه مشروع الدولة المرتهنة للأجنبي المحتل والمفرغة من الاستقلال والسيادة.

### تكامل السلطة والحرية

في هذه الحالة، ما هو البديل لسياسات إصلاح الدولة بمعزل عن توسيع نطاق الحرية والمواطنية والسيادة الشعبية ضدّ مغتصبيها. وبالمثل ليس لأيّ مقاومة قيمة وشرعية، إذا لم تقدم على بناء هذه الدولة القانونية المواطنية التي تضمن الحريات والحقوق المتساوية.

والفرق بين التمرّد والمقاومة، يكمن بالضبط في أنّ التمرّد هو سمة الحركات التي تقف ضد الدولة رفضاً للقانون والشرعية، بينما تقوم المقاومة لتأكيد تطبيق القانون والحفاظ على شرعيّته. فأيّ دولة من دون ضمان حقّ مقاومة الشعب مهدّدة بالتحوّل إلى مملكة خاصة، وأيّ مقاومة لا تنطلق من مبدأ تحقيق الحرية والسيادة الشعبية والقانون، تتحوّل إلى تمرّد يعطّل إمكانية نشوء دولة جديدة مؤسّسة على مبادئ العدل والمساواة.

من هنا الارتباط بين المقاومة التي تجسّد المصدر الشعبي للسلطة، وتعبّر عن إرادة المجتمع في الاستقلال والتحرير والهوية، والدولة التي تشكّل التجسيد المؤسّساتي لحكم الحرية والسيادة والقانون، هي أساس تنظيم الإرادة الشعبية على أسس قانونية وعقلانية سليمة. ولا يحصل التناقض بينهما إلّا عندما تخرج الدولة عن إرادة المجتمع أو تتجاوز المقاومة أهداف التحرير.

لكنّ نشوء «شبه الدولة» في بعض بلداننا تحت الوصاية الاستعمارية أو التبعية للخارج، دفعنا إلى الكفر بها كإطار شرعي وعقلاني لتنظيم الحياة الاجتماعية. كما أنّ تصدّي المقاومة للقوى الأجنبية يجب أن لا يمنعنا من تجنّب مخاطر الانقسامات العصبوية، المذهبية والطائفية، التي تهدّد وحدة المجتمع. المطلوب هو استعادة مشروع الدولة وانتزاعه من استراتيجيات السيطرة الدولية، وتحصين المقاومة الأهلية بتعميق الوحدة الوطنية والمجتمعية التي لا قيام لدولة ولا ضمان لحرية وسيادة من دونها. وهو ما يتطلّب العمل على إعادة الانسجام بين المقاومة والدولة، بوصفهما مبدأين ناظِمَين للحياة السياسية في عصرنا: مبدأ السيادة (للدولة) والحرية (للمجتمع). فبالحرية نضمن عدم استلاب الدولة للقوى الخارجة عنها، محلية أو أجنبية، وبالسيادة نقي المقاومة من التحوّل إلى تمرّد وخروج على القانون والشرعية. أي نؤكّد تحرير الدولة من ارتهانها لغير الإرادة الاجتماعية، وتحرير المجتمع من الارتهان لإرادة قوى معادية للدولة، ومانعة من إعادة بنائها كدولة لمواطنيها، بصرف النظر عن انتماءاتهم وأصولهم الإثنية والمذهبية والعقائدية.

### المواطنية قاعدة تلاقي الدولة والمقاومة

الانسجام بين المبدأين (السيادة والحرية)، يستدعي تصويب عمل الدولة والمقاومة على قاعدة بناء وعي لفكرة الوطنية الجامعة. لقد اقتصرت الوطنية، أحياناً، على مواجهة السيطرة الغربية وتأكيد الذات ضدّ الآخر، بينما في العمق هي مفهوم جامع للهوية الوطنية والانتماء إلى مجتمع موحّد، وهي بالتالي مقاومة وطنية ضدّ الاحتلال الخارجي، كما هي مقاومة اجتماعية ضدّ الاستبداد الداخلي المتمثّل بسلطات الفساد والاستغلال والتبعية. إنّ المواطنية هي شرط إعادة بناء الدولة المدنية الديموقراطية وشرط بعيد تحصين المقاومة وتوسيع نطاقها وفعاليّتها.

مع وعي المواطنية وتعميم ثقافتها والالتزام بمدرجاتها، تتطوّر حركة مقاومة وطنية تجمع بين مهام التصدّي للاستبداد الداخلي، وما يمثّله من اغتصاب الدولة ومصادرة السلطة والإرادة العامّة، وتغليب الولاءات الخاصة من جهة، ومهام التصدّي للاستعباد الخارجي وللهيمنة الأجنبية التي تمنع الدولة من الانصياع لإرادة مجتمعها ومواطنيها من جهة ثانية. في هذه الحالة، لن تكون المقاومة لا نقيضاً للدولة وسيطرة حكم القانون، ولا وسيلة للتغطية على الحرب الأهلية واغتصاب الإرادة العامة، ولكن عملية إعادة بناء أخلاقية وقانونية وسياسية للحقيقة الوطنية، على مستوى المجتمع المدني ومستوى الدولة معاً.

وفي هذه الحالة، سيحلّ محلّ التعارض المصطنع بين الدولة كرمز للسيادة، والمقاومة كرمز لتأكيد الهوية الاجتماعية والشعبية، وحدة عميقة بين الدولة كقاعدة للحياة القانونية والمؤسّسية التي تضمن حقوق الأفراد وحرياتهم، والمقاومة التي تشكّل روح الوطنية السارية في الدولة والجاهزة في كلّ مرة تتعرّض فيها للتهديد، من الداخل والخارج، للانطلاق لتثبيت مبادئ السيادة والاستقلال تجاه العدوان الخارجي الداهم، وتثبيت حقوق الأفراد وحرياتهم تجاه العدوان الداخلي الناجم عن جنوح بعض جماعاتها إلى مصادرتها لجعل الدولة آلة في خدمة مصالحهم الخاصة.

الجمع بين الدفاع عن الوطن ضد الضغوط الخارجية، والعمل على تحريره من شياطينه الاستبدادية والطائفية والمذهبية الداخلية، وتعميم رؤية وطنية على قاعدة مواطنية ديموقراطية تؤكّد على حقوق الأفراد وحرياتهم وعلى المساواة التامّة في ما بينهم: هذا ما ينبغي أن يكون جوهر برنامج المقاومة الموعودة والمقاومة المنشودة، وأساس بناء الوطنية على قاعدة المواطنة لتجاوز النزاعات والانقسامات الداخلية، فضلاً عن مواجهة الاحتلال والاستعباد الخارجي. المواطنة هي قاعدة حرية المواطن وتحرير الوطن، إنّها ملتقى الدولة والمقاومة من أجل تجسيد كامل أبعاد السيادة والحرية معاً.

* كاتب وناشر لبناني

عن «راديو ساتيليت»

المقاومة؟ وهل يمكن الفصل بين الدولة والمقاومة أصلاً؟ فالدولة الحديثة، والتي هي دولة المواطنين والتجسيد لإرادتهم، تفترض من داخلها مبدأ المقاومة، أي التصدّي لكلّ محاولات مصادرة هذه الإرادة من قبل قوّة داخلية أو خارجية، ولا تستقيم من دون ضمان حق المقاومة، بل الثورة، لتأكيد قيم الحرية والمواطنية والسيادة الشعبية ضدّ مغتصبيها. وبالمثل ليس لأيّ مقاومة قيمة

# العراق: ولادة «حشد العتبات» من رحم «الحشد الشـعبي» ودلالاتها

**علاء اللامي ***

يطرح انبثاق ما سُمّيَ بشكل رسمي «حشد العتبات»، والذي كان بشار إليه سابقاً بـ«محمد المرجعية»، وانعقاد أول مؤتمر تنظيمي وتنسيقي له، أسئلة كثيرة، لعلّ من أهمّها ما يتعلّق بما يُسمى «الحشد الولائي». والمقصود بهذا الأخير، هو ما تبقّى من «الحشد الشعبي» الذي أصبح مكوّناً في غالبيته من فصائل مسلّحة تأخذ بعقيدة ولاية الفقيه الحاكمة في إيران ومرشدها الديني السيد علي خامنئي. وقد اتخذت هذه الفصائل أرقام فرق عسكرية تراتبية بدلاً من مسمّياتها الميليشياوية السابقة على سبيل الاندماج في «الحشد الشعبي». غير أنّ السؤال الأهم سيكون الآتي: بين هذين المُسَمّيَين - الولائي والعتباتي - أين وكيف صار «الحشد الشعبي»؟ وما العلاقة بين تأسيس «حشد العتبات الدينية»، والعتبات ومشاريعها الاستثمارية الضخمة التي تعود عليها بمليارات الدنانير سنوياً، ولا تُدفع عنها أية ضرائب أو رسوم للدولة، ولا تشرف عليها أو تراقبها أجهزة الرقابة والسيطرة المالية الحكومية؟

بكلمات أخرى، هل جاء تشكيل «حشد العتبات» ليتولّى مهمّة الدفاع عن هذه الاستثمارات والمشاريع الغنية في أوضاع أمنية متوتّرة ومضطربة منذ سنوات عديدة، بعد انهيار تنظيم «داعش» وتلاشي وجوده تدريجياً؟ أم أنّ هناك أهدافاً أخرى وراء هذا التطوّر لها علاقة بسيطرة الفصائل المسلّحة الولائية على هيئة «الحشد الشعبي» وتنامي دورها السياسي واستعداداتها الراهنة لخوض غمار العمل السياسي والحزبي في الانتخابات المبكرة المقبلة؟ وهو ما وجّهت المرجعية الدينية أنصارها بعدم السماح به لقادة التشكيلات المسلّحة كافة كمرشحين، بل كناخبين فقط، في محاولة للتعويض عن فشل حكومة مصطفى الكاظمي ومجلس النواب في سنّ قانون انتخابي يمنع الفصائل المسلّحة أو الأحزاب السياسية ذات الأذرع المسلّحة من المشاركة فيها.

يضم «حشد العتبات الدينية» التشكيلات المسلّحة التالية: «فرقة العبّاس» التابعة للعتبة العباسية، و«لواء علي الأكبر» التابع للعتبة الحسينية، و«فرقة الإمام علي» التابعة للعتبة العلوية، و«لواء أنصار المرجعية». وقد عقدت قيادات هذه التشكيلات مؤتمراً بحضور رسمي وديني وأمني وغياب تام لممثلي هيئة «الحشد الشعبي» الرسمية على مدى ثلاثة أيام - من 1 إلى 3 من كانون الأول/ ديسمبر الحالي - تحت شعار «حشد العتبات: حاضنة الفتوى وبناة الدولة». وكانت هذه الفرق قد أعلنت عن فكّ ارتباطها العسكري والإداري بهيئة «الحشد الشعبي»، وعقد ارتباطها مباشرة برئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلّحة بتاريخ 23 نيسان/ أبريل الماضي.

لكي ناخذ فكرة موثّقة عن هذا الحدث، نُذكّر بمقدّماته التالية: تشكّل «الحشد الشعبي» في خضمّ المواجهة الدامية للاجتياح الذي قام به مسلّحو تنظيم «داعش» التكفيري لمدن شمالي العراق وغربه. فبعد سقوط الموصل ومناطق واسعة غيرها تحت سيطرة التنظيم، وتفكّك قوات الجيش والشرطة المحلية، انطلقت حالة دفاعية شعبية قاعدية واسعة النطاق للتصدّي لهذا الخطر الداهم والسقوط المريع للمؤسّسة العسكرية الحكومية التي بناها الاحتلال الأميركي. وقد سبق هذه الانطلاقة أو الهبّة الشعبية، بأيام عدّة، صدور «فتوى الدفاع الكفائي» - تسمّى أيضاً «فتوى الدفع الكفائي» - التي أطلقها المرجع السيّد علي السيستاني، ولكنّ صدور الفتوى ساهم بشكل فعّال في تصعيد وترصين حالة التصدّي والتحشيد الشعبي، إلّا أنّه لم يكن مُطلقها الأول.

لم تدعُ فتوى المرجع السيستاني إلى تشكيل جسم عسكري جديد، بل كانت تحضّ وتشجّع المواطنين على الالتحاق بالمؤسّسات الأمنية القائمة كمتطوّعين أفراد. غير أنّ الأمور سارت في اتجاه مختلف، والتحقت منظّمات وفصائل شيعية مسلحة، بعضها قديم وتأسس في ثمانينات القرن الماضي كـ«منظّمة بدر» بهدف الحركة الشعبية وسيطرت على مفاصلها وتيّاراتها وتوسّعت منها وعلى حسابها، حتى تشكّل لاحقاً منها ومن جمهور المتطوّعين ما سُمي بـ«الحشد الشعبي».

معلوم وموثّق أيضاً، أنّ المرجعية النجفية السيستانية نأت بنفسها عن هذا التطوّر اللاحق، فلم يَرِدْ ذكر اسم «الحشد الشعبي» في جميع خطب المرجع والمتوليّين الشرعيّين التابعين له، حتى في خطاب المرجعية للتهنئة بالانتصار، حيث وُجّهت التهنئة لجمهور المتطوّعين إلى جانب القوّات العسكرية الحكومية الأخرى. وحين حدث وشكر الشيخ عبد المهدي الكربلائي «الحشد الشعبي» باسم، في شهر آب/ أغسطس من العام الحالي، فقد عاد الشيخ وأصدر بياناً توضيحياً قال فيه إن «الحشد حشدان. الأول: ألوية العتبات المقدّسة وهذه هي التي تستحق الشكر والحماية والدعم. والثاني: الحشد الشعبي الذي يعرفه كلّ العراقيين، وهذا لا يشمله الشكر ولا يستحقّه، فإنّ من يظنّ أنّ شكرنا توجه إليه أيضاً، فعليه أن يعرف بأنّه خارجٌ عن هذه الكرامة». (اقتبسه الكاتب المتخصّص بشؤون المرجعية الدينية سليم الحسني في مقالة بتاريخ 2020/08/31).

لقد كان لهؤلاء المقاتلين المتطوّعين الشجعان، وغالبيتهم الساحقة من أبناء الكادحين والطبقات الفقيرة، في صفوف «الحشد الشعبي»، صولات وجولات بطولية حاسمة في جميع ميادين القتال ضدّ مسلّحي «داعش». وكان لهم دور كبير في حسم العراق الانتصار. بعد ذلك، تمركزت الأحزاب والفصائل الشيعية المُمثّلة في مجلس النواب، ونجحت في استصدار قانون دستوري يكرّس «الحشد الشعبي» كجزء من المؤسّسة العسكرية الأمنية العراقية الرسمية، بخضع لأوامر القائد العام للقوات المسلّحة رئيس الوزراء. وقبل عدّة أشهر، أقدمت قيادات التشكيلات المسلّحة الأربعة التابعة للمرجعية على اتخاذ قرار فكّ ارتباطها بهيئة «الحشد الشعبي» الدستورية، وها هي اليوم ترسّخ كيانيّتها وصفتها كحشد عتباتي، في مواجهة أو إلى جانب «الحشد الشعبي» الذي أصبح تحت هيمنة وقيادة الولائيين المباشرة، وتحت قيادة القائد العام إسمياً. ما حدث، أخيراً، قد يشكّل حلّاً ملتبساً لأزمة «الحشد الشعبي» ككل منذ قيامه، وقد زاد هذا التطوّر - الانفكاك والمؤتمر التنسيقي - الأمور تعقيداً. كيف ذلك؟

لقد تحوّل «الحشد الشعبي» عملياً إلى حشدين: حشد ولائي مكوّن من الفصائل والميليشيات المسلّحة قديمها وجديدها، وحشد عتباتي مستقلّ تنظيمياً وإدارياً وينتظر صدور أوامر القائد العام لربطه إدارياً وتمويلاً به. وبهذا يكون الحشد كمؤسّسة دستورية، قد عاد إلى مكوّناته الأصلية، ولم يعد له وجود موحّد: فالمتطوّعون المستقلّون أو غالبيتهم الساحقة، ذهبوا في التشكيلات الأربعة التابعة للعتبات، ومن تبقّى في تشكيلات هيئة «الحشد الشعبي» هم من عناصر الفصائل الولائية. أما الذين لم يذهبوا من الذاهبين إلى «حشد العتبات» أو الذين لا علاقة لهم بالفصائل الولائية فهم قلّة نادرون إلى جانب مقاتلي «الحشد العشائري» وكتائب «بابليون»، فهل نحن باتجاه دشترة «حشد العتبات» إلى جانب «الحشد الولائي»؟ وكيف يجب أن يكون الموقف من الآن فصاعداً من «الحشد الشعبي» كاسم ومسمى وإنجازات، ومن الحشدَين الموجودَين واقعاً؟

أكد ممثل «حشد العتبات»، اللواء علي الحمداني، عدم حضور ممثلين عن هيئة «الحشد الشعبي» في مؤتمرهم الأخير، فيما أصرّ شريكه في الحوار التلفزيوني الإعلامي المدافع عن «الحشد الولائي» عبّاس العرداوي على حضورهم، معلّلاً ذلك بأنّ التشكيلات التابعة للعتبات هي جزء من «الحشد الشعبي» وهيئته، وهي تابعة لهذه الهيئة قانوناً حتى الآن. وهذا يعني أمرين: الأول، هو أنّ القطعية التنظيمية والاستراتيجية والمرجعية بين الطرفين تامّة وكاملة من جهة «حشد العتبات»، ولكنّ «الحشد الولائي» يحاول التخفيف من وطأتها وتفادي الأضرار الناجمة عن سحب البساط المرجعي السيستاني عنه، ما يجعله أكثر انكشافاً كامتداد عسكري ميليشياوي متّصل بإيران. ورداً على سؤال يقول: هل ما زال «حشد العتبات» فاتحاً الباب أمام انضمام تشكيلات وفصائل أخرى، كما ورد في بيانه لفكّ الارتباط؟ يجيب اللواء الحمداني: «لا يوجد أيّ باب نفتحه للتشكيلات الأخرى، بل ننتظر صدور القرارات الحكومية لاستكمال بنية حشدنا». ونجد هنا تأكيداً للقطيعة واستكمالاً لاستقلالية «حشد العتبات» عن الفصائل الأخرى.

في اليوم الأول لمؤتمر «حشد العتبات»، ألقى السيد صدر علي بحر العلوم كلمة ورد فيها الآتي: «إنّ ملايين فتوى الدفاع الكفائي تقدّموا إلى ساحات الوغى، ليس طمعاً في مال ولا منافسة في سلطان، فلم يمزجوا عنوان جهادهم بعناوين أخرى تنافس على حطام الدنيا». إلّا أنّ هذا الزهد في الدنيا وحطامها، لا نجد تعبيراً فعلياً عنه في التوصيات التي صدرت عن المؤتمر في بيانه الختامي، بل ورد العديد من المطالب ذات مضمون مطلبي لا علاقة له بالزهد بالماديات وحطام الدنيا، بل بالتوظيف والرواتب والامتيازات، ومن ذلك:

- «استعجال الحكومة لانتهاء من الارتباط بالحشد الشعبي ليتمكّن من القيام بالمشاريع الإنسانية»، التي كُلّف بها «حشد العتبات» والتي قد لا تكون بعيدة عن مشاريع العتبات نفسها.

- «الاهتمام بموضوع الإستقرار الإداري لأبناء الحشد الذين لم تُسَكّن درجاتهم الوظيفية لحدّ الآن، وكذلك إعادة المفسوخة عقودهم ومساواتهم مع أقرانهم في القوّات الأمنيّة الأخر من الحقوق والامتيازات». ويبقى عدد المفسوخة عقودهم في «الحشد الشعبي» عموماً، وفق بعض التقارير، بثلاثين ألف مقاتل كما ورد في رسالة وجّهها رئيس هيئة «الحشد الشعبي» فالح الفياض السيادة (للدولة) والحرية (للمجتمع). إلى وزراء مصطفى الكاظمي، بتاريخ 26 من تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي. ولكن من غير الواضح كيف يمكن أن يوجد عقد بين متطوّع للقتال وجهة عسكرية رسمية، ولماذا فسخت عقود هؤلاء المقاتلين أصلاً، وكم مقاتلاً منهم التحق بـ«حشد العتبات»؟

- «إنّ عوائل الشهداء وأبطالنا الجرحى بل المقاتلين، لهم الحقّ في أن يسكنوا في بيوتٍ لائقة توفّرها لهم الدولة». إنّ تكريم ورعاية عوائل الشهداء هو مهمّة الدولة حصراً، وينبغي ألّا تكون مطلباً لهذه الجهة أو تلك، وهي بين عائلة الشهيد والدولة، فإذا تخلّفت الدولة عن القيام بواجبها، وهذا وارد، فإنّ من حقّ العائلة أن تطالب بحقوقها.

خلاصة استنتاجية: اعتقد بأنّ «الحشد الشعبي» المؤلّف من متطوّعين، والذي عرفناه في بداية حملة التصدّي لاجتياح مسلّحي «داعش» التكفيريين، قد دخل التاريخ والذاكرة الجمعية للعراقيين كمأثرة لأناس بسطاء قاتلوا دفاعاً عن شعبهم وبلادهم. وقد تحوّل هذا الحشد، الآن، إلى هياكل تنظيمية مسلّحة ذات قيادات فاسدة ومتنافسة ومتعادية، والمرحلة المقبلة ستكون صعبة جداً. ورغم صعوبتها، لكنني أستبعد أن تحدث مواجهة حادّة بين «العتباتيين» و«الولائيين»، أكثر من أن المسموح به من الأعلى خصوصاً، لا سيما أنّ هناك من يتحدّث عن صمت المرجع السيستاني شخصياً عن هذه التطوّرات، أو حتى عن عدم موافقته الصريحة على تشكيل «حشد العتبات»، ومن يقودون هذا التحرّك هم من حاشية مكتبه الشخصي ومكاتب وكلائه الشرعيين وإدارات العتبات.

لقد أنجز شوط طويل من هذا الحدث التنظيمي والسياسي جوهراً، وهو سحب البساط الشرعي وعناصر الوجود المادي والمقاتل والممثّل بالمستقلّين وأنصار المرجعية النجفية من «الحشد الشعبي» الأصلي، وتحوّل هذا الأخير عملياً إلى حشد للولائيين يسيطرون على قياداته ومقدّراته، ولم تعد لهم من علاقة إلّا اسمية وتمويلية بالحكومة والقائد العام. غير أنّ هذه المرحلة ذات طابع انتقالي ولا يمكن أن تدوم طويلاً، فلا واشنطن التي دعم حكومة الكاظمي وحلفاءه في كتل وتحالفات «سائرون» و«التحالف الكردستاني» والنصر والحكمة وغالبية الساسة العرب السُنّة سترضى به أو توافق عليه، ولا طهران ستوافق على سحب البساط من تحت أنصارها الولائيين وحشدهم. ويبقى من المحتمل أن يتمّ التوصل إلى صفقات لدوام واقع الحال لأطول فترة ممكنة، حتى يحدث تغيير مهم في موازين القوى بين الطرفين الخارجيين.

أما الحل الحقيقي لهذا الإشكال وغيره من مصائب وتعقيدات أوجدها النظام الرجعي التابع للدولتين -أميركا وإيران - فلا يمكن أن يأتي من داخل النظام القائم ومؤسّساته، بل عبر تغيير النظام جذرياً وإنهاء حكم المحاصصة الطائفية والعرقية، وبعد القطع مع المنظومة الحاكمة وحلفائها وحماتها الدوليين والمحليين والبدء ببناء الدولة المستقلّة الحديثة، لها جيش وطني وشعبي واحد يتكفّل بمهمّة الدفاع عن البلاد والشعب ضمن مهمّات أخرى لوقف عملية التدمير الشامل التي يتعرّض لها العراق وشعبه. ولا طريق ممكناً نحو هذا التغيير الجذري المنشود، غير الانتفاضة والكفاح السلمي واسع النطاق والاستعداد لمواجهة أيّ تدخّل أجنبي بالسلاح وتجديد بطولات «الحشد الشعبي»، والذي سيعني عندها الشعب العراقي المسلّح في ميادين الكفاح الاستقلالي والطبقي. والحقيقة، فإنّ الأطراف التي تعادي «الحشد الشعبي» الأصلي، أي قوّة المتطوّعين العراقيين الذين هزموا «داعش»، هي واشنطن وحليفتها تل أبيب وعملاؤهما. ولهذا، فإنّ موقف واشنطن وعملائها في الوقت الحاضر متخبّط وعشوائي، وهم لا يعرفون مع مَن يقفون وضدّ مَن، مع «حشد العتبات» أم مع «الحشد الولائي»؟ ولكن هدفهم واضح، وهو استمرار تدمير العراق وبقائه ضعيفاً مشلولاً وعلى حافة التقسيم، فالزوال. ولن يفلحوا في ذلك مهما فعلوا، لأنّ الشعب الذي أنجب «الحشد الشعبي» المنتصر لا يزال حاضراً ومستعدّاً لإنجابه من جديد، لأنّه حالة شعبية ثورية وليس كياناً يُؤسَّس ويُلغى بجرّة قلم من طرف إرادة بيروقراطية أجنبية أو محلية.

* كاتب عراقي

**دخل «الحشد الشعبي»، المؤلّف من متطوّعين، التاريخ والذاكرة الجمعية للعراقيين كمأثرة لناس بسطاء قاتلوا دفاعاً عن شعبهم وبلادهم**

# الكيان المُفخّخ

**ربيع الدبس ***

تتندّر خُبَث لبنانية بالحماس الذي أبداه مسؤولون زمنيون وروحيون منذ بداية هذا العام للاحتفال بالمئوية الأولى لولادة «دولة لبنان الكبير»، عام 1920، على يد المستعمِر الفرنسي الذي أعلن نفسه، بالأمر الواقع، منتدباً. صحيحٌ أنّ الجائحة الوبائية التي عصفتْ بلبنان والعالَم لم تُيسِّر القيام بتلك «الاحتفالات»، إضافة إلى الأزمات البنْيَوية التي تهدّد وجود هذا الكيان، البائس حاضرُه سياسياً واقتصادياً ومالياً وأمنياً وتعليمياً وأخلاقياً، إلّا أنّ الأسئلة التي لا بُدّ من طرحها، هي: هل لبنان فعلاً دولة، بالمعنى المؤسّساتي التكاملي العميق للدولة الحديثة؟ هل هو نموذج يُحتذى كما روّجَتْ الزجليات اللبنانية الوهمية؟ وإلامَ سيستمرّ التعامل مع الفشل اللبناني تعاملاً فولكلورياً بلغَ حدّ المأساة؟ متى سيحدّد لبنان تاريخَه ودوره وانتماءه؟ متى سيعلن هو، من موقعه القومي والإقليمي، خيارَاته الاستراتيجية؟ وهل سيبقى منتشياً بشعار «لبنان - الرسالة»، أو بميثاق 1943 وتعديلاته القيصرية في «الطائف»؟ هل ارتضى أن يبقى منتظِراً أذونات ما اصطُلِح على تسميته بـ«المجتمع الدولي»، متسوّلاً المساعدات الخارجية الضحلة بعد التسليم بشروطها السياسية وإحراجاتها المعنوية المُهينة؟

لا شك في أنّ في لبنان منظومة فساد أخطبوطية مرعبة، وهذا النظام المزعوم ميثاقياً هو المسؤول الأول عن تمادي تلك المنظومة وعن تكريسها بالتغاضي القاتل، بل بالشراكة المجرمة بحق الشعب والدولة، أولاً لأنّ هذا النظام قام بإحلال أعراف طائفية - مذهبية - قَبَلية محلّ القوانين المرعية الإجراء في الدول الحديثة، وثانياً لأنّه استباح المصلحة الوطنية العليا والمال العام وحقوق الناس في الحياة الحرّة الكريمة، وبذّر الفساد على مساحة الكيان الذي زعموه كبيراً، بعدما قزّموه إلى درجة التلاشي. وإذا كان الخارج الخبيث، في الأصل، قد فخّخ تركيبتنا بصواعق مصالحه وبقايا جاهلياتنا، فلماذا لم نَبْنِ نحن الدولة المدنية على صخر المواطَنة؟ ولماذا سمحنا لكلّ تلك السلبيات، منذ قرن كامل، بأن تستبدّ بأخلاقياتنا الوطنية وتَعبث بالأقدار؟

مسكينٌ بعضُ الشعب الذي لم يع بعد مصالحه الجماعية. مسكينٌ لأنّ فيه من لم يستوعب بعد أهمية المعادلة الردعية المثلّثة الأضلاع التي أرستْها مقاومةُ الأبطال، الشهداء منهم والأحياء، للاحتلال والإرهاب والوضاعة والذلّة... وقد استدعى ذلك القصورُ الإدراكي إيغالَ الخارج في شنّ حربٍ اقتصادية ونفسية غير مسبوقة، وفي بلبلة مفاهيم الداخل، لتأليب الناس بمن فيها البيئة الحاضنة، على الظاهرة النبيلة التي حمت الشعب وصانت الأرض ورفعت راية الكرامة والرفعة والانتصار، ولولاها لكان لبنان كلّه في مدار الاستتباع الحتمي والإملاءات.

وإذا كان للبنان أن ينهض من الهوّة السحيقة التي يكاد يسقط فيها، فلن يكون ذلك النهوض بالخضوع والخنوع والركوع، بل بالتماسك الداخلي المتين على عِدّة أُسس، أهمّها انخراط الجميع في عملية استئصال الفساد من جذوره لا من فروعه فقط، وأن يصبح ذلك الاستئصال ثقافة عامّة وخاصّة، وممارسةً مقنّنة بالنص القانوني والوجدان الجمعي. على أن يكون ذلك النهوض مشدوداً إلى غدٍ مدروس، لا إلى إغاثة مشروطة ومؤتمرات موعودة، بل إلى رؤية سديدة وحوكمة رشيدة، في صلبهما الاستعادةُ الحُكمية للمال العام المُختَلَس، والضرب بيدٍ من حديد على كل من تُسوِّل له نفسه المساس بحقوق الناس وإيداعاتهم وأتعابهم وعرق جباههم. يستلزم ذلك بالطبع التزام الأنظمة المرعية الإجراء وتقيُّد الجميع بها، مسؤولون ومواطنون، في إشارة فعلية لا شكلية إلى كوننا طلّاب عدالة، وإلى أنّنا شعب يستحقّ الحياة ويعنيه التمدّن والتقدّم. قال الفيلسوف القِدّيس أوغسطين: «بلا عدالة، ليست الأمم سوى زمرة من اللصوص».

* أستاذ الفلسفة السياسية والإجتماعية في الجامعة اللبنانية

**سوريا** شنّت تركيا والفصائل المسلّحة الموالية لها هجوماً عنيفاً على مواقع «قسد» في ناحية عين عيسى وأريافها في ريف الرقة الشمالي. يأتي ذلك بعد مارفضت «قسد» تسليم السلطات العسكرية الإدارة الأمنية في المدينة للجيش السوري. وفق ما اقترحته عليها روسيا، وهو ما يجعل احتمال تكرار سيناريو عفرين وتل أبيض وراس العين واردا وخصوصاً في ظلّ الإصرار التركي على إسقاط العاصمة الإدارية لـ«الإدارة الذاتية»

## «قسد» تتعنّت وتهاجم موسكو
# عين عيسى تحت النار التركية

توقف تركيا غطاء مدفعيا ونارياً لهجوم الفصائل الموالية لها على عين عيسى (أ ف ب)

**أيهم مرعي**

بعد أكثر من ثلاثة أشهر من عمليات التحشيد العسكرية، نفّذت تركيا والمجموعات التابعة لها وعودهما، بشنّهما هجوماً واسعاً على ناحية عين عيسى وريفها، حيث تمكّنتا من إحراز تقدّم ميداني في الريف الشرقي للناحية. وأعلن فصيل «أحرار الشرقية»، المدعوم تركياً، في بيان مصوّر، «سيطرة فصائل الجيش الوطني على قريتَي الجهبل ومشيرفة، والوصول إلى الطريق الدولي M4، من الجهة الشرقية لعين عيسى». وتزامن ذلك مع تكثيف الفصائل المسلّحة هجماتها على الريفين الشمالي والغربي لعين عيسى، عبر شنّ هجمات على قرى صيدا، معلك، هوشان، والخالدية، انطلاقاً من قرى أبو خرزة ورمانة وسلوم، وبغطاء مكثّف من المدفعية التركية. في المقابل، أعلنت «قسد»، عبر وسائل إعلام كردية، تمكّنها من «صدّ كل الهجمات على ناحية عين عيسى وأريافها، ومنع الفصائل من تحقيق أيّ تقدّم جديد في المنطقة». تريد أنقرة، على ما يبدو، تأكيد نيّاتها في السيطرة على العاصمة الإدارية لـ«الإدارة الذاتية»، وقطع الطريق الحيوي الذي يربط مناطق «الذاتية» في منبج وعين العرب وصرّين بمناطق سيطرتها في الحسكة والرقة ودير الزور. كما تريد تركيا الاستفادة من الموقع الاستراتيجي لعين عيسى لتوسيع خياراتها اللاحقة، وتحويل المدينة إلى قاعدة تهدّد وجود «قسد» في كلّ من الرقة جنوباً، وعين العرب ومنبج غرباً. وتوحي خريطة الهجوم الحالي بمساع لدى الفصائل لتطويق ناحية عين عيسى من ثلاث جهات، بهدف رسم طوق ناري بعمق 2 كلم تقريباً في محيط المدينة، لإسقاطها نارياً، وشلّ حركة «قسد» داخلها. لكن اللافت أن أنقرة لم تعلن رسمياً إطلاق أيّ معركة جديدة باتجاه مناطق «قسد» شرقي الفرات، كما لم تستخدم الطائرات الحربية، واكتفت بتوفير الغطاء المدفعي وعبر الطائرات المسيّرة للفصائل التابعة لها. وربّما عمدت تركيا إلى ذلك لتوجيه رسائل إلى موسكو وواشنطن بجدّيتها في استكمال ملاحقة «قسد»، مع السعي في الوقت نفسه إلى التخفيف من وطأة الهجوم إعلامياً لمنع إثارة الرأي العام العالمي ضدّها، وخصوصاً في ظلّ تصاعد العقوبات الأميركية عليها. وممّا يؤشّر إلى تلك الجدّية، أيضاً، تأكيد الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، في تصريحات أخيرة، أن «تركيا ستمنع القوى الكردية من إنشاء كيانات انفصالية في تركيا وسوريا والعراق».

وعلى رغم إعلان «قسد»، منذ عدّة أيام، تشكيل غرفة عمليات مشتركة بينها وبين الجيش السوري وروسيا، بهدف تنسيق الجهود لردع أيّ عدوان تركي جديد على المنطقة، إلا أن ذلك لم يمنع أنقرة من التحرّك. وفي هذا السياق، تؤكّد مصادر ميدانية متابعة، لـ«الأخبار»، أن «قسد رفضت طلباً روسياً بتسليم كامل المدينة إلى الحكومة السورية وإعادة كل المؤسسات الإدارية الحكومية إليها، بعد خروج قسد والإدارة الذاتية منها». وتضيف المصادر إن «قسد وافقت على توسيع انتشار الجيش السوري ونشر نقاط أمامية على خطوط التماس مع الفصائل فقط، مع رفض أيّ وجود إداري حكومي في المنطقة»، مستدركة بأن «استمرار الوجود العسكري لقسد ومؤسّسات الإدارة الذاتية التي تصنّفها تركيا إرهاباً سيعطي الأخيرة ذريعة لاستمرار شنّ الهجمات وتوسيعها في المنطقة».

في المقابل، اتّهم «مجلس سوريا الديموقراطية»، على لسان رئيسته أمينة عمر، في تصريحات إلى وسائل إعلام كردية، «موسكو، بالتقاعس في حماية مدينة عين عيسى من الهجمات التركية». ورأت عمر أن «روسيا مسؤولة عمّا يجري في عين عيسى؛ لكونها مسؤولة عن حماية المنطقة»، معتبرة أن «موسكو لا تقوم بواجبها لوقف تلك الهجمات»، مضيفة إن «موسكو تضغط على قسد لتسليم ناحية عين عيسى للنظام السوري». وحاولت «قسد» الضغط على روسيا، من خلال الدفع بعدد من أنصارها للتظاهر أمام القاعدة الروسية في بلدة تل السمن في الريف الجنوبي لمدينة عين عيسى، لمطالبتها باتّخاذ إجراءات توقف الهجمات التركية على المنطقة. وفي ظلّ استمرار رفض «قسد» تسليم المدينة للجيش السوري، والاكتفاء بوجود رمزي لحرس الحدود لا يُمكّنه ميدانياً من صدّ الهجمات، يبدو وارداً تكرار سيناريو عفرين وتل أبيض وراس العين في عين عيسى، فيما تعمل موسكو على تجنيب المدينة هذا السيناريو، من خلال التنسيق لتسليمها سريعاً إلى الجيش السوري، والعمل على إدخال المؤسّسات الحكومية كافة إليها، لنزع ذرائع أنقرة في استمرار الهجمات عليها.

> **تستمرّ «قسد» في رفض تسليم المدينة للجيش السوري**



**العراق**

# الحكومة تتلاعب بسعر العملة: الحلّ الأسهل لتجنّب الانهيار

أظهرت مسوّدة الموازنة الاتحادية للسنة المالية 2021، والتي تسرّبت قبل أن يناقشها أعضاء البرلمان، توجّهاً إلى رفع سعر صرف الدولار الواحد إلى 1450 ديناراً. توجّه ترى فيه الحكومة الحلّ الأسهل لمواجهة تداعيات الأزمة الناجمة عن تدهور أسعار النفط، والتي تهدّد بالعجز عن صرف رواتب الموظفين. إلا أن هذا الخيار ستكون له، في حال اعتماده، تداعيات كارثية على السوق، حيث سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار إلى الضعف تقريباً

بغداد ـ **مرتضى ستار، وائل الركابي**

تستعجل الحكومة العراقية إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية المتفاقمة جرّاء تدهور أسعار النفط عالمياً بفعل الإغلاق الذي فرضه وباء «كورونا»، علماً بأن بغداد تعتمد بشكل مفرط على إيرادات هذه السلعة بنسبة تتجاوز الـ 90%. من أجل ذلك، يبدو أن ثمّة توجّهاً للتلاعب بسعر الدينار العراقي أمام الدولار، وهو ما بدأ تطبيقه، فعلياً، منذ أيام، حينما شهدت أسعار العملة الوطنية انخفاضاً ملحوظاً، تسبّب بموجة سخط شديدة، وخصوصاً أنه يأتي في ظلّ التصريحات الحكومية عن احتمال عدم التمكّن من تأمين رواتب الموظفين اعتباراً من العام المقبل، في حال لم يمرّر البرلمان الموازنة العامة لعام 2021.

ويتمحور هذا الطرح حول خفض سعر العملة العراقية لتصل إلى عتبة الـ 1600 دينار للدولار الواحد، الأمر الذي يوفّر للحكومة مبالغ طائلة تمكّنها من تغطية مدفوعاتها. وتفيد مصادر مطلعة بأن وزير المالية، علي علاوي، «يريد رفع قيمة الدولار في السوق العراقية إلى 1450 أو 1600 دينار، وهو مصرّ على هذا الأمر». وتقول المصادر، في حديثها إلى «الأخبار»، إنه «إذا تمكّنت الحكومة من بيع الدولار الواحد بـ 1450 ديناراً، فسترفع إيراداتها إلى 268 ديناراً لكل دولار (وذلك بعدما كانت تبيع الدولار الواحد للمصرف المركزي بسعر 1182 ديناراً)، ما يعني أنها ستجني 286 مليار دينار لقاء كلّ مليار دولار (أي ما يعادل 184,8 مليون دولار كأرباح نتيجة خفض قيمة الدينار العراقي)». لكن المشكلة لا تكمن هنا بل في مكان آخر؛ إذ إن المصرف المركزي لا يزال يبيع الدولار في نافذة البيع (مزاد العملة) بسعر 1190 ديناراً مقابل الدولار الواحد، وعليه فإن الأرباح الناتجة من رفع قيمة الدولار لن تذهب إلى خزينة الدولة، بل ـ في الوقت الحاضر على الأقلّ ـ ستذهب إلى مصارف أهلية، وهو ما أكّدته المصادر، التي شرحت آلية تصريف العملة الصعبة في السوق المحلية كما يأتي:

1- العراق بلد يعتمد في إيراداته بشكل كلّي تقريباً على تصدير النفط، إذ يبيعه في السوق العالمية بالدولار الأميركي، الذي يدخل في خزينة الدولة لدى وزارة المالية.

2- تقوم وزارة المالية ببيع الدولار إلى المصرف المركزي بسعر 1182 ديناراً لكلّ دولار، حتى تتمكّن من دفع رواتب الموظفين بالدينار.

3- يقوم «المركزي» ببيع الدولار إلى المصارف عبر ما يُسمّى «مزاد العملة» بسعر 1119 ديناراً لكلّ دولار.

4- تقوم المصارف المستفيدة ببيع المواطنين الدولار بسعر 1200 دينار لكلّ دولار.

وتوضح المصادر ذاتها أن «المصارف العراقية باتت تبيع المواطنين الدولار بأسعار أعلى مما هو محدّد رسمياً، وهذا ما يسمّى اقتصادياً بانهيار قيمة العملة المحلية، أي زعزعة ثقة المواطن بالدينار». من جهته، يقول عضو اللجنة المالية في البرلمان العراقي، ناجي السعيدي، إن «سبب ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي يعود إلى سياسات حكومة مصطفى الكاظمي، فهي لم تضع أيّ حلول لمواجهة هذا الارتفاع»، مضيفاً إن «المعلومات والمعطيات تشير إلى أن رفع قيمة الدولار يمثّل إحدى الخطط الحكومية لمواجهة الأزمة المالية»، وهذا ما أكّدته المصادر نفسها، التي رجّحت أن يكون خيار خفض قيمة الدينار هو الأقرب في موازنة 2021، بعدما أبدى «صندوق النقد الدولي» موافقته بشكل رسمي، وكذلك اللجنة المالية في البرلمان العراقي. وعليه، ربّما يكون رفع قيمة الدولار حلّاً ناجعاً بالنسبة إلى الحكومة، إلّا أن نتائجه ستكون كارثية على السوق المحلية؛ إذ إنه سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع إلى الضعف تقريباً، كون العراق لا يُعدّ بلداً منتجاً.

في المقابل، تبرز تجارة لاقت رواجاً في السنوات الأخيرة، وتتمثّل في تأسيس المصارف والشركات المالية ومكاتب الصيرفة والتوسّط في بيع وشراء العملات. وتُفضّل المصادر أعداد المصارف والشركات المالية ومكاتب الصيرفة كما يأتي:

- 24 مصرفاً تجارياً أهلياً و10 مصارف إسلامية
- 18 شركة تحويل مالي، تحوّلت إلى مصارف إسلامية لاحقاً
- 19 مصرفاً تجارياً أجنبياً، ومصرفان إسلاميان أجنبيان
- 13 شركة لخدمات الدفع الإلكتروني
- 5 مؤسسات مالية
- 15 شركة تحويل مالي
- 7 شركات استثمار مالي
- 58 شركة صيرفة مندمجة تحت الفئة A، و 29 شركة تحت الفئة B
- 1697 شركة صيرفة وتوسّط بيع وشراء العملات
- 7 مصارف حكومية

وقد تكاثرت تلك المؤسّسات في ظلّ فشل السياسة المالية العراقية، وتخلّف القطاع المصرفي، وإرث الاحتلال الذي منع تصدير أيّ منتجات عراقية غير النفط، وفتح الحدود للاستيراد وعدم فرض التعرفة الجمركية والضرائب على ما يُستورد من بضائع. وعلى رغم كثرة المصارف، إلا أن نشاطات القطاع ظلّت بسيطة وغير مؤثرة في حركة الاقتصاد العراقي، الذي شُلّ بالكامل بعد اعتماد ما يُعرف بمزاد العملة اليومي، والذي تحوّل إلى منبع للأرباح المالية الكبيرة للمصارف والشركات المالية الأهلية. إذ تتحدث التقديرات عن أكثر من 500 مليار دولار باعها «المركزي» منذ عام 2003، بفارق سعر يتراوح بين 4 إلى 6 دولارات في سعر الورقة من فئة 100 دولار. وفي هذا السياق، يقول نائب رئيس «لجنة النزاهة البرلمانية»، خالد الجشعمي، إن خسارة العراق من مزاد العملة (يوم الاثنين الماضي فقط) بلغت أكثر من 27 مليار دينار، أما عضو «اللجنة المالية» النيابية، محمد صاحب الدراجي، فيقول إن مبيعات المصرف المركزي (ليوم الاثنين الماضي أيضاً) بلغت 230 مليون دولار، وإن فرق سعر البيع بين المصرف والسوق هو 110 دنانير لكل دولار.

وسبق للمفوضية الأوروبية أن أدرجت العراق، إلى جانب دول أخرى، ضمن قائمة الدول التي تشكّل مخاطر مالية على الاتحاد الأوروبي، بسبب القصور في مكافحة غسل الأموال، وتفشّي الفساد المالي، وعدم وجود آلية مراقبة على التعاملات المالية وخصوصاً على مزاد العملة اليومي الذي يمثّل المنفذ الوحيد لإخراج العملة الصعبة من البلاد. وبحسب ورقة أصدرها «المركزي» عام 2019، فإن من غير الممكن إلغاء المزاد تماماً، لأن هذا سيتسبّب بتضخّم كبير في السوق المحلية. وعليه، وحتى إيجاد الحلول المناسبة لتقييد مزاد العملة، ستبقى موارد البلاد نهباً متاحاً للمصارف والتجار.

> **إذا تمكّنت الحكومة من بيع الدولار الواحد بـ 1450 ديناراً، فسترفع إيراداتها إلى 268 ديناراً لكل دولار**

تأثير الحكومة إلى احتمالية عدم تمكنها من تأمين رواتب الموظفين اعتباراً من العام المقبل (أ ف ب)

**مصر**

# مسلسل التسلّط على القضاء
## قانون جديد لسرّية المحاكمات

مستوى جديد من التعامل تنتقل إليه الحكومة المصرية في إدارة المحاكمات الجنائية. يضاف إلى توسّعها في التدخل في القضاء وأحكامه والتأثير فيه مع تزايد الانتهاكات خلال المحاكمات. هذه المرّة، يرغب النظام في إطار قانوني يضمن سرّية المحاكمات عبر مشروع قانون سيحال على مجلس النواب الجديد مع انعقاده الشهر المقبل

القاهرة ـ **الأخبار**

في آخر «إبداعاتها» في المجال القضائي، أقرّت الحكومة المصرية مشروع قانون يهدف إلى منع تغطية المحاكمات الجنائية من دون موافقة أطراف هذه الأخيرة، على أن تكون عقوبة مخالفة ذلك السجن لما لا يقلّ عن عام وغرامة لا تقلّ عن مئة ألف جنيه (ستة آلاف دولار أميركي تقريباً) ولا تتجاوز مئتي ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين. ويرتبط الفصل الجديد من الرقابة على المحاكمات الجنائية، وعلى رأسها المحاكمات الخاصة بالجرائم الإرهابية واتهامات الانضمام إلى جماعات إرهابية حيث يحاكم الأشخاص باتهامات فضفاضة وأدلّة قائمة على تحرّيات جهاز «الأمن الوطني»، بصورة رئيسة، بمواقع التواصل الاجتماعي لا الصحف والمواقع والقنوات التي باتت تخضع للدولة مباشرة، أو على الأقلّ لا ترغب في إثارة غضب النظام ضدّها وتتجاهل هذه النوعية من القضايا، ولا سيما بعدما صارت تحت الرقابة على مدار الساعة.

مشروع القانون الذي أُقرّ أول من أمس لا يكتفي بعقوبة السجن أو الغرامة فقط، بل يمتدّ ليشمل مصادرة الأجهزة أو أيّ وسيلة تصوير أو تسجيل مستخدمة، إذ يتيح لوزارة الداخلية الموكلة بالتنفيذ مصادرة الجهاز واستخدام الطريقة التي تراها مناسبة في التعامل معه سواء بمحو التسجيل أو تدمير الجهاز أو مصادرته. ويبدو أن المستهدف الأول من القانون الجديد حسابات مواقع التواصل، العائدة إلى الحقوقيين أو المحامين الذين ينشرون تفاصيل التحقيقات على رغم السرية التي تعمل بها الدولة في إنهاء بعض القضايا، لكنّ المحامين في غالبية الأحيان يشرحون تفاصيل ما حدث من انتهاكات عبر حساباتهم، وهو ما أخفق النظام في إيقافه حتى مع حبس بعض المتهمين وضمّهم إلى قضايا كان يفترض أنهم موكلون فيها للدفاع عن المتهمين.

لا يقوّض المشروع الجديد حصراً حرية الإعلام التي قيّدت بالفعل، بل نشر أيّ معلومات عن القضايا، خاصة أن هناك العديد من المستشارين الذين يرفضون السماح للإعلام بحضور الجلسات ويكتفون بالمحامين، أو حتى يشترطون تقديم أوراق اعتماد للمماطلة وتقييد الحضور في المحاكمات التي يستغلّها بعض المتهمين للحديث عن الانتهاكات بحقهم داخل السجون، من دون أن تستجيب لهم المحكمة، وهو ما تكرّر أكثر من مرة مع متهمين في قضايا مختلفة، خاصة المحسوبين على جماعة «الإخوان المسلمين» المحظورة. والأصل في الدستور والقانون علنية المحاكمات، لكن القانون الجديد، على رغم مخالفته الصريحة للدستور، لن يمكن الطعن عليه أمام «المحكمة الدستورية» والفصل في الطعن قبل ثلاث سنوات على الأقلّ، فيما يُتوقّع أن يُمرّره البرلمان المقبل من دون اعتراض أو حتى ملاحظات، ولا سيّما بعد تخلّص النظام من جميع المعارضين الحقيقيين تحت قبّة المجلس بتزوير الانتخابات ضدّهم.

المفارقة أن الحكومة تحاول تمرير مشروع القانون بما يحمل صبغة ديمقراطية، بادّعائها حماية المتهمين وأسرهم من الأضرار التي تلحق بهم نتيجة نشر تفاصيل المحاكمات، علماً أن الإعلام بات لا ينشر تفاصيل التحقيقات مع المتّهمين حتى في القضايا العادية والجرائم بناءً على توجيهات مباشرة من النظام بضرورة التخفيف من نشر هذه الموضوعات. وستكون الحماية القانونية التي يحاول النظام ادّعاءها بحظر النشر في المحاكمات والجرائم الجنائية، بديلة من القرارات التي يصدرها النائب العام بحظر النشر في القضايا، أي أن الاستثناء الذي توسّع النظام في استغلاله سيصير قانوناً، مع الانتباه إلى أن الحظر سيشمل أيضاً تناول القضايا من جميع الجوانب وليس مسار التحقيقات فحسب، بما يُهدّد منظومة العدالة التي تعاني من تدخلات واسعة منذ وصول عبد الفتاح السيسي إلى الحكم، خاصة أن الأخير صار متحكّماً باختيار رؤساء الهيئات القضائية المختلفة، فيما باتت الرئاسة تملي التعليمات على القضاة.

> **لا يكتفي القانون بالسجن أو الغرامة بل يصادر وسائل التصوير والتسجيل**

تحاول الحكومة تظهير القانون على أنه حماية لعائلات المحاكمين (أ ب)

اليمن

# تلغيم مخيّمات النازحين في مأرب: صنعاء لا تستعجل الحسم

**مع وصول قوات صنعاء إلى الضواحي الشمالية والغربية لمدينة مأرب، باتت وجهاً لوجه مخيمات تضم مئات الآلاف النازحين. ولم تردّع القوات الموالية لـ«التحالف» عن تلغيم بعضها في مسعى أخير منها لمنع اقتحام المدينة. إزاء ذلك، تتمسك «أنصار الله» بالحذر وسط حقل الألغام هذا، مؤكدة أن الحسم العسكري سيكون آخر خياراتها**

صنعاء ــ رشيد الحداد

تقترب قوات صنعاء، يوماً بعد آخر، من مدينة مأرب، وسط حالات انهيار متلاحقة في صفوف القوات الموالية للرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي. وهي تمكّنت، خلال الأيام الماضية، من السيطرة على تبّة إيدات الرأء الاستراتيجية شمالي المدينة، وتوغّلت في منطقة الفرع شمالي صافر، وسيطرت على عدد من المواقع في جبهتَي جبل مراد والمناقل جنوباً، كما أحرزت تقدّماً على الجبهات الغربية، لتجد نفسها أمام عدد كبير من مخيّمات النازحين المحيطة بالمدينة من الجهتين الغربية والشرقية، والتي لم تُسلّم من زرع الألغام في محيطها من قِبَل قوّات هادي. وبحسب مصادر قبلية، تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن الجيش و«اللجان الشعبية» أصبحا على مقربة من عدد من المخيّمات في محيط مدينة مأرب، كـ«الجفينة» الذي يقطنه أكثر من 40 ألف نسمة ويقع على مقربة من الخطوط الأمامية للمواجهات في المحيط الغربي للمدينة، و«ذنة» في صرواح والقريب من سدّ مأرب والذي يقع أمام خطوط التماس في كوفل، والسويداء والميل والخير، ومخيّمات أخرى تقع قرب منطقة أيدات الرأء وخلف التي سقطت أخيراً بيد قوات صنعاء.

واتهم محافظ مأرب الموالي لصنعاء، اللواء علي محمد طعيمان، قوّات هادي، بتحويل مخيمات النازحين المنتشرة في الضواحي الشمالية والغربية للمدينة إلى دروع بشرية. وقال، خلال اجتماع عقده مع قيادات الأجهزة الأمنية في المناطق المستعادة من قِبَل قوات صنعاء، إن «قوى التحالف عملت، منذ تحرير محافظة الجوف، على بناء مخيّمات في غربي وشمالي غربي مأرب تحت مسمّى (نازحي الجوف)، لاستخدامها دروعاً بشرية»، مضيفاً إن «قوى العدوان تمنع النازحين في تلك المناطق من اللجوء إلى مناطق آمنة» بعد اقتراب طلائع الجيش و«اللجان» من أطراف المدينة. وأشار طعيمان إلى أن «لدى الأجهزة الأمنية في المناطق المحرّرة من مأرب معلومات عن زرع تلك القوات الألغام حول المداخل الغربية والشمالية للمدينة، ظنّاً منها بأنها ستكون طوق نجاة لها». وكان عدد من القيادات القبلية في مأرب قد دعوا، الثلاثاء، قوات هادي و«التحالف» إلى تجنيب مخيّمات النازحين ويلات الصراع، وعدم استخدام الورقة الإنسانية كأداة حرب. وفي هذا الإطار، أكّد الشيخ القبلي، محمد صالح المرادي، في منشور عبر صفحته في «فايسبوك»، أن «قوات هادي، بإسناد من التحالف، تتّخذ من مخيمات النازحين في صرواح ومداخل مدينة مأرب دروعاً بشرية بعد خسارتها مواقع استراتيجية في صرواح». كما حذّر ناشطون في المجال الإنساني في مأرب من مخاطر محاولات قوّات هادي بناء خطّ دفاع جديد بالقرب من المخيّمات. وقال عدد من هؤلاء إن تلك القوّات أقدمت، مسنودةً بالشرطة العسكرية، في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، على اقتحام مخيّمات النازحين في السويداء ونخلا، حيث حفرت الخنادق وبنت المتاريس، بعد أيام من فقدانها الجوف ومأرب إلى مناطق آمنة، إلّا أن قوّات هادي منعت نزوح الآلاف من الأسر من المخيّمات المحيطة بالمدينة خلال الأيام الماضية. إزاء ذلك، يعمل الجيش و«اللجان» على تجاوز حقل الألغام هذا من دون أيّ أضرار، وسلب حكومة هادي الورقة التي دأبت على استغلالها في الفترة الماضية لتعزيز الضغوط الدولية في اتجاه منع اقتحام مدينة مأرب. وعلى رغم إخلاء 25 موقعاً للنازحين من المواقع العسكرية خلال الأشهر الماضية، وفق ما تفيد به تقارير «منظمة الهجرة العالمية» التي أكّدت أيضاً نزوح قرابة 90 ألف شخص من محافظتَي الجوف ومأرب إلى مناطق آمنة، إلّا أن المحافظة من عدّة محاور، إلّا أن خيار الحسم العسكري لا يزال مستبعداً لاعتبارات إنسانية وأخرى اقتصادية. ووفقاً لأكثر من مصدر، تتمسّك قيادة «أنصار الله» بتجنيب مأرب المدينة القتال، لكن في حال استمرار رفض الحلول السلمية من قِبَل الجبهة الموالية لـ«التحالف» فإن «الحسم العسكري سيكون خياراً أخيراً». وتختم المصادر بأن «قرار تحرير مأرب لم يعد قابلاً للنقاش، والمتاح حالياً فقط هو تنفيذ مبادرة السلام».

لم تسلم مخيّمات مأرب من زرع الألغام في محيطها (أ ف ب)

> تكشف خريطة مخيّمات النازحين في مأرب وجود نيّات مسبقة لتحويلهم إلى دروع بشرية

## حكومة «اتفاق الرياض» تبصر النور

بعد مخاض عسير، أبصرت «حكومة المناصفة»، التي تضمّ القوى اليمنية الموالية لـ«التحالف» السعودي ـ الإماراتي، النور. ومع اقتراب قوات صنعاء من مدينة مأرب، أصدرت الرياض على لسان الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، قراراً بتأليف حكومة جديدة من 24 وزيراً برئاسة مُعين عبد الملك. وسيُمثَّل «المجلس الانتقالي الجنوبي» المدعوم إماراتياً بخمسة وزراء في الحكومة الجديدة، سينضمّون إلى خمسة آخرين هم ممثّلو «حزب الإصلاح». لكن هادي احتفظ بأقرب حلفائه في الحقائب الوزارية الأساسية، أي الدفاع والداخلية والخارجية، والتي أوكلها إلى الفريق محمد علي المقدشي، وإبراهيم حيدان، وأحمد عوض بن مبارك على التوالي. وفي أعقاب الإعلان، كتب عبد الملك في تغريدة عبر «تويتر»: «واثقون بأن الحكومة الجديدة بدعم ومشاركة القوى والمكونات السياسية والمجتمعية، وإسناد الأشقاء في تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية، ستكون عند مستوى التطلّعات الشعبية المعقودة عليها، بالرغم من كل التحديات والتعقيدات». من جهته، رحّبت السعودية بولادة الحكومة الجديدة الموالية لها. وقالت وزارة الخارجية، في تغريدة، «نُرحّب بتنفيذ الأطراف اليمنية ممثّلة بالحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي لاتفاق الرياض، وبما تمّ الإعلان عنه من تأليف حكومة كفاءات سياسية تضمّ كامل مكوّنات الطيف اليمني». وأضافت «نُثمّن حرص الأطراف اليمنية على إعلاء مصلحة اليمن وتحقيق تطلّعات شعبه الشقيق لإعادة الأمن والاستقرار»، معتبرة أن «تنفيذ اتفاق الرياض خطوة مهمة في سبيل بلوغ الحل السياسي وإنهاء الأزمة اليمنية».

(الأخبار)

تقرير

# بيونغ يانغ لا تنتظر بايدن: شروط «السلام» واضحة

**تكثر التكهّنات حول السياسات التي تعتزم الإدارة الأميركية المقبلة اتّباعها وكوريا الشمالية. وفيما يحذّر البعض من أن تكون نسخة من تلك التي سادت فترتي باراك أوباما، يرى آخرون أن جو بايدن سينتهج مساره الخاصّ في هذا الملفّ. وإذ تُبدي بيونغ يانغ حذرها من «عدوّ» مانفكّ يخالف وعوده، فهي تنتهج تالياً السيناريوات كافة، حتى العسكرية منها**

بتول سليمان

فصلٌ جديد من فصول العلاقات المشحونة بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، يُرتقب بدؤه مع تسلّم الرئيس الأميركي المنتخَب، جو بايدن، منصبه، ولا سيّما أن التصريحات التي أدلى بها الأخير أثناء حملته الانتخابية أظهرت تبايناً واضحاً، فمن جهة، وجّه انتقادات كثيرة لنهج الرئيس المنتهية ولايته، دونالد ترامب، حيال الملفّ الكوري الشمالي، مبدياً «انزعاجه» من «دبلوماسية القمم» التي جمعت ترامب إلى نظيره كيم جونغ أون، ومتّهماً الأوّل بـ«الذهاب بعيداً» في التقارب مع الأخير؛ ومن جهة أخرى، أبدى انفتاحاً غلّفه بتعبير «الدبلوماسية المبدئية» لوصف سياسته التي يعتزم اتّباعها تجاه بيونغ يانغ.

سياسةٌ تناقضت التقديرات في شأنها، لكنّها تجتمع على توقّع انتهاج بايدن مساراً مختلفاً تماماً عن ذاك الذي أرساه ترامب. فالإدارة الحالية كانت قد اعترفت سابقاً، على لسان المبعوث الخاص لشؤون كوريا الشمالية ستيفن بيغون، بفشل سياستها تجاه الجمهورية الشعبية، والتي انتقلت من مرحلة ذروة التصعيد في عام 2017، حين وصلت التهديدات بين البلدين إلى حافة حرب نووية، إلى مرحلة «دبلوماسية القمّة» بين عامَي 2018 و2019، قبل أن تجمّد في ما بعد جرّاء رفض واشنطن تقديم أيّ تنازل في شأن تخفيف العقوبات المفروضة على بيونغ يانغ مقابل تخلّي الأخيرة عن برنامجها النووي. وعلى رغم «التفاؤل» الذي جرى ضخّه على مدى السنتَين الماضيتَين، ومفاخرة ترامب، مراراً، بـ«علاقته الجيّدة جداً» مع كيم، لم يتمّ إحراز أيّ تقدّم، لبعود التوتر ويسود العلاقات بين الجانبَين في عام 2020.

وعلى رغم غياب أيّ رؤية واضحة لدى بايدن إزاء هذا الملفّ، إلا أن الرئيس المنتخَب عمد إلى رفع السقف بوجه كوريا الشمالية مرّات عدّة، وخصوصاً حين أشار إلى أنه لن يعقد أيّ لقاء مع كيم «من دون توفّر مجموعة شروط». من هنا، يرى مراقبون أن وصول الرئيس الديموقراطي إلى الحكم يوحي بـ«العودة إلى الوضع التقليدي» بين واشنطن وبيونغ يانغ، إذ يلفت هؤلاء إلى أن بايدن ومستشاريه لُمّحوا، في أكثر من مناسبة، إلى أن الأخير «ملتزم بالتحالفات المتعدّدة الأطراف (كوريا الجنوبية واليابان)»، وإلى أن سياسته «لن تتّضح قبل الاجتماع مع الحلفاء». كذلك، ثمّة توقّعات بتبنّي بايدن مقاربة رئيسه باراك أوباما (سابقاً)، والتي عُرفت هي الأخرى بـ«الصبر الاستراتيجي»، حيث استخدمت واشنطن سلاح «العقوبات والضغط» لدفع بيونغ يانغ نحو التخلّي عن «برامجها النووية». ولأن هذا المبدأ أثبت عدم نجاعته، ومنح كوريا الشمالية الوقت لتطوير قوّة نووية أكثر فاعلية، يُستبعد انتهاج بايدن لهذه الاستراتيجية، بالنظر إلى اختلاف ظروف حكم الرئيسَين. وفي هذا السياق، يرى معلّقون أن إدارة بايدن «قد تحاول تقليل العبء السياسي من خلال إجراء محادثات على مستوى فرق العمل»، لكن ليس في المرحلة الأولى التي يُتوقّع أن تعطي الأولوية للقضايا الداخلية. ويتوقّع هؤلاء أن تركّز الإدارة المقبلة على «استعادة الثقة الدولية وتقوية تحالفات الولايات المتحدة مع الدول الأخرى أولاً». لكن احتمال إرجاء النظر في الملفّ الكوري الشمالي ليس محبّذاً من قِبَل المقرّبين من بايدن. بدا ذلك جليّاً من خلال تصريح مستشاره، كريت كامبل، الذي رأى أن «أحد التحدّيات التي ستواجه الإدارة المقبلة هو اتّخاذ قرار مبكر» يُحدّد كيفية العمل إزاء هذه البلاد. وأضاف كامبل الذي شغل سابقاً منصب كبير الدبلوماسيين الأميركيين لشؤون شرق آسيا خلال فترة أوباما، إن «التأخير الذي حصل في عهد أوباما أفسح المجال أمام ممارسات استفزازية قامت بها بيونغ يانغ كادت أن تؤدي إلى الاشتباك»، حاثّاً الإدارة الجديدة على عدم الوقوع في تكرار ما سبق تجربته.

> يرى مراقبون أن وصول بايدن إلى الحكم يوحي بـ«العودة إلى الوضع التقليدي»

على المقلب الآخر، لا تبدو الرؤية داخل كوريا الشمالية أكثر صفاءً تجاه الولايات المتحدة. إذ إنه لم يصدر، حتى الآن، أيّ موقف رسمي في هذا الصدد. على رغم ذلك، ظلّت بيونغ يانغ، على مدى سنتين، ثابتة على موقفها ومطالبها من المفاوضات. وفي هذا الإطار، رفض مصدر دبلوماسي التعليق على نتائج الانتخابات الأميركية، معتبراً، في حديث إلى «الأخبار»، أن السباق الرئاسي «شأن أميركي داخلي». وعن نهج بايدن المحتمل تجاه كوريا الشمالية، أكّد المصدر أن «السلام هو المبدأ الثابت للسياسات الخارجية الكورية الشمالية»، وأن بيونغ يانغ «تتطلّع دائماً إلى إقامة علاقات جيدة مع كل الدول»، مستدركاً بالقول: «لا نتسوّل السلام». ولدى سؤاله عن احتمال تطوّر الانجرار إلى نزاع عسكري، قال المصدر إن «هذا الخيار قد يكون وارداً على طاولة واشنطن»، مضيفاً إنه «يجب (على أميركا) أن تفكّر جيداً قبل اتخاذ قرارها العسكري... كوريا الشمالية باتت قوّة عسكرية عالمية تملك القنابل النووية والهيدروجينية والصواريخ العابرة للقارات وصواريخ الغواصات».

أمّا بالنسبة إلى الالتزامات التي توصّل إليها كيم وترامب على طاولة المفاوضات، فرأى المصدر أن «الولايات المتحدة خالفت أولاً وعودها التي قطعتها»، متسائلاً: «لماذا تبقى كوريا متقيّدة بهذه الالتزامات؟». وربط الالتزام الكوري الشمالي بالاتفاق بـ«تغيير الولايات المتحدة سياستها العدائية تجاه بيونغ يانغ والالتزام بوعودها». كما شدّد على أن الشرط الأساسي لحوار كوري شمالي ــ أميركي هو «الإلغاء السياسات العدائية الأميركية تجاه بيونغ يانغ، بما فيها العقوبات القسرية الأحادية الجانب والتهديدات النووية والعسكرية».

ظلّت بيونغ يانغ، على مدى سنتين، ثابتة على مواقفها ومطالبها من المفاوضات (أ ف ب)

ولناحية تأثير العقوبات التي تعيش كوريا الشمالية تحت وطأتها منذ نحو 70 عاماً، قال المصدر إن الكوريين الشماليين «معتادون جداً على العقوبات... ومن خلال التجربة التي خاضتها البلاد، فقد تعلّموا عدة طرق للتغلب عليها». وأشار إلى أن «التقنيات التي طوّرتها بيونغ يانغ في تاريخ أبعد، كما لم تحدّد من يقف خلفه، وفي هذا السياق، نقل موقع «أكسيوس» عن مسؤول أميركي قوله إنّ «الهجمات بدأت منذ آذار/ مارس، واستمرّت خلال الانتخابات وإدارة دونالد ترامب لم تحصل تحذيراً حتى الأحد الماضي». وأضاف إن «الهجمات تبدو أكثر سوءاً مع مرور الأيام، والأسرار تسرق بطرق لم تكتشف بعد». من جهته، قدّر السيناتور ماركو روبيو أنّ دولة أجنبية مسؤولة عن هذا العمل «المتأنّي» و«المعقّد» و«المؤهّل جيداً»، لكنّه لم يمضِ قدماً في توجيه أصابع الاتهام. وقال: «عندما تشير إلى أحد ما، عليك أن تكون متأكداً» لأنّ الهجوم «يوازي عملاً حربياً».

لكن شكوك خبراء الأمن الإلكتروني تتّجه نحو موسكو، التي نفت بشدة تورطها في الهجوم. وقال الخبير في «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، جيمس أندرو لويس، إنّه «يوجد عدد قليل من الدول التي لديها الخبرة والموارد الكافية لشنّ هجوم مماثل، وبينها روسيا». كذلك، لمّح وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، منذ الاثنين، إلى احتمال تورّط فاعلين روس، مشيراً إلى محاولاتهم المستمرّة لـ«اختراق شبكات» وزارات وشركات أميركية. بدوره، رأى السيناتور الجمهوري ميت رومني، أنّ الهجوم مماثل لـ«تحليق قاذفات روسية فوق بلدنا بأكمله بشكل متكرر من دون أن تُرصد». ودان «صمت البيت الأبيض وتقاعسه غير المبرّرين». يأتي ذلك فيما وعد الرئيس المنتخب جو بايدن، بجعل «الرد على هذا الهجوم السيبراني أولوية»، بمجرّد تولّيه المنصب في 20 كانون الثاني/ يناير. من جهته، قال الخبير في مجموعة «دينيم غروب» الأمنية، جون ديكسون، إن عدّة شركات خاصة يحتمل أن تكون عرضة للهجوم، تقوم بكلّ ما في وسعها لتعزيز حمايتها إلى درجة أنّها تفكّر في إعادة بناء خوادمها الإلكترونية. وأضاف إنّ الهجوم «كبير إلى درجة أن الجميع يقيّم الأضرار حالياً»، معتبراً أنه وجّه «ضربة قوية إلى الثقة في الدولة والبنى التحتية الحسّاسة».

(الأخبار، أ ف ب)

> روبيو: الهجوم يمثّل تهديداً خطيراً على أجهزة الدولة الفدرالية والمجتمعات المحلية والبنى التحتية

## أميركا

يبدو أنّ الهجوم الإلكتروني الذي يستهدف الولايات المتحدة، منذ أشهر طويلة، لا يزال يتّسع، مع ظهور ضحايا جُدد. هجومٌ لا تزال هوية مَن يقف وراءه مجهولة، وإن كانت أصوات كثيرة تشير بأصابع الاتهام إلى روسيا، مشيرةً إلى أنّ الهجمة الشرسة بمثابة «عملٍ حربي»

لم تكتشف الحكومة الهجوم الإلكتروني إلّا الأسبوع الماضي، على رغم انطلاقه في آذار (أ ف ب)

قرصنة الدولة توازي «عملاً حربيّاً»

# نطاق الهجمة الإلكترونية يتّسع

# العالم
تقرير

جاءت زيارة جوزيبي كونتي للقاء حفتر بمكانة تراجع عن الدعم الإيطالي للسراج (الأناضول)

## يأس أمميّ من الحوار الليبيّ
### نحو فصل مساري الانتخاب والانتقال

بعدما أخفقت الجهود الأممية في إرساء توافق على آلية اختيار الشخصيات التي ستتولّى المناصب السيادية خلال المرحلة الانتقالية، تتّجه المنظمة الدولية نحو فتح مسار جديد مستقلّ، هدفه التمهيد لإجراء الانتخابات، بمعزل عمّا سيؤول إليه الحوار في شأن تلك الشخصيات، والذي يبدو معقّداً إلى الغاية

بدأت الأمم المتحدة تطبيق آلية جديدة لضمان إجراء الانتخابات في موعدها (2021/12/24)، وذلك بالسير في مسارين متوازيَين لتهيئة الوضع في الداخل، مع إرجاء مسألة تسمية الشخصيات التي يمكن أن تدير المرحلة الانتقالية، شريطة ألا يؤثر ذلك في أمور جوهرية في مقدّمتها الانتخابات وتحسين الحالة الاقتصادية. يأتي ذلك فيما لم يتمّ إلى الآن تحديد آلية لاختيار تلك الشخصيات، في ظلّ تنافس شديد ورشى انتخابية دُفعت لأعضاء «ملتقى الحوار السياسي»، علماً أن المرحلة الانتقالية كان يُفترض أن تبدأ في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي.

وفي محاولة لتدارك الفشل، وافقت المبعوثة الأممية بالإنابة، ستيفاني ويليامز، على مقترح تشكيل لجنتين: الأولى استشارية هدفها صياغة مقترحات يمكن التصويت عليها للحصول على غالبية في شأن تسمية المرشّحين لشغل المناصب السيادية، والثانية قانونية غرضها التمهيد للانتخابات، وهي اللجنة الأهمّ على أرض الواقع. وهذا يرتبط بكونها مسؤولة عن تحديد نظام الحكم في البلاد، والذي ستُجرى على أساسه الانتخابات، التي سيبقى الفائزون فيها في مناصبهم لأربع سنوات على الأقل بصفتهم مسؤولين معترفاً بهم. ويُتوقع أن تكون مخرجات هذه اللجنة هي الأكثر إثارة للجدل في الشهر المقبل، ولا سيما حول تقسيم الأقاليم وعدد ممثّلي كلّ إقليم وغيرها من القضايا. أمّا اللجنة الأولى، فبدأت اجتماعاتها منذ الخميس تمهيداً للقاءات أخرى خلال الأيام المقبلة. كما اقترحت دعوة البرلمان إلى جلسة موحّدة في بنغازي، وهو ما لم يلقَ تأييداً واسعاً، ما يعني إخفاقاً متوقّعاً لها.

وتحاول ويليامز الوصول إلى نقاط توافق على رغم الخلافات

> **يستهدف التحرّك الأممي إبقاء المسؤولين الحاليين في السلطة لأطول مدّة ممكنة قبل الانتخابات**

الكبيرة، فيما يستهدف تحرّكها الأخير إبقاء المسؤولين الحاليين في السلطة لأطول مدّة ممكنة قبل الانتخابات، مع السماح لمن يستقيل منهم أو يخرج من المشهد قبل الانتخابات بالمشاركة فيها لاحقاً. في هذا الإطار، وعلى رغم إظهار رئيس حكومة «الوفاق الوطني»، فائز السراج، رغبته في تسليم رئاسة الحكومة، فإنه يعمل عكس ذلك، مع آخرين في «الوفاق»، خاصة وزير الداخلية، فتحي باشاغا، الذي يتأرجح موقفه بين الرغبة في تولّي رئاسة الحكومة الانتقالية والترشّح في الانتخابات المقبلة، علماً بأن الأمم المتحدة تشترط في مَن سيتولّون القيادة الانتقالية ألّا يترشّحوا للانتخابات المقبلة على الأقلّ، وهو شرط جوهري واحد أهمّ أسباب تعثّر الاتفاق حتى الآن.

على جانب آخر، يبقى جزء من الأزمة مرتبطاً بالثروات في ملفَّين جوهريَّين هما النفط والمصرف المركزي. فبعد تجميد عائدات النفط، تعرّضت «المؤسسة الوطنية للنفط» وإحدى شركاتها لمضايقات جرّاء غضب بعض الأطراف من تجميد العائدات، مع التلويح بإعاقة تصدير النفط مجدّداً عقب ثلاثة أشهر عادت فيها الحركة داخل الموانئ النفطية إلى ما كانت عليه من قبل. وفي الجانب الاقتصادي، تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيق توافق بين فرعَي «المركزي» بحثاً للطرفين على اتخاذ القرارات نفسها، على غرار ما حدث في توحيد سعر صرف الدينار الليبي، على أن يتبع ذلك مزيدٌ من الخطوات حتى توحيد فرعَي المصرف.

وبينما يتواصل الحوار بين «الوفاق» وقوات خليفة حفتر، جاءت زيارة رئيس الوزراء الإيطالي، جوزيبي كونتي، للقاء حفتر بمكانة تراجع عن الموقف الداعم مطلقاً للسراج، في الوقت الذي تحاول فيه روما لعب دور وساطة بين الرجلين والتمهيد للقاء يجمعهما مجدّداً، ولا سيما أن الأخير موجود حالياً في العاصمة الإيطالية.

(الأخبار)

www.al-akhbar.com
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
الأخبار al-akhbar
هاتف 01-759500
فاكس 01-759597

## وفيات

### ذكرى

بمناسبة مرور أربعين يوماً على رحيل فقيدنا الغالي
**المرحوم الحاج عبد الكريم علي بو حيدر (أبو نزيه)**
سيُقام مجلس عزاء عن روحه الطاهرة في منزله الكائن في طريق صيدا القديمة، قرب محطة الأيتام، مقابل مدرسة سان باتريك - الطابق الثالث.
وذلك اليوم السبت الواقع فيه 19/12/2020 الساعة 6 مساء.
للفقيد الرحمة ولكم من بعده طول البقاء

**إعلان**
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لإعداد تقرير تدقيق لمعملي المجموعات البخارية ومعملي المحركات العكسية في معملي الذوق والجية، موضوع استدراج العروض رقم ث4/3715 تاريخ 2020/6/5، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2021/1/22 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور أعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100/ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الأحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.
بيروت في 2020/12/14
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 1225

**إعلان**
من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلبت المحامية ماغي ساسين مخول بالتفويض بمحضر اجتماع الجمعية العمومية العادية لشركة اكواريوس ش.م.ل. المنعقد بتاريخ 2020/11/3 شهادة قيد تأمين بدل عن ضائع باسم / شركة اكواريوس ش.م.ل. بالقسم 11 من العقار 1732 مزرعة.

**إعلان**
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

**إعلان**
صادر عن أمانة السجل التجاري في بيروت
بموجب محضر الجمعية العمومية العادية تاريخ 2018/12/31، تقرر بتاريخ 2020/12/8 حل شركة «سيريناد هولدنغ ش.م.ل. (شركة قابضة)» «SERENADE HOLDING sal (Holding Company»
رئيس مجلس الإدارة السيد نديم بديع صيقلي، وشطبها من قيود السجل التجاري في بيروت حيث هي مسجلة تحت الرقم /1901436/ ورقم تسجيلها في المالية /1945905/.
فعلى كل ذي مصلحة تقديم اعتراضه أو ملاحظاته خلال مهلة عشرة أيام من تاريخ النشر.
رئيس قلم السجل التجاري في بيروت
بالتكليف مارلين دميان

**إعلان قضائي**
تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في النبطية برئاسة القاضي المكلف أحمد مزهر وعضوية القاضيين جسيكا شحود وأحمد عيسى سنداً للمادة 3 من القانون 82/16. إبلاغ المستدعى ضده: حسن عبد الأمير طباجا المجهول محل الاقامة الحضور الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الاستدعاء ومربوطاته المقدم من المستدعي: أحمد محمد علي طباجة بوكالة المحاميتين ثروت جوني وليس قبيسي بموضوع: ازالة شيوع للعقار /174/ كفر تبنيت العقارية والمسجل برقم اساس 234/ش/2020 واتخاذ محل الاقامة ضمن نطاق المحكمة او توكيل محام حيث يعد مكتبه مقاماً مختاراً لكم اينما وجد هذا المكتب والجواب خلال عشرين يوماً تلي النشر والا سيتم ابلاغكم بقية الاوراق والقرارات بواسطة التعليق على باب ردهة المحكمة.
رئيس القلم
فاطمة فحص

**إعلان**
من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
طلب حسين حسن عبدالله احد ورثة حسن جواد عبدالله بصفته من ورثة جواد حسن عبدالله شهادات قيد بدل ضائع للعقارات 344 و855 و906 و919 و920 و930 و933 و931 و934 و935 و936 و937 و4385 و4386 منطقة الخيام.
للمعترض 15 يوماً للمراجعه
أمين السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
يوسف شكر

**إعلان**
من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
طلب كامل احمد غريب بوكالته عن حسن محمد خليل بالاصالة عن نفسه وبصفته احد ورثة توفيقه محمد غريب شهاداتي قيد العقار 4036 الخيام.
للمعترض 15 يوماً للمراجعه
أمين السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
يوسف شكر

**إعلان**
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب مارون جرجورة لمورثه نقولا حنا جرجورة دبب نفسه نقولا حنا جرجورة سندات بدل ضائع للعقارات 436، 444، 446، 581، 582، 583 و 614 القرية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

**إعلان**
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب محمد الصاوي حسن السوسي وكيل مرفت عدلوني لموكلها وسيم سامي عدلوني سند بدل ضائع للعقار 28/1772 A الدكرمان.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

**إعلان**
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب هدى علي يتيم سند بدل ضائع للعقار 626 قنارية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

**إعلان**
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب محمد قنديل وكيل المحامية مايا المجذوب وكيلة عبد الكريم علي غدار لموكلته جميلة الحاج يوسف غدار سند بدل ضائع للعقار 279 الغازية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

**إعلان**
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب مصطفى علي عطوي سند بدل ضائع للعقار 370 قانا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

**إعلان**
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب عباس شرقاوي لموكله خضر عبد المنعم فركوح سند بدل ضائع للعقار 1375 الخرايب.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

**إعلان**
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب كميل عبد المنعم فرحات وكيل حسن محمد توفيق عاصي بصفته مشتري سند بدل ضائع للعقار 4/370 A بابلية
بإسم منيفة نعمة الله البغدادي.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

**إعلان**
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب المحامي علي سرحان لموكله خالد فهد صوفان سندات بدل ضائع للعقارين 1038 و1341 مجادل.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

**إعلان**
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب ابراهيم نمر الدأيخ لموكله عبداللطيف دايخ سند بدل ضائع للعقار 2029 جويا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

**اعلان**
من أمانة السجل العقاري في جزين
طلب حسن احمد شكرون لموكله اميل الخوري شكرالله نصر شهادة قيد بدل ضائع للعقار 320 العيشية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

**إعلان**
من أمانة السجل العقاري في جزين
طلب وديع ملحم حرفوش شهادة قيد بدل ضائع للعقار 2050 بكاسين.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

**إعلان**
من أمانة السجل العقاري في جزين
طلب وديع ونقولا حنا جرجورة شهادتي قيد بدل ضائع للعقار 2556 روم.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

**إعلان**
من أمانة السجل العقاري في جزين
طلب حسيب اسعد عبود شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1147 بنواتي.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

## إعلانات رسمية

## مبوب

### للبيع

للبيع عقارين بمساحة 17،200 م م القبة/ الشويفات، صناعي G1، يحتوي على خمسة مستودعات بمساحة 8000 م م للاستعلام 03/825807



## استراحة

### كلمات متقاطعة 3626

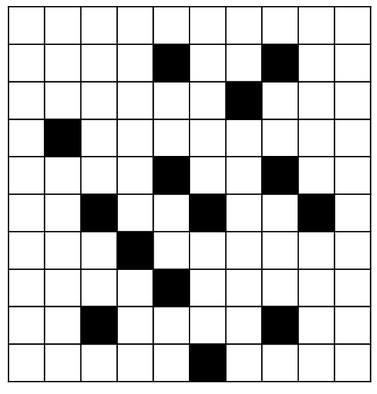

**أفقيا**
1- فنانة مسرح لبنانية – 2- سحب السيارة – صوت الطفل إذا بكى – مسالك – 3- يخدع في الإمتحان – عائلة فيلسوف إنكليزي راحل – 4- من أبواب بيروت القديمة – 5- متشابهان –خاصته – وكالة فضاء أوروبية – 6- زار الأماكن المقدسة – مأوى الدجاج – عكسها حرف نصب – 7- من الأمراء المعنيين – حية ضخمة جداً – 8- خلاف عربي – يُستعمل في الضيافة – 9- خاصتها بالأجنبية – الخصب – بحر – 10- من قصور استانبول التركية – باني قصر الخوزنق

**عمودياً**
1- رئيس حكومة لبناني – 2- من أسماء الأسد – خلاف نساء – 3- فتى في مقتبل العمر – إستعمل المحقنة – 4- للتمني – من انواع الرياضة – 5- أخدم الله واخضع له واطيعه بمحبة – من الحيوانات يشبه الغزال – 6- مقياس مساحة – دود حرير – حفر البئر – 7- خطيب صوري إشتهر بخطابه الإفتتاحي في أثينا – قمر بالأجنبية – 8- نسبة الى مواطن من سكان شمال القوقاز – للإستدراك – 9- كلام أو كل لفظ – ملكة تدمر التاريخية – 10- فنان لبناني من أغانيه «يا جارة»

حلول الشبكة السابقة

**أفقيا**
1- كمبالا – هيق – 2- مونروفيا – 3- بن – سر – مجهر – 4- لواندا – رشف – 5- لا – دا – ما – 6- نصفه – لد – 7- سفن – تنص – دن – 8- الفردوسي – 9- أبد – فيروز – 10- فيليب عقيقي

**عمودياً**
1- كمبل منسى – 2- مونو – صف – اي – 3- بن – القنابل – 4- أرسنال – لدي – 5- لورد – هتف – 6- اف – إد – نرفع – 7- يم – الصديق – 8- هاجر – وري – 9- هشمَ – دسوق – 10- قصر فارنيزي

### sudoku 3626

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 4 | | 8 | | | | 9 | 5 |
| 1 | 8 | | | 7 | 3 | 4 | 6 | |
| | | 6 | | | | 1 | | |
| 6 | 2 | 9 | 5 | | | 8 | | 7 |
| | | | | | | | 1 | |
| | | | 6 | | 2 | | 5 | |
| 2 | | | | 5 | | | | 4 |
| 5 | | | | 2 | 4 | | 8 | |
| 9 | 1 | | | 6 | | | | |

### شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

### حل الشبكة 3625

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 4 | 9 | 3 | 6 | 7 | 2 | 8 | 1 | 5 |
| 8 | 2 | 6 | 5 | 1 | 4 | 7 | 9 | 3 |
| 5 | 7 | 1 | 3 | 9 | 8 | 6 | 4 | 2 |
| 6 | 4 | 7 | 2 | 8 | 1 | 5 | 3 | 9 |
| 3 | 5 | 2 | 4 | 6 | 9 | 1 | 7 | 8 |
| 9 | 1 | 8 | 7 | 5 | 3 | 2 | 6 | 4 |
| 7 | 6 | 9 | 8 | 3 | 5 | 4 | 2 | 1 |
| 1 | 8 | 4 | 9 | 2 | 6 | 3 | 5 | 7 |
| 2 | 3 | 5 | 1 | 4 | 7 | 9 | 8 | 6 |

### مشاهير 3626

| 11 | 10 | 9 | 8 | 7 | 6 | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | |

كاتبة وروائية لبنانية ورئيسة اللجنة الثقافية في النادي الثقافي العربي وعضو في إتحاد الكتاب اللبنانيين. صدرت لها روايات منها «هذيان ذاكرة» و «مرآة عشتروت»
6+7+1+4+3+1+2 = الماء العذب ■ 10+11+8+5 = ضد بارد ■ 2+9 = قرع الجرس

إعداد نعوم مسعود

حلّ الشبكة الماضية: **فانيا كابلان**

الأخبار
al-akhbar
السبت 19 كانون الأول 2020 العدد 4228

صورة وخبر

**تعرّضت مجموعة من المنحوتات التي تبرّع بها الفنان الكولومبي الشهير فرناندو بوتيرو (1932) لمسقط رأسه مديين للتخريب على يد مجهولين. وعلى الرغم من محاولات شرطة المدينة الكولومبية إزالة المواد الكيميائية والبودرة الملوّنة التي تغطيها، إلّا أنّ العملية باءت بالفشل، وسط رصد مكافآت لمن يساعد في العثور على الجناة. (خواكين سارمينتو ــ أ ف ب)**

## صانع الفرح مكرّماً في زمن الأحزان

# مبروك ميشال ألفتريادس!

سنوياً، تمنح منظّمة World Luxury Restaurant Awards جوائزها لمطاعم فاخرة حول العالم. القائمون على هذه الجائزة التي تعدّ من الأبرز في هذا المجال عالمياً، يؤكّدون أنّهم يسعون إلى «إلهام التميّز وإشعال المنافسة الصحّية في صناعة المطاعم الفاخرة، إلى جانب إمداد هذه المؤسّسات بالتقدير الذي تستحقه».

وفي سنة 2020 التي كانت استثنائية بكلّ المقاييس على امتداد المعمورة، نال B By Elefteriades (الطريق البحرية ـ شمال بيروت) جائزة عن فئة «أفضل مطعم شرق أوسطي». غير أنّ المفارقة تكمن في أنّه حصد هذا التكريم في وقت وجد فيه نفسه مرغماً على إغلاق أبوابه بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردّية في البلاد والتي فاقمتها جائحة كورونا وتداعيات تفجير مرفأ بيروت في الرابع من آب (أغسطس) الماضي.

«شعور عبثيّ يمتزج بين الحزن والفخر»، يقول عرّاب المكان وصاحبه الفنان والمنتج اللبناني ميشال ألفتريادس في اتّصال مع «الأخبار».

مصدر الحزن بالنسبة إلى «إمبراطور» Nowheristan نابع من أنّ المكان الذي أراد لمرتاديه أن يعيشوا «تجربة كاملة من الأجواء والراحة والترفيه والأطباق والمشروبات اللذيذة...» مقفل الآن! غير أنّ هذه المشاعر سرعان ما تمتزج بـ «الفخر» الذي يشكّل اليوم حافزاً لبثّ بعض الحياة في هذا الفضاء الضخم. هكذا، قرّر ألفتريادس أنّ تعود الحركة إلى B في الفترة الممتدة بين عيدَيْ الميلاد ورأس السنة فقط: «لا أفكّر في الربح حالياً، لكن ضخامة المكان تجعلنا قادرين على العمل ولو لفترة وجيزة بنسبة الإشغال المسموح بها وفق إجراءات مكافحة الوباء... وإذا كانت النتائج مرضية فربّما نواصل استقبال الناس لمدّة أطول».

أما عن كيفية اختيار B By Elefteriades من قبل المنظّمة، فيوضح مؤسس «ميوزكهول» (مغلق أيضاً في بيروت حالياً) أنّه «لم نتقدّم للمشاركة... تلقّينا اتصالاً يفيد بأنّنا مرشّحون ووافقنا على المشاركة في المسابقة بعدما اكتشفنا أنّ فريقاً من قِبل المنظّمة زار B في صيف 2019 واختاره للمنافسة».

على الرغم من الإحباط الذي يبدو واضحاً في نبرة صوته بسبب الواقع الراهن، ساهمت World Luxury Restaurant Awards في خلق فسحة أمل، ولو ضئيلة، لدى ميشال ألفتريادس ومدّته بجرعة بسيطة من الحماسة للاستمرار!

## سينما إنطباعية في «مؤسسة شومان»

تنظّم «مؤسسة عبد الحميد شومان»، يوم الثلاثاء المقبل، عرضاً رقميّاً للفيلم الجزائري القصير «هناك أجمل» (12 د. 2020) للمخرج حسنين الهاني عبر موقعها الإلكتروني. يعرّف المخرج شريطه بأنّه «يتحدث عن حياة الإنسان بشكل عام وفي كلّ الظروف، إذ لا يتمتّع بالقدرة على الاختيار، فهو يعيش ويموت من دون أن يختار شكل حياته». باختصار الشريط الذي ينتمي إلى السينما الانطباعية، هو محاولة لعكس واقع البشرية منذ الأزل. علماً بأنّه يتبع العرض نقاش مع الهاني عبر تطبيق «زوم» وصفحة المؤسسة على فايسبوك، على أن يتولّى الناقد رسمي محاسنة مهمّة المحاورة.

عرض «هناك أجمل»: الثلاثاء 22 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي ـ الساعة السادسة والنصف بتوقيت بيروت ـ موقع «مؤسسة عبد الحميد شومان» الإلكتروني.

## جاز في الأشرفية لدعم «أونوماتوبيا»

بين الموسيقى اللاتينية والجاز، سيتنوّع برنامج الحفلة التي سيحتضنها «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (الأشرفية ـ بيروت)، بعد غدٍ الاثنين، على إثر استئناف أنشطته بعد الإغلاق بسبب كورونا. في السهرة المرتقبة، يذهب الجمهور في رحلة ممتعة مع الموسيقيين: السوري طارق سكيكر (كيبورد ـ الصورة) وجاك إسطفان (باص) وفؤاد عفرا (درامز) من لبنان. وكما هي الحال في غالبية المواعيد هذا الفضاء البيروتي، يعود ريع هذه الحفلة لدعم برنامج «أونوماتوبيا» لتطوير المهارات الموسيقية.

حفلة الثلاثي طارق وجاك وفؤاد: الاثنين 21 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي ـ الساعة السابعة والنصف مساءً ـ «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية/ بيروت). للاستعلام: 01/398986

## صيدا القديمة ترسم وتعزف وترقص

يتحرّك النشاط الموسيقي الحي ببطء شديد نتيجة الأوضاع المعرقِلة الكثيرة. من ضمن الأمسيات القليلة، واحدة في صيدا، اليوم السبت، يطل فيها الثلاثي زياد الأحمدية (عود) ومنير مَهملات (تشيلّو) وبهاء ضو (إيقاع) بعنوان Stories في «حمّام الجديد» الأثري، المعاد ترميمه حديثاً في سوق صيدا القديم (جنوب لبنان). الأمسية الموسيقية تأتي ضمن إطار معرض Revival للفنان التشكيلي توم يونغ، وتتخللها في الجانب الكوريغرافي لوحات راقصة من تصميم بسّام أبو دياب وتنفيذ الراقصين سامر زاهر ودَيانا شوَيخ ومريان عوَيس (الحدث من تنظيم «مؤسسة شرقي»).

يتألّف البرنامج الموسيقي من مقطوعات خاصة تستند إلى بحث الفرقة الثلاثية في العناصر المشتركة بين الموسيقى الشرقية (الفولكلورية بشكل خاص)، والموسيقى الكلاسيكية الغربية. عازف العود زياد الأحمدية له محاولات سابقة في هذا المجال، وظّفها تأليفاً في المسرح والسينما والتلفزيون وفي إصداراته الخاصة، في حين لعازف التشيلّو منير مَهملات رصيد في أنماط موسيقية متعددة من الكلاسيك الغربي والجاز إلى الشرقي والتانغو والفلامنكو والروك، وذلك في مضمارَي العزف والتأليف. وهذا ما يجمع زياد ومنير بثالث أعضاء الفرقة، عازف الرَّق بهاء ضو الذي يعمل على إخراج آلته من إطارها التقليدي في الموسيقى الشرقية وإيقاعاتها بحثاً عن مكان لها في ثقافات أخرى.

نشير إلى أنّ المعرض ينطلق عند الثالثة عصراً، قبل أن يحين موعد الأمسية الموسيقية عند السادسة مساءً. ومن بودّ الحضور عليه ألّا ينسى مفتاحَي الدخول: الحجز (البطاقات متوافرة على المدخل) والكمامة.

أمسية Stories ومعرض الفنان توم يونغ: اليوم السبت ـ بدءاً من الثالثة عصراً ـ «حمّام الجديد» الأثري (صيدا ـ جنوب لبنان). للاستعلام: 81/282848

زياد الاحمدية ومنير مهملات وبهاء ضو

## السينما الفلسطينية مع ناديا يعقوب

ضمن سلسلة «عن السينما والثورة» المستمرة لغاية شهر آذار (مارس) 2021، يدعو «مركز خليل السكاكيني الثقافي»، يوم الثلاثاء المقبل، لحضور حديث مع مديرة قسم الدراسات العليا ومنسقة برنامج اللغة العربية وأستاذة مشاركة في قسم اللغة الإنكليزية والأدب المقارن في جامعة كارولاينا الشمالية في الولايات المتحدة، ناديا يعقوب (الصورة)، حول كتابها «السينما الفلسطينية أيام الثورة». يجري النشاط عبر تطبيق «زوم» حيث تلقى مهمّة المحاورة على عاتق الطالبة والباحثة في مجال الدراسات الثقافيّة في «جامعة كوينز» الكندية لبنى طه.

حوار مع ناديا يعقوب: الثلاثاء 22 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي ـ الساعة السادسة مساءً بتوقيت بيروت ـ تطبيق «زوم» (الرابط متوافر على موقعنا)

الأخبار
al-akhbar

السبت 19 كانون الأول
العدد 4228 السنة الخامسة عشرة
Samedi 19 Décembre 2020 no4228 15ème année

# كلمات

ملحق
أسبوعي

www.al-akhbar.com

# خالدة سعيد
## ناقدة الحداثة العربية

(خالدة سعيد في عام 1977 ـ 1978)

## ناقدة الحداثة العربية والباحثة عن «يوتوبيا المدينة المثقفة»

«قلت ليوسف الخال: أدْعُ أدونيس للغداء كي لا يشغلني الطبخ. حبست نفسي أياماً مع المجموعة الشعريّة أقرأ واعيد. اكتب وامحو واعيد. ووجدت انني لا اقدر ان استفيد من اساليب النقد المعروفة التي تدور حول النصّ دوراناً. وبدأت اكتشاف طريقتي الخاصّة. ولن أقول منهجي، فكلمة منهج تخيفني بما فيها من «أستذة»... هكذا بدأت رحلة خالدة سعيد في النقد ومواكبة نهضة العرب الثانية في بيروت في الثقافة والشعر والمسرح والفن مع كوكبة من المبدعين والشعراء امثال يوسف الخال وادونيس وانسي الحاج وشوقي ابي شقرا ومحمد الماغوط وغيرهم. دشّت اولئك الروّاد زمن حداثة بيروت في «شعر». وكان لا بدّ للباحثة القادمة من الفن التشكيلي ومن مدرسة الفنون والصناعة الدمشقيّة والمتخرّجة لاحقاً من الجامعة اللبنانية وجامعة السوربون ان تستطلع «افق المعنى». فامعنت فيه تأمّلاً وتشريحاً ومساءلة تلقي الضوء على الادوار التي قام بها المثقّفون والشعراء والمبدعون الكبار. وتناقش اكثر من «مانيفستو» للحداثة وتستطلع التجارب بمشتركاتها وخصوصياتها في مؤلّفات مرجعية للمكتبة العربية من «في البدء كان المثلّث» و«يوتوبيا المدينة المثقفة» و«حركية الإبداع» و«افق المعنى» و«الحركة المسرحية في لبنان» وغيرها من عشرات الكتب والدراسات واخرها كتابان يصدران قريباً عن «دار الساقي» و«دار التكوين». هي زوجة الشاعر ادونيس وصديقته من أيام السجن في دمشق. فتجربة «شعر» و«مواقف» مروراً بالاجتياح الإسرائيلي عام 1982 والرحيل الى باريس. في تجربة تصفها بانها «كانت اعظم نِعَم الله عليّ». ارتداه في «كلمات» حواراً شاملاً مع الناقدة الأنيقة المؤرّخة لاجمل ما انتجه العرب في تاريخهم الحديث. حول البدايات و«شعر» والتجربة مع ادونيس والحداثة والتنوير. تضع خالدة سعيد بين ايدينا عصارة تجربة فذّة تركّز على اكثر ما نحتاج اليه في زمن الردّة والرداءة والجمود وضيق المعنى: «التفاعل والترجمة ونحت المصطلحات واحياء المنسيّ المُهمَل من عناصر اللغة والإلحاح على دلالات مستجدة. ثمّ التفاعل. هذه بين الينابيع التي تستمدّ اللغة منها الحياة. أمّا كيفية ردم الهوّة الثقافية بين الغرب والعالم العربي، فهو سؤال يتجاوز إمكانات هذا الحديث. أقدر أن أقول عبارتين: انا مع التفاعل والبحث ولست مع الانفعال. واعني الابتعاد ما أمكن عن «النقل المحض».

تقلّص حضور النّقد في الساحة الشعريّة اليوم. بتنا مُعَزمين بنظريّات الموت من موت المؤلّف إلى موت الشعر نفسه، وصولاً إلى موت الناقد. هل «مات» النّاقد فعلاً؟ هل النقد كما مارسته طول هذه السنوات كان جسراً بين المبدع والمتلقّي؟ ومن هم قرّاء المحاولات النقدية؟

**ـ لا تستمرّ الأمور على حالها. ألا تلاحظ في الوقت نفسه تزايد البحوث الأدبية والاجتماعية والإنسانية والتحليلات السياسية والأنثروبولوجية، والعلمية؟ لا أحبّ التصنيفات كثيراً. لكنني أقول إنّ النقد هو أكثر من شارح يقوم بوظيفة التواصل بين المبدع والقارئ. فهو، إلى هذا، يضيف رؤيته للموضوع، ويكشف لهذا الموضوع أبعاداً جديدة وتداخلات جديدة، وربّما قلب الموقف برمّته واكتشف بعداً خفيّاً في النّص المدروس. فالناقد ملتزم بالنص المدروس، هذا صحيح، لكنه ليس أسيره، بل يسافر فيه وحوله، ويفتح أضواء ومداخل. ولا ننسى أنّ التطوّر قد شجع البحث الأدبيّ وأسقط على النصوص أضواء جديدة. النقد الأدبي لم يعد مجرد شرح وتقويم. التحليل نفسه اتّسعت آفاقه في اتّجاهات عديدة أدبية وفلسفية واجتماعية وسياسية...**

كيف هي قصيدة النثر اليوم؟ هل ثمّة استسهال وهشاشة في كتابتها؟

**ـ اسمح لي أن أهمل سؤال قصيدة النثر كنوع أدبي مخصوص ومستقلّ. لكن ما سمّي قصيدة النثر هو شعر مطلق لا يتقيّد بالمسار التاريخيّ للشكل الشعريّ تحديداً. شاعر ما يُسمّى «قصيدة النثر» يستوحي جمالياته من مصدر غير المصدر الموسيقيّ المتمثّل بالوزن. الآن، هل ينجح أو لا ينجح هذه قضية مختلفة، بل فردية. وفي الوقت نفسه، لم يعُد الوزن درعاً حامياً أو معياراً كافياً لضمان القيمة الشعرية. وبالطبع، الكتابة نثراً لا تشفع بنص ضعيف. الآن النص بكامله لفظاً ومناخاً ودلالات هو المعيار. أمّا عن الاستسهال؟ الوزن أيضاً كان معياراً سطحيّاً لا يضمن القيمة الشعرية.**

كرّستِ كتاباً تاريخيّاً نقديّاً مهمّاً للمسرح اللبنانيّ، لعلّه المرجع الأهمّ للعصر الذهبيّ للمسرح اللبنانيّ وتعملين على كتاب شامل عن فيروز. إلى أي مدى تقترين في منهجك ومشاغلك من تصوّر شامل للنقد العابر للأصناف الأدبية والأنواع الإبداعيّة، على نقيض النقد التخصّصيّ الذي ينحصر بنوع معيّن؟

**ـ لنبدأ بتصحيح الخبر الذي انتشر حول الكتاب عن فيروز: صحيح أنني رغبت في ذلك، وزرتُها على امتداد سنوات لهذه الغاية، بل منذ تسعينيات القرن الماضي. وفي الأساس قمت بذلك بطلب من «دار مركور دو فرانس» (كانت تملكها وتديرها مدام غاليمار والدة أصحاب «دار غاليمار»، على روحها الرحمة) أي أهمّ دار في فرنسا. ولكنّ المهمة لم تنجح. السيدة الغالية النبيلة على قدر عظيم من الخفر، ولا تتكلّم عمّا يخرج عن العموميات أو الأخبار المعروفة. هذه الأخبار مهمّة، لكنها لا تكفي، وهي موجودة في الصحف. كتابة السيرة تطلب الكلام، وإن لم يكن كلّ الكلام. لكن لا بدّ من حكاية فيها شيء من الخصوصية والجدّة قياساً إلى الشائع المعروف.**

# خالدة سعيد: الحرب الأهلية اللبنانية عطّلت مسار النهضة

■ كيف تشكّل الوعيُ النّقديّ لدى خالدة سعيد؟ حدّثينا عن البدايات... في أيّ مرحلة من مسيرتك رأيت أنّك صرتِ تمتلكين منهجك الخاصّ في النّقد؟

**ـ بالنّسبة إليّ، وفي تَصَوّري وفهمي الآن، يتشكّل الوعْيُ النّقديّ أو الفهم التحليليّ ـ التّقويميّ للنصوص والنّتاج الإبداعيّ إجمالاً، على مراحل: أوّلها الاطّلاع، بدرجة كافية من المواظبة والشّغف والتّمَلُّك بواسطة القراءة، أي التعرُّف المُركّز، والتّذوّق الذي يستنفر الخلفيّات والذّاكرات والمفهومات، وصولاً إلى الفهم المخصوص للنّصّ، ورؤية الحركة الإبداعيّة الواسعة في مسارها وموقعها في التاريخ، ومعنى حضور نصوص معيّنة، وخصوصيّة هذه النّصوص. وهذا كلّه يفترض مستوى من الاطّلاع المُتواصل المُتخصّص، ومن الشّغف أو الميل والفهم الذي يسمح بسلوك مسار التّحليل.**

**أنا شخصيّاً أقدر أن أصف نفسي بأنني كنت دائماً قارئة نهمة. والقراءة ملأت كلّ فراغ في حياتي بين عمر السادسة وعمر العشرين وما بعد، بطبيعة المسار. كنت أقرأ النص أكثر من مرّة حتى لو كان رواية. وبالتالي، أصبحت القراءة بمثابة سليقة أو غريزة، وتواصلت. لم يكن الاهتمام اللغويّ ولا الحكائي الترفيهيّ هو الحافز الوحيد. فقد أمضيتُ أنا وأختي سنية صالح، بسبب الوفاة المبكرة جدّاً لوالدتنا، أمضيتُ سنوات في المدرسة الداخلية، وكنّا نبقى فيها حتى أثناء بعض العطل المدرسيّة. ولم يكن أبي يبخل علينا بالكتب لنملأ فراغ الأيام. وقد قرأت معظم الأعمال الروائيّة النّهضوية، لأنها كانت متوافرة في مكتبة الراهبات.**

**في مرحلة الدراسة الثانوية (في دمشق)، كنت اهتمّ كثيراً بتحليل النّصّ، وبدأت أكتب في مجلة المدرسة مقالات أدبيّة وأخلاقيّة. ثمّ كتبت مقالات وطنيّة وأدبيّة في صحيفة الحزب السوري القومي الاجتماعيّ الذي انتميت إليه، بعد تعرّفي إلى أدونيس وارتباطي به. فقد انتسبت إلى هذا الحزب، وبقيت منتسبة مدة ستّ سنوات، ثمّ انسحبت.**

**لكنني، على الرغم من هيامي بل غرقي في القراءة، لم أفكّر في ممارسة النقد، وإنّما في الفنّ التشكيلي. فقد جئت إلى دار المعلّمات بعد تخرّجي من مدرسة الصناعة والفنون. وقد داومت في مرسم فنّان دمشقيّ معروف مدة ثلاث عطل صيفية؛ وتخرجت في مسابقة لتدريس الفنّ التشكيليّ (للطلاب في صفوف غير المتخصّصين)، ونلت الدرجة الأولى على سوريا، ودرّست فنّ الرسم مدّة أربع سنوات قبل انتقالي إلى لبنان. غير أنّني واجهت، بسبب الانتماء إلى هذا الحزب، كوارث، وانتقلت مع أدونيس إلى لبنان بعد الزواج. وكان أدونيس قد واجه ظلماً مُجانِبًا يصعب تصوّره. وبلا أيّ مُسَوّغ، وفي كلّ مرّة كان يخرج من السجن العسكريّ الطويل (تسعة أشهر ثمّ عشرة أشهر) بـ «منع محاكمة»، لعدم وجود تهمة. (ما تفسير ذلك؟)**

**في لبنان مضى موضوع الفنّ التشكيلي مع ما مضى بسبب الفقر وعدم توافر الظروف والإمكانات. هكذا عدت انتقالياً إلى لبنان، تحوّلت إلى ترجمة الكتب (لأسباب اقتصادية)، وإلى تدريس الأدب العربيّ حتى صف البكالوريا، ولم أكن بعد أحمل إلا شهادة البكالوريا. جاء موضوع النقد مصادفةً. كنت، منذ عمر مبكر معنيّة جدّاً بالشعر. تعمّقتُ هذه العلاقة بحكم ارتباطي بشاعر، ثمّ زواجنا. وتحمّست لحركة الحداثة التي أطلقتها مجلة «شعر». كنت أشارك، مثل غيري، في مناقشات «فندق بلازا» لدى إطلاق المجلة والحركة.**

**ويبدو أنّ الشاعر الراحل يوسف الخال سمعني بانتباه. لذلك كلّفني أن أكتب المقالة النّقدية الأولى التي ستُنشر في مجلة «شعر» حول مجموعة أدونيس الأولى في بيروت «قصائد أولى» (1957). وكان قد رفض مقالة كتبها عن أدونيس أحد الأساتذة في الجامعة الأميركية. خفتُ واعتذرت قائلةً لم أكتب النّقد أبداً، ولا أعرف كيف يُكتَب النّقد. وقال أدونيس قولي نفسه. لكنّ الخال ألحّ وقال: «أعرف ما تعرف، لقد سمعتُها».**

**كانت تجربة مخيفة ورائعة. وقلت ليوسف الخال «أدْعُ أدونيس للغداء كي لا يشغلني الطبخ» (طبعاً كنت تقليدية أراعي واجبات ربة البيت). حبستُ نفسي أياماً مع المجموعة الشعرية أقرأ وأعيد، أكتب وأمحو وأعيد. ووجدت أنني لا أقدر أن أستفيد من أساليب النّقد المعروفة التي تدور حول النّص دوراناً. وبدأت اكتشاف طريقتي الخاصّة، ولن أقول منهجي، لأنها كلمة تخيفني بما فيها من «أستذة»... هكذا بدأت رحلتي في النقد ومواكبة نهضة العرب الثانية في بيروت في الشعر والأدب والمسرح. ماذا تتذكّرين من تلك النهضة؟ هل كانت مشروعاً يتشكّل وقضت عليه الحرب؟**

**ـ نعم وأكبتُ انطلاقة حركتين، في الشعر والمسرح. وأسمح لنفسي بالقول إنني لم أكن بعيدة أو غريبة عن الجوّ. ومع أنني كتبت عن الحركتين، فإنني اعتبر مشاركتي متواضعة تنحصر في ميدان التلقّي والنّقد. لقد أفدتُ من الحركة العامّة، بل اعتنقتُها، وحاولت أن أكتب عن كلّ جديد، من الشعر إلى المسرح، وهما الحركتان الأوضح والأقوى في المرحلة القائمة بين أواخر الخمسينيات ومنتصف السبعينيات. لكن، طبعاً كتبت عن المسرح من الخارج، ولم أسهم إلّا كناقدة أو دارسة وبتكليف من «مهرجانات بعلبك الدوليّة». أشير هنا إلى كتابي «الحركة المسرحية في لبنان». أذكر فوران الستينيات من القرن الماضي. ذلك التطلّع والإحساس بأنّ العالم يولد من جديد، وأنّ الأفق مفتوح لجميع الإمكانات. كان عليّ أن أقرأ قراءتي وأن أكتشف طريقتي. وقد بذلت اهتماماً وقرأت كتباً، وتحدثت طويلاً إلى الشعراء وبالأخصّ إلى المسرحيين.**

**من أجل الدراسة عن المسرح، سجّلت عشرات الساعات من الأحاديث على مدى ثلاث سنوات متواصلة. فكانني درست المسرح وتاريخ المسرح اللبنانيّ، وجانباً من المسرح اللبنانيّ ومسرح الجامعة الأميركية. والحقيقة أنّ الشكر في إعطائي الوقت الذي اتّسع لهذه الدراسة أوجّهه لسيدات المهرجان، وبالأخصّ إلى الراحلتين سعاد نجار ثمّ جانين ريبز، وكانتا متخصّصتين في المسرح العربيّ. ولن أنسى التّعاون المدهش للمسرحيين أنفسهم، من المسرح العربيّ إلى الأرمنيّ والفرنسي ومسرح الجامعة الأميركية.**

■ تقولين في «يوتوبيا المدينة المثقّفة»: «البنى المباشرة أي السياسية الاجتماعيّة الاقتصادية على أهميتها لا تصنع النّهضة ما لم تكن في أساسها وأساس تطلّعاتها، وكيف السبيل إلى ردم الهوّة الثقافية بين الغرب المُتَنَوِّر والعالم العربي المُغرق في أصوليّاته؟

**ـ هذه ثلاثة أسئلة أو ثلاث قضايا كبيرة ومتمايزة:**

**أ ـ الحديث عن فكر إنساني بالمعنى المطلق المجرّد هو مثاليّ حقّاً، لكنه ليس عبثيّاً أو بلا أفق أو دلالة.**

**ب ـ الثقافات القومية والعرقيّة أصيلة، لكن تنبغي حمايتها، لا بالانغلاق، بل بإدخال نسمات الحياة والتفاعل إلى نسيجها، ولا بتجميدها أو تحنيطها وقوقعتها والتقوقع داخلها؛ لأنّ هذا يحول دون تفاعلها بالواقع الحيّ. التّفاعل والترجمة ونحت المصطلحات وإحياء المنسيّ المُهمَل من عناصر اللغة والإلحاح على دلالات مستجدة. ثمّ التفاعل. هذه بين الينابيع التي تستمدّ اللغة منها الحياة. أمّا كيفية ردم الهوّة الثقافية بين الغرب والعالم العربي، فهو سؤال يتجاوز إمكانات هذا الحديث. أقدر أن أقول عبارتين: أنا مع التفاعل والبحث ولست مع الانفعال. وأعني الابتعاد ما أمكن عن «النقل المحض».**

■ هل النقد في العالم العربي ممكن إن لم يلمس البنى العميقة للمجتمع العربي؟ والنقد الأدبي ممكن برأيك في تراث أدبيّ في غاية التشابك مع التراث الدينيّ؟

**طبعاً النقد ممكن، ولو بصعوبة؛ أو يتطلّب كثيراً من الدقّة والتعمّق وعدم الشطح والشجاعة، بل المغامرة على حدود الدين. لنتذكر المراحل التاريخية في بلادنا وفي العالم. إنّه الصراع أو الجدل المتواصل. لنتذكّر عشرينيات القرن العشرين وغيرها من المراحل: طه حسين وعلي عبد الرازق... هناك ظالمون متسرّعون، لكن هناك أبطال ومندفعون لقول ما يؤمنون به. في كل حال، التطرّف لا يجدي أو لا ينجح. ولا شيء يوقف التطوّر مهما جرى تعطيله أو مهما كان الارتكاس. إنّما لا تطوّر بلا صراع، أو على الأقلّ بلا جَدَل ومواجهة. وفي الوقت نفسه لا يحصل دائماً أن يتوالى التطوّر ويتواصل. ومخاطر الارتكاس قائمة دائماً. لنسأل التاريخ.**

■ هل خسرنا معركة التنوير والحداثة في العالم العربيّ أمام الطُغاة والأصوليين والفقهاء؟ وإن لم نخسر هذه المعركة بالضربة القاضية، من أين برأيك نبدأ تثوير الإنسان العربيّ وتنويره؟

**ـ ليس عندي مخطّط لتثوير الإنسان العربي. هذا العنوان كبيرٌ عليّ. عندي مبادئ وقيم تحترم حريةَ الفكر وتُحَذّر من التكفير وتدعو إلى البحث والاستشراف. عندي إيمان بالتّنوير والمتنوّرين، عندي إيمان بالمعرفة اكتساباً وعطاءً. أؤمن بحرية البحث والحوار والتبادل والتعبير. كما أعرف أن طرق الرسالات، مثل طرق التجديد، لم تكن سهلة في أيّ يوم. لنتذكّر عصر النهضة، على الأقلّ. شخصيّاً، لا أحبّ إلقاء اللوم على الظروف وحدها أو على الحاكمين مهما كان طغيانهم.**

■ هل اللغة العربية تساعد النّاقد اليوم في أي منهجية علميّة، في ظلّ الشرخ بين العاميّة والفصحى، وعجزها عن أن تكون لغة علميّة مصفّاة؟ هل المناهج المدرسية (اللغوية خاصّة) مؤهّلة في العالم العربيّ لمواكبة العصر والحداثة؟

**ـ سمعت كثيراً عن عجز اللغة العربيّة. كيف يعجز «الفاهِم» عن التعبير عمّا فهم؟ وهل من فهم علميّ خارج اللغة؟ وهل للّغة جدران تمنع الاكتساب أو ترجمة المصطلحات أو توليدها أو اشتقاقها وتحليل المعلومات؟ طبعاً هذا لا يتمّ ارتجالاً. والمعرفة سافرت دائماً، من الشرق إلى الغرب ومن الغرب إلى الشرق، ووسائط سفرها ممكنة اليوم أكثر من أي وقت مضى. المعرفة، العلميّة خاصّة، لها جنسية «إنسانية» لا تتنافى مع أيّ من الخصوصيات القومية.**

■ هل قدّمت البلاغة العربية نظرية لغوية ونظرية أدبية تشهدان بـ «عبقرية» ما للعقل العربي؟ ولو لم يرفع الحداثيون شعار «القطيعة مع التراث»، هل كان من الممكن تطوير خطّين في الثقافة العربية لا يقلّان نضجاً وتكاملاً عن المدارس اللغوية والأدبية الغربية؟

**ـ حضرتْ معظمُ السجالات في لبنان، وقرأت كثيراً مما كُتِب في بلدان عربية وغير عربية حول الموضوع. لكنني سمعت عن حرية التغيير والتطوير والإبداع، ولم أسمع عن القطيعة مع التراث. صحيح وردت كلمة «قطيعة» بمعنى حرية التطوّر والتطوير، جماليّاً أو أسلوبيّاً أو على مستوى القضايا والمعالجة. وهذا تفرضه الطبيعة وحركة الحياة والنموّ والتعمّق وصدمة الاتصال والاختلاط والآيات الاكتساب أو الامتصاص، وانزياح القيم والظروف وتسارع الإبداعات والتواصُل وسائر الشروط التاريخية. أمّا القطيعة؟ كيف تكون القطيعة؟ وبأيّ آليات يتمّ ذلك لو حضر توجُّهٌ أو قرارٌ من هذا المستوى؟ حتى حالات الغزو الشامل، فإنها تُواجَه من قِبَل المغزوّ بالتوقّع والتشبّث بالجذور لا بالقطيعة ولا سيما مع اللغة الأمّ. لكن صحيح أنّ منطق التصوير البلاغيّ تطوّر وبات يجنح نحو المجاز واللمح وحتى الغلوّ في التجريد، أكثر مما يأنس إلى التشبيه والاستعارة الكلاسيكية. ولا أجد اللغة العربية والفكر بل الإنسان العربيّ قاصراً عن السيطرة على هذا التطور والاغتناء به.**

■ هل يُعَدّ الحديث عن فكر إنسانيّ اليوم حديثاً مُغرقاً في المثالية؟ وهل ينبغي تأصيل ثقافات قومية أو عرقية؟

**المهجورة» ثمّ عن نازك الملائكة، في «قرارة الموجة» وانطلق المسار.**

■ واكبتِ بيروت حين كانت مختبراً للحداثة العربيّة وبياناتها التأسيسيّة في الشعر والأدب والمسرح. ماذا تتذكّرين من تلك النهضة؟ هل كانت مشروعاً يتشكّل وقضت عليه الحرب؟

**ـ نعم واكبتُ انطلاقة حركتين، في الشعر والمسرح. وأسمح لنفسي بالقول إنني لم أكن بعيدة أو غريبة عن الجوّ. ومع أنني كتبت عن الحركتين، فإنني اعتبر مشاركتي متواضعة تنحصر في ميدان التلقّي والنّقد. لقد أفدتُ من الحركة العامّة، بل اعتنقتُها، وحاولت أن أكتب عن كلّ جديد، من الشعر إلى**

> **المعرفة، بخاصة العلميّة، لها جنسية «إنسانية» لا تتنافى مع أيّ من الخصوصيات القومية (خ. س)**

خالدة سعيد: موضوع النهوض لا يقتصر على حركة فنيّة هنا وحركة أدبية هناك. بل يتطلّب بحثاً أشمل

■ رافقتِ أدونيس كزوجة وناقدة وصديقة. كيف تصفين هذه التجربة؟

**ـ كانت أعظم نِعَم الله عليّ. ليس فقط بسبب لطف أدونيس ونبله. فإلى جانب ذلك، يشعر من يعيش قربه أنه مُطالَب دائماً بأن يكون بالغ الذكاء سريع الفهم، واسع الاطّلاع، يستبق الأشياء ويتنبّأ بالخطر كما يتنبّأ بمصادر النور؛ أي أن يكون عظيم الحساسية بعيد الرؤية. القرب منه طالبني بحضور أمومي ورؤية استباقيّة، وبأن أتجاوز نفسي في كل خطوة، وبالأخص جعلني أطمح إلى استقبال مميّز للشعر. ولا أعرف إن كنت قد حققت القليل من هذا الطموح. عندي شعور دائم بالتقصير.**

■ هل من حنين إلى بيروت؟ ماذا طبعت فيك باريس؟ ماذا عن دمشق؟

**ـ الحنين إلى بيروت لا نهاية له. عشت فيها كأنها حضن الأمّ بعد الفراق. وهكذا هو حنيني إليها. أنا الآن لا أعيش في باريس، أعيش في بيتنا الخاصّ، الذي لا أغادره إلا إلى الطبيب. دمشق، أيضاً، بلدٌ عظيم عريق كريم. وفضل أهلها عليّ كبير.**

■ تعاني الصحافة الجادّة تحدّيات جديّة في زمن التفاهة والتطبيع والتطرُّف. هل من تكامل بين النقد الصحافيّ والنقد الأكاديميّ؟ وهل من كلمة أخيرة لـ «الأخبار» و«القرّاء»؟

**ـ أولاً هذا التكامل هو ما نعوّل عليه. نأمل أن يواصل النقد التحليلي تطوّره مع مزيد من الرفق بالنصّ الإبداعيّ. لكن ينبغي أن نتذكّر بأنّ جاذبيّة الحكاية والخرافة كانت دائماً أقوى من جاذبية الحقيقة. علماً بأنّ الحقيقة لا تخفى طويلاً ولا تُمحى. إنّه زمن التحوّلات السريعة وزمن الاستهلاك: استهلاك الأخبار خاصّةً (أعني الحكايات). كأنّ الأخبار حلّت محلّ الحكايات والسِّير. ولا وقت للتحليل والمقارنة، بينما فنون الإعلام لا تكفّ عن التطوّر. أمل أن يتوصّل علم النّقد والتحليل إلى إيجاد آليات ومناهج لمزيد من الكشف والتدقيق والمقارنة. لكن نظام الأمواج هو ما يتطوّر ويتصاعد ويهدّد باجتياح عالم الإعلام. الصحافة اللبنانية صحافة رسالية. في عمق كل افتتاحية أو مقالة فكرية أو سياسية هناك عبرة، هناك ضوء وفكرة. فيها صوت معرفيّ رسالي فاتح. أشكر جريدة «الأخبار» عظيم الشكر. وأحيي قرّاءها وأرجو لهم وللعالم أجمع نعمة العافية وأنوار المعرفة.

## كتابان جديدان

كتابان نقديّان يصدران لخالدة سعيد قريباً: الأول عن «دار الساقي» في بيروت بعنوان «فضاءات» والآخر تنشره «دار التكوين» في دمشق بعنوان «رؤى وروايات». كتاب «فضاءات» يواصل ما بدأه «يوتوبيا المدينة المثقفة» الذي صدر عام 2012. وإذا كان لا يدّعي الشمول، فهو يلقي الضوء على سبعة وثلاثين مبدعاً لبنانياً هم: الشيخ عبد الله العلايلي، يوتوبيا فيروزية، سعيد تقيّ الدين، ميشال أسمر والندوة اللبنانية، فينوس خوري غاتا، خليل سعادة، سهيل إدريس، أنسي الحاج، مارون عبود، مونسنيور صليبا الحايك، شفيق جحا، يمنى العيد، عادل ضاهر، دسلوى نصّار، صلاح ستيتية، سعاد الحكيم، منى السعودي، أمين الريحاني، غسّان تويني، يوسف حبشي الأشقر، هلن خال، عبّاس بيضون، فاطمة الحاج، الأمير أديب، هدى بركات، الياس خوري، سعيد عقل، صفية سعادة، عقل العويط، إيليا أبي ماضي، أديب مظهر، صلاح لبكي، فوزي المعلوف، شفيق المعلوف، الياس أبي شبكة، يوسف غصوب، جورج شحادة. أما كتاب «رؤى وروايات» فهو يتناول روائيين هم: سلوى بكر، لينة بدر، يوسف حبشي الأشقر في روايتين، الياس خوري في روايتين، الطيّب صالح في رواية، ناصر الدين خمير في فيلم روائي بعنوان «طوق الحمامة المفقود».



> **الناقد ملتزم بالنص المدروس، هذا صحيح، لكنه ليس أسيره، بل يسافر فيه وحوله، ويفتح أضواء ومداخل (خ. س)**

■ وصفت الحداثة في كتاب «أفق المعنى» بعقدة جلجامش. أشرحي لنا هذه التّسمية

**ـ عقدة جلجامش تسمية أو اصطلاح تصوّرتُه انطلاقاً من دراستي لملحمة جلجامش. (لم أنشرها بعد)، سأشرح بإيجاز:**

**جلجامش (ثلثه إنسان ثلثاه إله) مع ذلك لا مهرب له من الموت، شأن البشر جميعاً. وهذا هو هاجسه ومعضلته أو عقدته. يمز بأطوار:**

**1. مرحلة الغرق في الحسيّ تهرُّباً من وعي الزمن.**

**2 ثم حتمية الوعي بالموت وبمحدودية الزمن، حين يموت صديقه.**

**3. يذهب في سفر طويل إلى ما وراء بوابة الشمس ليحصل على عشبة الخلود. وتقع له في طريق العودة مع العشبة احداثُ جسام. ويصاب باليأس.**

**4. لكنه حين يعود يائساً، بعد فقْد العشبة واليأس من الخلود، يكتشف حلاً أو علاجاً أو عزاءً واقعيّاً إبداعيّاً عن معضلة الموت: هذه المعاناة وهذا الوعي وهذا الحلّ المدهش، هو ما أسميته «عقدة جلجامش».**

■ هل من حنين إلى بيروت؟ ماذا طبعت فيك باريس؟ ماذا عن دمشق؟

**ـ الحنين إلى بيروت لا نهاية له. عشت فيها كأنها حضن الأمّ بعد الفراق. وهكذا هو حنيني إليها. أنا الآن لا أعيش في باريس، أعيش في بيتنا الخاصّ، الذي لا أغادره إلا إلى الطبيب. دمشق، أيضاً، بلدٌ عظيم عريق كريم. وفضل أهلها عليّ كبير.**

■ تعاني الصحافة الجادّة تحدّيات جديّة في زمن التفاهة والتطبيع والتطرُّف. هل من تكامل بين النقد الصحافيّ والنقد الأكاديميّ؟ وهل من كلمة أخيرة لـ «الأخبار» و«القرّاء»؟

**ـ أولاً هذا التكامل هو ما نعوّل عليه. نأمل أن يواصل النقد التحليلي تطوّره مع مزيد من الرفق بالنصّ الإبداعيّ. لكن ينبغي أن نتذكّر بأنّ جاذبيّة الحكاية والخرافة كانت دائماً أقوى من جاذبية الحقيقة. علماً بأنّ الحقيقة لا تخفى طويلاً ولا تُمحى. إنّه زمن التحوّلات السريعة وزمن الاستهلاك: استهلاك الأخبار خاصّةً (أعني الحكايات). كأنّ الأخبار حلّت محلّ الحكايات والسِّير. ولا وقت للتحليل والمقارنة، بينما فنون الإعلام لا تكفّ عن التطوّر. أمل أن يتوصّل علم النّقد والتحليل إلى إيجاد آليات ومناهج لمزيد من الكشف والتدقيق والمقارنة. لكن نظام الأمواج هو ما يتطوّر ويتصاعد ويهدّد باجتياح عالم الإعلام. الصحافة اللبنانية صحافة رسالية. في عمق كل افتتاحية أو مقالة فكرية أو سياسية هناك عبرة، هناك ضوء وفكرة. فيها صوت معرفيّ رسالي فاتح. أشكر جريدة «الأخبار» عظيم الشكر. وأحيي قرّاءها وأرجو لهم وللعالم أجمع نعمة العافية وأنوار المعرفة.

## ناقدة الحداثة العربية والباحثة عن «يوتوبيا المدينة المثقفة»

# رائدة الأدب النسائي العربي

**كمال ديب ***

سمحت الظروف أن التقي الشاعر والمفكّر أدونيس مرات وتناقش في اهتماماته. ولكن لم التق زوجته خالدة سعيد إلا عن بعد: تحيات عابرة برفقة أصدقاء في مكتب مجلة في بيروت وفي معرض بيروت الدولي للكتاب. غير أنّ هذا لم يمنع أن أتابع وأتعلّم من كتاباتها التي تساوي بنظري أعمال عمالقة النقد الأدبي في أوروبا وأميركا، وأن أواظب على شراء كتبها ومؤلفاتها، وأقرأ مقالاتها بإعجاب.

هي خالدة صالح زوجة الشاعر أدونيس وشقيقة الشاعرة سنية صالح زوجة محمد الماغوط. درست خالدة الأدب العربي في جامعة دمشق وفي الجامعة اللبنانية في بيروت ثم حازت شهادة الدكتوراه في الأدب من جامعة السوربون في فرنسا. وهي إلى جانب الكتابة، عملت في مدارس ثانوية في لبنان، ثم تفرّغت للتعليم في كلية الآداب في الجامعة اللبنانية منذ عام 1958 حتى تقاعدها عام 1996. ثم توزعت حياتها بين باريس وقرية قصابين في اللاذقية.

أعتبر خالدة سعيد رائدة الأدب النسائي العربي الذي انطلق من بلاد الشام والعراق ومصر في الخمسينيات والستينيات ليعمّ العالم العربي من طنجة إلى المنامة والخرطوم. فكتاباتها النقدية ساهمت في تقديم شاعرات رائدات مثل نازك الملائكة في العراق وفدوى طوقان في فلسطين. وجاء ذلك في حقبة النهضة العربية الثانية حيث برزت فيها أديبات مثل كوليت خوري وغادة السمان في سوريا، وليلى بعلبكي (أنا أحيا) في لبنان، وكذلك في مصر وشمال أفريقيا حيث نشط الأدب النسائي وتواصل في ما بعد مع أسيا جبار وأحلام مستغانمي وفاطمة مرنيسي وفاضلة المرابط ونوال السعدواي ونادية تويني. وحتى في النضال الوطني، باتت المرأة العربية تقف يداً بيد مع الرجل مثل ليلى خالد في فلسطين، وجميلة بوحيرد في الجزائر.

> أسهمت في تقديم شاعرات رائدات مثل نازك الملائكة وفدوى طوقان

أمّا ريادة خالدة الثانية فهي حضورها كامرأة في قلب الحركة الشعرية العربية الحديثة وخاصة ما عُرف بشعر الحداثة، ومن أبناء تلك الحركة صلاح عبد الصبور في مصر، ومحمود درويش في فلسطين، وبدر شاكر السياب في العراق وأبو القاسم الشابي في تونس وغيرهم كثيرون. كانت بدايات ريادتها هذه في مسقط رأس خالدة في اللاذقية التي كانت مختبراً حيوياً للفكر والأدب وكذلك للنشاط الحزبي التنويري سواء من الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي انتمت إليه، أو إلى حزب البعث العربي الاشتراكي. فجمعت خالدة – مثل زوج المستقبل أدونيس – ثنائية الأدب والعقيدة، في وقت كان الشاعر أحمد علي سعيد يسهم في مطبوعات كجريدة «الإرشاد» ومجلة «القيثارة»، موقّعاً باسم «أدونيس» الذي اشتهر به. ثم انتقل إلى دمشق للدراسة في جامعتها وعمل في جريدة «البناء» الناطقة باسم الحزب القومي، ومن شعره في تلك الفترة قصيدته «قالت الأرض». ثم بدأ أدونيس يُرسل قصائده إلى الأديب القومي سعيد تقي الدين الذي نشرها في مجلة «الآداب» 1951. وفي عام 1950، عقد أدونيس خطوبته على خالدة ولم تسمح الظروف بالزواج قبل مرور سنوات. فهو تخرّج من جامعة دمشق في الفلسفة سنة 1954، ثم التحق بالخدمة العسكرية في العام نفسه، وقضى سنة في السجن بلا محاكمة بسبب انتمائه إلى الحزب القومي. وهذا الانتماء جلب الصعوبات لخالدة وأدونيس في سوريا، حيث تعرّضت خالدة للسجن مراراً بدون جرم ارتكبته. وإذ غادر أدونيس سوريا في تشرين الأول (أكتوبر) عام 1955 بعد انتهاء خدمة التجنيد الإجباري، أمضت خالدة فترة أخرى في السجن، ما أجّل زواجهما حتى عام 1956.

في بيروت، التقى أدونيس الشاعر يوسف الخال وهو كان مثله قومياً سورياً. فاصدرا معاً مجلة «شعر» في مطلع عام 1957. وسرعان ما ضمّت المجلة شعراء قوميين سوريين كانوا في بيروت أو هربوا من سوريا أمثال نذير العظمة وأدونيس ومحمد الماغوط، إلخ. إذاً ضمن هذه الكوكبة من الأدباء، انضمت خالدة سعيد لاحقاً وباشرت عملها في المجلة في عددها الثاني بمقالات نقدية واكبت الحركة الشعرية الحديثة تحت اسم خزامى صبري. فعرّفت عنها المجلة أنّها «ناقدة سورية شابة تقيم في دمشق وتدرس الأدب العربي». واستضافت خالدة في منزلها المنتدى الأدبي المرافق للمجلة باسم «خميس مجلة شعر»، الذي كان يشارك فيه إلى جانب زوجها أدونيس، يوسف الخال والماغوط وأنسي الحاج وشوقي أبي شقرا وفؤاد رفقة وعصام محفوظ ونذير العظمة وغيرهم. وفي العدد الثالث، كتبت مقالاً نقدياً صارماً عن ديوان الشاعرة العراقية نازك الملائكة «قرارة الموجة»، ومقالة نقدية عن ديوان «لن» للشاعر الجديد آنذاك أنسي الحاج. وفي العدد الرابع (خريف 57) كتبت مقالة نقدية عن ديوان الشاعرة الفلسطينية فدوى طوقان (وجدتها)، ثم مقالة نقدية عن ديوان الشاعر خليل حاوي (البعث والرماد) الذي كان أيضاً قومياً سورياً في عدد شتاء 1958، ثم مقالة عن ديوان محمد الماغوط في صيف 1959 (حزن في ضوء القمر). وبعد ذلك، بدأت مقالاتها تصدر باسمها الحقيقي وسرعان ما أطلقت عليها الصحف لقب «أيقونة النقد الأدبي الحديث».

مع أدونيس في بيروت يوم 26 آذار (مارس) 1954

ومنذ عام 1960، أخذت خالدة تؤلف الكتب والدراسات التي فاق عددها ستين مؤلّفاً، بدءاً بكتابها النقدي «البحث عن الجذور» عن دار مجلة «شعر». وكان لافتاً أنّ اشتغال خالدة على النقد الأدبي وإبراز شاعرات نساء في مقالاتها، لاقاه في نفس الفترة نفس الاشتغال للشاعرة العراقية نازك الملائكة التي أصدرت عام 1962 كتابها المحوري «قضايا الشعر الحديث» (والذي لا يزال يدرّس في الجامعات حتى اليوم). وتقع أهمية العمل النقدي لخالدة سعيد أنّ النقد هو عصب الأدب الذي بدونه لا يحصل ارتقاء وثقافة، وهكذا كان منذ زمن المعلقات السبع في عصر الجاهلية حيث كان الناقد الأبرز النابغة الذبياني شاعراً أيضاً، فلم يكن بروز الخنساء (تماضر بنت عمرو) سوى لأنّها شاعرة كبيرة باعتراف نقاد عصرها.

ثم إنّ خالدة هي رائدة أيضاً في ريادتها للنقد الذي تتالى في كتبها الجميلة ومنها أيضاً «حركية الإبداع: دراسات في الأدب العربي الحديث»، «في البدء كان المثنى»، «فيض المعنى»، «يوتوبيا المدينة المثقفة»، «جرح المعنى»، «أفق المعنى»... كما وضعت مقدّمات عشرات الكتب والدراسات الفكرية، واشتغلت على مشروع الأعمال الكاملة لسنية صالح، فضمّ قصائد ومقالات وقصصاً كانت تُنشر للمرة الأولى.

ولم يقتصر عمل خالدة سعيد على النقد الأدبي، بل تجاوزه إلى النقد المسرحي حيث وضعت كتاباً عن المسرح اللبناني يغطي الفترة 1960 إلى 1975. وإذ لم يُنشر كتابها هذا إلى مسرح الرحابنة إلا قليلاً وبشكل عابر، اكتفت خالدة سعيد بالقول إنّ الأعمال الفولكلورية التي قدّمها الرحابنة في مهرجانات بعلبك «يمكن اعتبارها خطوة أولى نحو تطوير مسرح محلّي لبناني» لا أكثر. وأضافت أنّ ثمّة ميّزات لمسرح الرحابنة هي خارج مهام النقد المسرحي الجاد وتحتاج معالجتها النقدية إلى كتاب آخر. ورغم تمييز خالدة سعيد بين إعجابها بفيروز في مقالات عدة وضالة ما قالته عن مسرح الرحابنة، فهي كتبت في مناسبة عودة ظهور فيروز في عملها عام 1998، أنّ «فيروز هي ظاهرة فريدة من نوعها أصبحت رمزاً لبعلبك. وأنّ فيروز هي من تلك المرّات النادرة التي يتحوّل فيها الفنان رمزاً لأمّته. في أحلك الظروف، لم تفقد فيروز الأمل بأنّ الفن هو صورة لبنان الخالدة، ولم تفقد الإيمان أنّ الفن ينقذ العالم. أصبحت رجاءً للبنان يوتوبي مثالي».

* أستاذ جامعي ـ كندا

خميس مجلة شعر: (من اليسار) خالدة سعيد، وسميرة عزام وفدوى طوقان ومن اليمين: يوسف الخال، واحمد طوقان



# شاهدة المعنى

**سليمان بختي ***

حملت الناقدة خالدة سعيد إلى جانب تجربتها الأكاديمية تجربة عملية في المؤسّسات والنشاطات والمبادرات والمشاريع الثقافية. وهي منذ نصف قرن في حومة الفكر النقدي وشكلت مع أسعد رزوق وجبرا ابراهيم جبرا ما يمكن تسميته المواكبة النقدية لمشروع مجلة «شعر» في تجديد الشعر العربي الحديث، وأيضاً في مجلة «مواقف»، وطورت وعيها النقدي الإبداعي الشعري الحضاري إلى وعي اجتماعي وأخلاقي وتاريخي. وأقامت الجسور المتينة بين أشكال الوعي وأشكال التعبير. رصدت الظواهر والرموز الشعرية والثقافية وكتبت عنها بحبّ وعمق وتبيين. نحتت الطريق لقراءة شعراء مجلة «شعر» ولاحقاً شعراء الحداثة العربية. وعلّمتنا القراءة الهادئة العميقة. وغاصت في الكتب التي ترصد وتحلّل وتدقّق وتوثّق وتمرحل ويكون كلّ ذلك جزءاً من تجربة الكاتب أو الكاتبة نفسه.

أصدرت عام 2012 «يوتوبيا المدينة المثقفة» وهو كتاب نقيض لكلّ ما نعيشه في هذا الزمن المتهافت. وفي المعنى الذي يسبغ القيمة على الحياة. هذا الكتاب هو برأيي، حدث في سيرة الثقافة في المدينة والوطن، وتاريخ ثقافي لحداثة مدينة لم تفقد الكاتبة التواصل معها منذ أقامت فيها في عام 1956. استعادت المدينة من الذاكرة لترويها في كتابها. هذا الكتاب برأيي، هو طريق بحث عن الإنسان ومعاني حضوره في المكان. هو كتاب في الحب، والحب يعني المعرفة والمبادرة. هكذا أن تحب المدينة وتحب بيروت وتذوب في المكان كي تستلهمه وتستعيد الحلم وترتقي معه إلى نهضة مرتجاة. ولا عجب أن تهدي خالدة سعيد كتابها «إلى بيروت، في الأزمنة كلها» لأنّ قيمة الأزمنة في النهاية بما تحمل من قيم وأمثال وأحلام وأسئلة وإنجازات ومواقف. تنتمي خالدة سعيد إلى ثقافة الأسئلة. ولعل السؤال الأقوى الذي تطرحه دائماً هو: كيف يمكن أن نستعيد روح النهضة؟ قضية الثقافة، قضية الإنسان؟ ما هي المؤسسات التي شهدت للثقافة وشقّت طريق التغيير وخلقت حساسية وحيوية تجدديّة في المجتمع؟ كيف يصنع الحدث الثقافي وكيف يُبنى العمل الثقافي بمعايير رسالية متجدّدة؟ وكيف يتجسّد الشغف بإرادة لا تلين لتحقيق ما يشبه المستحيل؟ كيف نفتح الذهن على فتنة الواقع لا لأجل قبوله بل لتجاوزه وتغييره؟ كيف نعيش الحاضر بقوة الماضي وحلم المستقبل؟ كيف تصبح الثقافة المثل الأعلى في المجتمع؟ كيف يصبح الشعر في معركة الوجود؟ (عنوان أحد كتبها). رأت خالدة سعيد الكتابة الإبداعية كحركة بين الوعي بما هو معرفة متحصّلة وأجهزة تعرّف وذاكرة، وبين الحلم بما هو تطلّع ونزوع وكشف واستشراف، يرتفع بالمعرفة إلى ممكنها ومرتجاها. ربطت الكتابة بالشجاعة والحق والمجاهرة بالموقف والمسؤولية وكفعل صيانة للمستقبل.

تسأل خالدة سعيد: كيف حصلت القطيعة بين الثقافة والسياسة؟ وكيف انغلقت المؤسسات السياسية والإدارية على الثقافة والفكر النقدي؟ وغابت الحوارات في المجتمع، وغابت العقلانية والتواصل، وغاب الإبداع، وغابت المعايير والمفاهيم، وتحولت الحياة إلى مجرّد خواء هزيل.

كيف يمكن أن يكتب المرء غير يائس؟ كيف تعود بيروت مختبراً للضمير ومساحة للتلاقي؟ كيف يعود تيار الحداثة ليعصف في المجتمع، مستنداً إلى الديمقراطية والمعرفة والتربية الإبداعية؟ الجواب عن هذه الاسئلة كلّها في قوة المجتمع المدني إذا أراد. في الثقافة والديمقراطية والهوية الحضارية. وفي العمل لأجل مدينة تنهض على الفكر والقانون والحياة في الإبداع، وفي الانتماء إلى الثقافة باعتبارها نهضة وسبيلاً للعقلنة وعملاً تأسيسيّاً لبناء الإنسان وبناء المجتمع وبناء الحضارة.

في علوها الثمانيني ولم تزل تكتب وتحلم وتصوب. أنجزت الجزء الثاني من كتاب «يوتيوبيا المدينة المثقفة» بعنوان «فضاءات» وتتناول فيه الشخصيات والرموز والأعلام التي صنعت نهضة بيروت وحداثتها. كما تعمل على كتاب حول القصة والرواية العربية، وكتاب آخر حول موسوعة النساء في العالم.

في 9 آب (أغسطس) 2014، كتبت خالدة سعيد شهادة عن الأمينة الاولى جوليت المير سعادة ووصفتها بأنّها شهيدة المعنى. أرى أنّ خالدة سعيد في ما عملت وأنجزت في الثقافة العربية وحركة النقد هي شاهدة المعنى.

* ناشر وناقد لبناني

(بلاك جاويلن)

# أيقونة نقد الحداثة

**محمود شريح ***

منذ صدور كتابها النقدي الأوّل «البحث عن الجذور» في عام 1960 عن دار مجلّة «شعر»، وهي في الخامسة والعشرين، رسّخت خالدة سعيد موقعها النقدي على خارطة الحداثة العربية. ما أن وصلتْ من دمشق إلى بيروت مع رفيق دربها أدونيس حتى عزّزت رؤيتها الثاقبة في أنّ الشاعر عندنا، مثله مثل الشاعر أينما كان، لهو في مواجهة طغيان المادّة وانحسار الروح وقواها، وفي أنّ الحساسيّة الشعريّة العربيّة المعاصرة ظهرت إثر احتكاكها الثقافي بالغرب، مشبّعةً بصورة جليّة بأزمة الإنسان المعاصر طامحاً لأن يثقب جدران المعقول. على هذا النحو، انخرطت خالدة سعيد تحت راية مجلة «شعر» حين أصدرها يوسف الخال رئيس تحرير مع أدونيس مدير تحرير بدءاً من شتاء 1957. في البدء، تعاون الخال مع خليل حاوي، لكن هذا الشاعر المبدع انسحب، فلم يكن من جماعة «شعر» ولا هو أراد. واثّفق أن التجأ إلى بيروت آنذاك شعراء سوريون شبّان كانوا أعضاء في الحزب السوري القومي الاجتماعي أو مقرّبين منه (نذير العظمة، محمد الماغوط، فؤاد رفقة)، ثم اكتملت نواة مجلة «شعر» حين انضمّ إليها شوقي أبي شقرا، وأنسي الحاج، وعصام محفوظ وأسعد رزّوق.

بعد قرابة عقدين على إصدارها «البحث عن الجذور»، خصّت خالدة سعيد مجلّة «مواقف» بدراسة معمّقة تحت عنوان «الحداثة أو عقدة جلجامش» (مواقف، 1982) أسهبت فيها بتنامي أزمة التصدّع في نصّ الحداثة بردّه إلى الوعي بانحلال العلاقة مع الصورة الأبوية أو الأنا الكاملة، ذلك أنه لا انفصال بين الصورة الكلّية للعالم كما استقرّت في ثقافة ما، وبين هوية الفرد في هذه الثقافة. وعبر هذا الاختلال تنشأ أزمة يمكن بها فهم أسطورة الموت والانبعاث التي استحوذت على مخيّلة شعراء الحداثة في الخمسينات والستّينات. إذ كان لأسطورة تموّز أو أدونيس، بأشكالها وتمثيلاتها المختلفة، شيوعُ سردّه صياغة هذا التصدّع واختلال العلاقة بالأنا الأبوية، وحيّز للتحوّل من عالم الأب إلى عالم الابن وفق علاقة تضادّ. فلكي يحيا الشاعر، ينبغي له أن يموت. ظهر هذا المنحى واضحاً عند أدونيس والسيّاب وحاوي والخال وجبرا، لكنّ خالدة سعيد لا تُهمل شعراء الجيل الجديد، من عبّاس بيضون إلى سمير الصايغ، فيما تضع الحداثة في إطارها التاريخ منذ طه حسين وعلي عبد الرازق إلى الياس خوري وكمال أبو ديب، مع إضاءات على محمد الماغوط وسنيّة صالح وتوفيق صايغ وصلاح عبد الصبور وغسّان كنفاني وإميل حبيبي.

بعد قرابة ستّين عاماً على صدور «البحث عن الجذور»، تعلن خالدة سعيد في جديدها «أفق المعنى» (دار الساقي، 2018) أنّ الحداثة أفقٌ مفتوح، فلا نهائيات بل رؤى واحتمالات، وأنها وضعيّة فكرية إشكاليّة تميّز المنعطفات الكبرى في تاريخ الثقافات، وتلخ الناقدة على أن العلمنة بعدٌ من أبعاد الحداثة، كما في فكر أنطون سعادة حين طرح مسألة الأصالة من حيث هي ديناميكية الأنا التاريخية.

تُولي خالدة سعيد جبران مكانة خاصّة في نصّه القائم على تجسيد ثنائية المحجوب/ الظاهر أو الجوهري الكلّي/ العرضي الجزئي، وفي سمة «الشعرية» التي تميّز النصّ الجبراني. وتلتفت إلى رؤاد الحداثة، من الرصافي إلى يوسف الخال ونازك الملائكة، وتتوقّف عند خليل حاوي ومحمد الماغوط ولميعة عبّاس عمارة وفؤاد رفقة وعبد الله البردوني وأبو القاسم الشابي وابراهيم طوقان ومطلق عبد الخالق، إلى طلائع التجديد في مصر (أبو شادي، شكري، ناجي)، ثم تنصرف الناقدة إلى دراسة قصائد محمود درويش، فترى أن هذا الشاعر واقفٌ بين الذكرى والوعد، بين الأفق والهاوية، وأن عالمه حنين واستحضار يمتح الغياب وجهة المثال، يبني للغياب فردوس حضور، عالم حنين يرمّم المعنى الجريح، في إيقاع عبارة وصورة شاسعة، فأسّس درويش قاموساً فلسطينياً وارسى مخيّلة فلسطينية. ثمّ تلتفت خالدة سعيد إلى بدر شاكر السيّاب في قصيدته «أنشودة المطر» حيث يكشف الشاعر عن رؤى ومشاهد ويعيد رسم طبيعته واكتشاف صوته ومعناه، وحيث «المطر» رمز انبثق من نسيج النصّ ومن صميم اللحظة الشعرية، فالقصيدة بذاتها وسيط نموّ أو مسار تحوّل وتصاعد، وحيث التداخل بين الإنسان والطبيعة. على هذا النحو تحلّق خالدة في فضاء النقد طال عمرها حيث هي في منفاها الباريسي الهانئ.

* باحث فلسطيني

مع ابنتها نينار عام 1971

ناقدة الحداثة العربية والباحثة عن «يوتوبيا المدينة المثقفة»

# جذور متجدّدة منغرسة في تربة الحلم

محمد بنيس *

## 1

خالدة سعيد رمز من رموز بُناة الحداثة في العالم العربي. وهي واحدة من النساء العربيات الرائدات، اللواتي بادرن بأخذ الكلام في الحياة الثقافية العامة، منذ العشرينيات من القرن العشرين، ابتداء من عائشة تيمور، هدى شعراوي، نبوية موسى، مي زيادة. نساء خرجن من البيت إلى الساحة العمومية، في أغلب البلاد العربية التي شهدت تحديث التعليم: كاتبات، فنّانات، وناشطات حقوقيات. ومع امتداد الزمن، اتّسعت دائرة هؤلاء النساء، بأعمال تمثل، اليوم، تراثاً دفعَتْه الجرأة والإبداع.

لخالدة سعيد وضعية خاصة، في هذا المسار الشديد الوعورة للمرأة العربية الحديثة، لأنها أصْلتْ رغبتها في استكشاف القصيدة العربية المعاصرة، منذ الخمسينيات. فهي ابنة عائلة سورية مثقفة، علمها أبوها، خليل صالح، (الذي أهدته كتابها «في البدء كان المثنّى») أنه «لا فضل لإنسان على إنسان بجنسه، بل بعلمه وأعماله». وهو الذي عرّفها إلى نساء كاتبات نهضويات. أختها الكبرى سنية صالح (1935 . 1985)، شاعرة وكانت متزوجة من محمد الماغوط. كانت اللحظة الثانية لخالدة، على طريق الثقافة والحرية الفكرية، لقاءها سنة 1950 في جامعة دمشق بادونيس، الذي كان هو الآخر التحق في السنة ذاتها بالجامعة. ومعاً هاجرا من دمشق إلى بيروت، حيث تزوجا بتاريخ 26 آذار (مارس) 1954.

ثم جاءت لحظة الشروع في مغامرة الكتابة مع مجلة «شعر». في البداية، نشرت قراءات نقدية باسم مستعار هو خزامى صبري. كان ظهور أول مقالة لها في العدد الثالث من المجلة (صيف 1957) بقراءة لديوان نازك الملائكة «قرارة الموجة». واستمرّت في نشر دراسات نقدية بهذا الاسم المستعار حتى العدد الحادي عشر (صيف 1959) بدراسة عن ديوان محمد الماغوط «حزن في ضوء القمر». وفي العدد الموالي، الثاني عشر (خريف 1959) أعلنت عن اسمها الذي عُرفت به لاحقاً، خالدة سعيد، بدراسة عن كتاب «الأسطورة في الشعر المعاصر» لأسعد رزّوق. وظلت تنشر مقالاتها بالاسم ذاته حتى العدد التاسع عشر (صيف 1961) من «شعر»، تناولت فيه موضوع «بوادر الرفض في الشعر العربي الحديث». هذه الدراسات الأولى هي التي أظنّ أنها تشكّل مادة كتابها الأول «البحث عن الجذور»، الصادر عن دار مجلة «شعر» سنة 1960. أغلّب الظن، هنا، لأني لم أطّلع على هذا الكتاب، الذي كان صدر وأنا كنت لا أزال تلميذاً في المدرسة الابتدائية، فيما مجلة «شعر» لم تصل، حسب علمي، إلى المغرب أول مرة إلا بعد 1968.

## 2

كانت خالدة متضامنة مع أدونيس ومحاورة جيّدة له في دواوينه الأولى وفي دراساته المنشورة في مجلة «شعر»، كما كانت قارئة لأهم الدواوين العربية الحديثة الصادرة في الخمسينيات. ورغم أني لم أطّلع مباشرة على كتاب «البحث عن الجذور»، فإنّ دراساتها النقدية المنشورة في المجلة دلّتني على معنى المغامرة التي انخرطت فيها مباشرة. كنت دائماً شغوفاً بتأمّل عنوان هذا الكتاب «البحث عن الجذور». أردّده في نفسي وأعيد. أتأمّل، لأنّ الدراسات التي كانت سائدة آنذاك، غالباً ما كانت تقف عند المسألة العروضية في الشعر الذي كان له اسم «الشعر الحر» مثلما كان له اسم «الشعر المعاصر». فتلك الدراسات كانت تبحث في الظاهر، أي فوق سطح تراب القصيدة الحديثة. إلا أن خالدة سعيد تجاوزت هذه الرؤية الاختزالية، القنوعة بما يظهر من القصيدة، واتجهت نحو الجذور. هي جذور مجهولة، كان الوصول إليها يتطلّب البحث. ذلك أن البحث يعني «طلب الشيء في التراب» كما جاء في «اللسان»، أي في الجذور الدفينة، المغمورة، البعيدة الغور. بهذا يكون عنوان الكتاب الأول لخالدة سعيد دعوة لمنهج هو الذي سيدُلّ على الطرق الآلف لتلك القصيدة الحديثة التي كانت تخطو، آنذاك، خطواتها الأولى في أرض تقليدية، حتى من بين الذين كانوا يعتقدون أنهم حديثون.

تلك الجذور هي التي أشار إليها فؤاد رفقة، قارئ الكتاب في العدد الرابع عشر من مجلة «شعر» (ربيع 1960)، حيث كتب «الكشف عن التأثير الحضاري في الشعر، هو، إذن، البحث عن جذور الشعر». من هنا كانت عناية خالدة بـ«الصور النفسانية المتلاحقة». والجانب المغمور، في القراءة للقصيدة الحديثة، هو الذي جعل فواد رفقة يختتم مقالته بأن «هذا الكتاب يصلح لأن يكون قاعدة انطلاقية لنقد القصيدة العربية الحديثة». فؤاد رفقة كان ذا وعي نقدي عميق. نتاكد، اليوم، من ذلك، بعد مضيّ ستين سنة على قراءته. خالدة سارت فعلاً على طريق البحث في القصيدة العربية الحديثة، وهي تتبع إبدالاتها، بحساسية ثقافية عربية تفيد من حركة النقد الغربي، وبذكاء يجمع، في آن، بين القدرة على الإنصات للقصيدة وعلى التواضع أمامها. هكذا كانت خالدة سعيد فاتحة لقراءة جديدة للشعر الحديث مثلما كان أدونيس فاتحاً لأرض شعرية جديدة. من هنا يتضح لا التضامن فقط، بل التكامل والتفاعل بين خالدة وأدونيس.

## 3

استأنفت خالدة نشر مقالاتها مع العدد الأول من مجلة «مواقف»، الصادرة سنة 1968. مقالة قصيرة، عبارة عن بيان بعنوان «من قبل ومن بعد». بيان برائحة الثورة. ورد فيه ما كان أصبح مؤثراً في الحركة الثقافية العربية بعد نكسة 1967: «والشعر اليوم مؤهّل لأن يلعب دوراً روحياً لأنه ثورة وحركة». بهذه الدعوة الجموحة، الثورية، استحوذت عليّ أولَ دراسة قرأتها لها في العدد السابع من «مواقف» (السنة الثانية، كانون الثاني . شباط 1970) حول قصيدة أدونيس «هذا هو اسمي: إيقاع الشوق والتجاذب». كان أدونيس نشر القصيدة في العدد الرابع من المجلة (أيار . حزيران 1969). قصيدة تؤرّخ لمرحلة متوهّجة من الممارسة الشعرية لأدونيس، في أفق ما سماه لاحقاً «تأسيس كتابة جديدة» (العدد 15، أيار . حزيران 1971). تفاعلي مع دراسة خالدة سعيد جاء على إثر ما كانت أصبحت عليه اهتماماتي الشعرية والثقافية. فأنا كنت زرت باريس في صيف 68 وعايشت جذوة ثورة ماي. رمز ثورة الشبيبة الفرنسية، وفي بداية 1969 كنت أصبحت منتبهاً إلى الحركة الثقافية والنقدية الفرنسية الجديدة. لذلك وجدت في دراستها ما يشجّع على المغامرة في الكشف عن فضاء القصيدة الحديثة، كما جسدتها قصيدة «هذا هو اسمي».

لا أشكّ أن هذه الدراسة كانت صادمة في زمنها، وهي لا تزال حتى اليوم تحمل طاقة الصدمة. إنها الدراسة التي أعادت خالدة نشرها في كتابها النقدي الثاني، الصادر سنة 1979 بعنوان «حركية الإبداع». في الكتاب ذاته، دراسات عن أنسي الحاج وبدر شاكر السياب. فأغلب الدراسات المنشورة فيه تخص القصيدة العربية الحديثة، مع مقالات تحيط بالمرحلة الحديثة من الحركة الشعرية العربية. عنوان هذا الكتاب يسير وفق نسَق عنوان الكتاب الأول. أعني أن «حركية الإبداع» هي نفسها بحث في الجذور بلغة مختلفة، بما هي خصيصة حافظت عليها خالدة سعيد. وهو ما كنت أقدّره عالياً في كتاباتها وفي اختيارها الثقافي على امتداد السنوات.

## 4

في صيف 1979، سنة صدور الكتاب، كانت خالدة زارت المغرب، صحبة أدونيس ومحمود درويش وإلياس خوري، للمشاركة في أنشطة «موسم أصيلة الثقافي الدولي». وكان من حظ زوجتي أمامة وحظي أنهم فاجأونا بزيارة جماعية في شقّتنا بالمحمدية. خلال الزيارة، أهدتني خالدة نسخة من هذا الكتاب، الذي أحتفظ به كوسام يدل على النبالة الفكرية. تلك كانت انطلاقة تعارف بيننا عن قرب. ولا أنسى، هنا، تفضّلها باستضافتي على إثر الدعوة الكريمة التي وجّهها لي أدونيس لزيارة بيروت في الفترة ذاتها. تعارف أستحضره بالعرفان. فقد سُعدت دائماً بتقاسم الحديث معها حول الشأن الشعري وحول القضايا الثقافية في زمننا، مثلما كان حديثنا حميماً باستمرار عن الحياة الشخصية والعائلية، أو الحياة الاجتماعية والسياسية. وكنت أحسّ، في أحوال الحديث الشعري والثقافي، برغبتها الجامحة في ترسيخ ثقافة نقدية حديثة، لها المعرفة المتاخية بين الذات والآخر، كما لها التساؤل الذي لا يتوقف عن تجديد نفسه.

قبل هذا الكتاب، كنت قرأت «عصر السريالية»، الذي كان صدر سنة 1967 في بيروت عن «منشورات نزار قباني»، ووصل في السنة الموالية إلى المغرب. ولا شك أن تخصُّص والاس فاولي، الباحث الأميركي في الأدب الفرنسي، وميلها آنذاك إلى الحركة السريالية، على غرار جماعة مجلة «شعر»، هو ما شجعها على ترجمة الكتاب.

وعلمتني السنوات أنّ تعلّقَ خالدة بالشعر وبالحداثة الشعرية يتقاطع مع رؤيتها للمجتمع ومع زمنَ بيروت التي كانت تعيش فيها. أما المجتمع، فكانت حرية المرأة همّاً لا يفارق كتاباتها. وقد خصتها بدراسات توالت عبر سنوات، وجمعتها في كتاب له عنوان «في البدء كان المثنى». هو كتاب يهتدي بمنطق التكامل وليس التعارض بين المرأة والرجل. ذلك ما تعبّر عنه كلمة «المثنى» في العنوان. ففي مدخل هذا الكتاب الجريء، دراسة تأصّلية موسعة في العلاقة بين الرجل والمرأة، ومقاربة لتحكّم الرجل في المرأة والإصرار على إخضاعها لسلطته. تكتب خالدة: «لكن الصعب كتاباتها عن المرأة تندرج ضمن الحركية الثقافية النسوية، التي نشأت في السبعينيات، بطابعها اليساري، النقدي

تعلّقها بالشعر وبالحداثة يتقاطع مع رؤيتها للمجتمع ومع زمن بيروت التي كانت تعيش فيها

تنعكس صياغته في الفعل المتواصل لديها من أجل التحرّر. فليس التحرّر ممكناً في تصورها بغير ثقافة متحرّرة من المغلق بكل ما يعنيه، ثقافياً، دينياً وأخلاقياً. بهذا نجدها تخصص لثقافة التحرّر كتابين: «يوتوبيا المدينة المثقفة»، الصادر سنة 2012. هو لبيروت وعن بيروت، المدينة التي كانت تنتمي إلى حياتها الثقافية نخبة من العرب الداعين إلى مكانة الثقافة في التحرر. في هذا الكتاب دراسات عن «الندوة اللبنانية»، المؤسسة التي اتسعت للإبداع والاختلاف، عن الفن الغنائي، ممثلاً بفن فيروز، المبدعة في حياة وعمل الفنان الحديث، عن مجلة «شعر» ومجلة «مواقف» و«دار الفن». ويختتم الكتاب بأصداء الصداقة والمحبة لأسماء لبنانية كان لها في بيروت حياة من الإبداع والحوار. هو كتاب مديح لبيروت التي ستبقى شامخة بما أعطت للثقافة العربية من أفق الحرية وسعة الاختلاف وصلابة المقاومة.

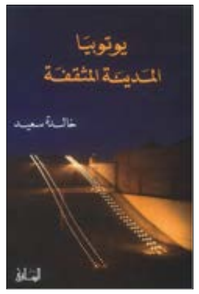

أما الكتاب الثاني فهو عن «الحركة المسرحية في لبنان: 1960 . 1975، تجارب وأبعاد» الصادر سنة 1998. عمل موسوعي، رغم أن خالدة سعيد ترى أن ما كانت تتغيّاه هو أملها في أن يقدم «إضاءة متماسكة لركائز تلك الحقبة ويؤسّس لمرجع أوّلي حولها يشجع الباحثين على وضع دراسات مقبلة». أهمية هذا العمل الكبير، هي أنه يحافظ على ذاكرة «المسرح العربي» في لبنان، حيث انطلقت، كما كتبت في كلمة الإهداء سعاد نجار، ذخيرتها الإيمان والمواهب، طريقها البحث والرؤى والعلوّ على الذات، قانونها العطاء». حركة تم تدميرها لكنها تظل حاضرة بقيمة ما أبدعته وقدمته، وحاضرة بهذا المؤلف الموسوعي الذي أنجزته خالدة سعيدة بمحبة عالية للإبداع المسرحي والمبدعين المسرحيين اللبنانيين.

## 6

وكما ابتدأت كتاباتها النقدية عن الشعر العربي الحديث، فهي نشرت سنة 2014 كتاباً فريداً في النقد الشعري العربي بعنوان «فيض المعنى». في هذا الكتاب بحث متجدّد، كما ذكرت من قبل، عن الجذور، الذي يظل بحثاً مكتوباً بمداد المستقبل. كتاب يتناول أعمال شعراء عرب حديثين، من أجيال وجغرافيات شعرية مختلفة. في هذا الكتاب رؤية متفحّصة للحركة الشعرية العربية الحديثة، عبر ما يزيد على خمسين سنة، وهو ما لا نجد أيّ ناقد عربي آخر أقدم عليه. ثم إن قيمة القراءات، هنا، ليست في عدد الشعراء وكتاباتهم المتباينة فقط، بل في القدرة أيضاً على تتبع هذه الحركة على امتداد عقود، بنباهة وتعاطف. وإذا كان هذا الكتاب بحثاً عن الجذور، بصيغة أخرى هي صيغة الزمن المعرفي المتبدل، فهو، كما كتبت خالدة في «بيان القراءة الناقصة»: «يتخيّر الرحيل مع الأثر الشعري، مصغياً بمجموع معارفه وخبراته، متلمّساً ظلالاً من كشوف النص ورؤاه، مستجيباً لدعواته وإيحاءاته».

هو بيان جديد لقراءة جديدة تستثمر معارف وخبرات تراكمت وتفاعلت في ما بينها، عبر هذه العقود التي مر بها الشعر العربي الحديث ومرت بها ثقافة الناقدة. كتاب هو أيقونة من أيقونات النقد الشعري في العالم العربي. ففي «البيان» ما له من أقصى الدلالات على معرفة مترسخة بقدر ما هي متخلصة من دوغمائيات (أو حذلقات) الكتابات النقدية السائدة عن الشعر العربي الحديث. وما يقدمه للقارئ المحب للشعر أو للقارئ المختص، يجمع بين التأمل والمتعة، بين الإنصات والحوار، بين الشرح والتأويل. وهو، لهذا كله، يجسّد «بيان القراءة الناقصة»، التي تدعو للقراءة وإعادة القراءة، بدون حدّ يقف عنده الناقد وهو يرحل في جغرافيات شعرية، تستقبلها خالدة سعيد بدهشة المغامرة ورحابة الاختلاف.

ومن أجمل الدراسات التي استوقفتني كثيراً في هذا الكتاب، ما خصّت به أختها سنية صالح، الشاعرة التي قرئ شعرها «على نطاق ضيق»، لكنها أنصتت إليها، إلى حياتها، إلى الشعر، إلى الولع بالأخوة الإبداعية. سنية «من هؤلاء الشعراء الذين الشعر عندهم، كالأمومة، فعل وجود». قراءة تحمل الكثير من الوفاء والكثير من العطش لكتابة، تعرف أنها «ناقصة». وما تكتبه عنها، في هذا الكتاب، يتمم ويوسع ما كتبته عنها من قبل في كتاب «في البدء كان المثنى»، إذ تبدو متتبّعة لخصائص السلوك الشخصي لسنية الذي يستكشف المشترك بين الشقيقتين. «فهي آمنت بالشعر وحده، كقوة محرّرة وبانية للعالم».

## 7.

ما نعرفه لها أيضاً «الاستعارة الكبرى» (في شعرية المسرح)، الصادر سنة 2007. في هذا الكتاب توسع خالدة سعيد معنى الشعرية، وفقاً لما اشتغلت عليه الحركة النقدية البنيوية، في حقل النثر إجمالاً. كما نعرف لها مؤلفات مشتركة مع أدونيس عن ثقافة النهضة العربية، وترجمة أعمال لكل من إدغار آلن بو وفوكنر وكابوته. لكن ما لا نعرفه عنها أكثر مما نعرف، ويحتاج إلى استقصاء وتوثيق.

خالدة سعيد، كما عرفتها، مثقفة عميقة، ذات تكوين جامعي وحساسية فنية، مواكبة للجديد من المعارف النقدية والفكرية والفنية، معتنية بواجبات الزوجة والأم وربّة البيت، ساهرة على تربية ابنتيها أراوة وينار. وهي، في كل حديث معها، متواضعة، تلقائية، خجولة. ومع أنها تتحاشى أيّ ادعاء فهي شجاعة في التعبير عن رأيها. أحس معها بعراقة النبالة الشامية، ومن خلال كلماتها أستنشق عبق التاريخ الحضاري البعيد للشاميين، وما اكتسبوه من لطف وأناقة. في كتاباتها وسلوكها تقدير المرأة واحترام الآخر وحب الاطلاع واقتحام المغامرة. ولها الوفاء. وفاؤها لأختها سنية صالح مصاببح للسالكين على طريق الأخوة. ولأدونيس أعطت حبها الكبير وما يعنيه من تضحيات مؤكدة.

خالدة سعيد ناقدة الشعر العربي الحديث في أعمالها المضيئة بالمستحيل. عبر قراءتنا العاشقة، نكتشف أن مؤلفاتها علامة على رؤيتها الخلاّقة للإبداع وحريته، وأن خالدة سعيد هي نفسها جذور متجدّدة، منغرسة في أعماق تربة الحلم بحداثة عربية لها حضورها في العالم ومع العالم.

* شاعر وناقد مغربي

## ناقدة الحداثة العربية والباحثة عن «يوتوبيا المدينة المثقفة»

في مقر جريدة «لسان الحال» في عام 1964 ــ 1965

9

# خالدة كما عرفتُها

يمنى العيد *

الكلام عن الصديقة خالدة سعيد هو كلام عن تاريخ تعدّدت معانيه وتنوّع ثراؤه. وقد عرفتُ فيها هذا الثراء منذ لقائي الأول بها في كليّة الآداب في الجامعة اللبنانيّة/ الفرع الأول.

كان ذلك في زمن الحرب اللبنانيّة (1977)، والسنة الأولى لانتسابي إلى الجامعة. وقد لفتني، يومها، هدوؤها وإقبال الطلاب على محاضراتها، فراح حضورها الذي يشبه السرّ، يحتلّ مكانة خاصّة عندي. في عام 1979، صدر لخالدة عن «دار العودة» كتابها «حركيّة الإبداع. دراسات في الأدب العربي الحديث» وقد أهدته: «إلى أدونيس وأرواد ونينار». وكان هذا الكتاب بمثابة كتابها الأول، ربما لفارق القيمة والزمن بينه وبين كتابها السابق «البحث عن الجذور» الذي صدر عام 1960.

في 9/3/1980، أهدتني نسخة من كتابها «حركيّة الإبداع...»، فكانت قراءتي لهذا الكتاب سبيلي لمعرفة خالدة الباحثة بصفتها من أوائل، إن لم تكن أوّل، من قدَّم معرفة جديّة بالنقد الحديث المرتكز، من ثمَّ، إلى البنيويّة.

لقد أفادت خالدة من البنيويّة، لكن إفادتها لم تكن تطبيقاً شكلانيّاً، شأن كثر ممَّن تأثروا بمفاهيم البنيويّة، أو التزموا بتطبيقها. ففي كتابها «حركيّة الإبداع» الذي قدَّمت فيه عدداً من الدراسات لنصوص من أدب النهضة، نلاحظ، بداية، حرصها على إظهار هويّة النصّ الأدبي ومرجعيّة دلالاته في الواقع. ثم، ومع تغيّر بنى هذه النصوص، نجدها في تحليلها لها، تستعين ببعض ما قدّمته البنيويّة من مفاهيم، كدراستها للزمن والشخصيّات في رواية «ما تبقى لكم» لغسّان كنفاني.

صامتة عرفتُها، أو قليلة الكلام، ولكنها كانت تفاجئني بنبرتها الحاسمة حين يتعلّق الأمر بحقٍّ أو حقيقة. أذكر، على سبيل المثال، موقفها الجريء يوم اكتشفتْ أن أحدهم أدرج نصّاً لها في كتاب له من دون أن يشير إلى كتابها باعتباره مرجعاً.

ومخلصة كانت في تعاملها مع زملائها، فهي التي نبهتني، ذات يوم، إلى حقّي في الحصول على ترقية جامعيّة، وأرشدتني إلى ما عليَّ أن أقدِّمه من مستندات. وهي التي أبتْ أن تأخذ إجازة من دون راتب بداية سفرها إلى باريس، وفضّلت الاستقالة وخسران تعويض نهاية الخدمة، في حين كان بعضهم يتوسّل أكثر من طريقة، لا قانونية، لتغطية غيابه بغية الاستمرار في الحصول على راتب لا يستحقّه.

خالدة الباحثة والأديبة والأستاذة الجامعيّة هي أيضاً الأم والزوجة وربّة البيت المثاليّة الشجاعة التي لا يعرفها إلّا قلّة من الأصدقاء.

أتذكّرُها جالسةً، إلى جانب أدونيس، هادئة، يوم كانت قذائف الجيش الإسرائيلي (حزيران 1982) تنهال على بيروت من المدينة الرياضيّة، وتهزّ منزلهما في الطابق الرابع من المبنى القريب، هوائيّاً، من المدينة الرياضيّة. فيهتزّ منزلهما، ويتكسّر زجاج بعض نوافذه، وينزاح عن مكانه كلُّ ما عُلِّق على جدران الصالة الرحبة من لوحات فنيّة لأكثر من فنّان وفنّانة. سألتهما وقتها، وقد لُذت بمنزلهما القريب من مبنى قسم اللغة العربية حيث فاجأتني الغارة:

«كيف لم تنزلا إلى ملجأ البناية!!»؟

«أن نموت هنا أفضل من الموت تحت الركام» قال أدونيس.

بيت خالدة وأدونيس، أحب أن أقول، وأعطف أدونيس على خالدة، فأنا أتكلم عنها، هي، الآن... هي سيدة البيت التي كانت تملأ المائدة بأطيب أنواع الطعام يوم كان أدونيس يدعو بعض الأصدقاء، من الأدباء والشعراء، إلى لقاء ثقافي في منزلهما العامر بالضيافة.

هي خالدة... الأنثى التي كانت من أوائل، إن لم تكن أول من ألقى الضوء على شعر أدونيس. وهي التي كتبت تحت عنوان «في البدء كان المثنى» كتاباً ارتكزت فيه إلى ثنائيّة وجود الإنسان، لتوضح الظلم التاريخي الذي أصاب الأنثى من الذكر، ولتلقي الضوء، من ثمَّ، على إبداع المرأة في أكثر من مجال من مجالات الأدب والفن: في الرواية والشعر والنقد والرسم والنحت... وقد أهدت كتابها هذا إلى والدها، بصفته الذكر المختلف، الذي كان يقول لها:

«لا فضل لإنسان على إنسان بجنسه، بل بعلمه وأعماله»

هي خالدة التي أحبّتْ بيروت، فكتبت تحت عنوان: «يوتوبيا المدينة المثقفة» كتاباً ثريّاً أهدته: «إلى بيروت في الأزمنة كلها».

> تتجاوز المنهجيّة في قراءة الشعر، وترهن دلالات النص بقارئه، أو بما سمته «التلمّس»، أي بما يتلمّسه القارئ، من دلالات ومعالم جماليّة

وقد درست فيه، كما جاء على صفحة الغلاف الثانية ذكر «خمس مؤسّسات ثقافيّة طليعيّة رائدة نهض بها أفرادٌ في لبنان». هذه المؤسسات هي: «الندوة اللبنانيّة»، «التجمع الفيروزي الرحباني»، مجلة «شعر»، مجلة «مواقف»، «دار الفن والأدب»، إضافة إلى إلقائها الضوء على ما قام به، حسب قولها، مثقفون كبار، أمثال المطران خضر، والشاعر أنسي الحاج، والشاعر محمود درويش، والروائي غسان كنفاني وآخرين.

هي خالدة... تاريخ من العطاء. كتبتْ بجديّة وحب، ورأت تاريخيّة الأدب الحديث باعتبارها «حركيّة» إبداع، فسجلت بذلك اختلافها عن الذين رأوا في الأدب «انعكاساً للواقع». تقول:

«بدأتْ تباشير الحداثة العربيّة في الأدب مع التطلعات الأولى لانتزاع التعبير من أسر المطلق والنظر إليه كفاعليّة تاريخيّة». ثم، مستندة إلى قولها هذا، تدعو إلى «إعادة الاعتبار للإبداعيّة الإنسانيّة والنظر إلى الإبداع على أنّه فاعليّة أساسيّة»، أي أنه «نتيجة تعارض وانقطاع بين الواقع القائم وطموح الذات (الفرديّة والجماعيّة) إلى واقع غير متحقق».

هي خالدة التي أصدرت كتابها الجميل «فيض المعنى» (2014 دار الساقي) واستهلّته بما سمته: «بيان القراءة الناقصة»، وتعني بالقراءة الناقصة: القراءة التي تتلمّس أطيافاً من دلالات النص وملامحه، ولا تدّعي «القبض على المعنى الأخير»، بل ولا تؤمن «بإمكان ذلك».

تتجاوز خالدة المنهجيّة، أية منهجيّة، في قراءة الشعر، وترهن دلالات النص بقارئه، أو بما سمته «التلمّس»، أي بما يتلمّسه القارئ، من دلالات ومعالم جماليّة، في قراءته للنص.

بهذا المفهوم للقراءة، قدّمت خالده ما اعتبرته أطيافاً من الدلالات، ومن الملامح الجماليّة التي «تلمّستِها» في ما قرأته، في كتابها «فيض المعنى»، من نصوص شعريّة لكلٍّ من: أنسي الحاج، عباس بيضون، زليخة أبو ريشة، أمجد ناصر، عبد العزيز المقالح، وديع سعادة، عبد المنعم رمضان، عبده وازن، حسب الشيخ جعفر، محمد بنّيس، جودت فخر الدين، وسنية صالح.

تثري خالدة مفهوم «التلمس» بما قاله أبو نواس:

«غير أني قائلٌ ما أتاني من ظنوني
مكذبٌ للعيان
آخذاً نفسي بتأليف شيءٍ واحد في
اللفظ شتّى المعاني
قائم في الوهم حتى إذا ما رمتُه،
رُمتُ معمًّى المكان»

وشارل بودلير: «الجمال غريبٌ دائماً».

وغاستون باشلار: «أن تقرأ يعني أن تحلم».

ورولان بارت: «الكتاب يبدع المعنى، المعنى يبدع الحياة».

وعبد العزيز المقالح: «إنَّ الهوى كَلِفٌ بالرموز».

هي خالدة أخيراً وليس آخراً التي أنجزت موسوعتها الضخمة والقيّمة «الحركة المسرحيّة في لبنان 1960 ـ 1975»، والتي قدمتْ فيها معرفة موثّقة ودقيقة بالمسرح وهويّته، كما بالمسرحيّين ممثلين ومخرجين، بمبدعي النصوص وناقليها إلى العربيّة، بالمسار وعناء تحقيق الأماني والأحلام... أي ما يشكل مرجعاً، لا غنى عنه، لكل باحث أو طالب معرفة بما قدمه المسرح والمسرحيون في لبنان فترة تأسيسه ونهوضه.

خالدة... شكراً لعطاءاتك التي أثرتْ نتاجات الأدب والفن العربيّيْن، وأضافتْ إلى قيمهما قيمة، وإلى جماليّتهما جمالاً.

* كاتبة وناقدة لبنانية